الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

-دراسة حالة: تجارب دولية ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الجزائر-

إعداد الطلبة:

هاجر زربيط

سعاد عين

عفاف بن علي

تحت إشراف الدكتور:

بشير دريدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
نصرضو	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
بشيردريدي	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
خالد احميمة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

-دراسة حالة: تجارب دولية ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الجزائر-

إعداد الطالبتين:

هاجر زربيط

سعاد عين

عفاف بن علي

تحت إشراف الدكتور:

بشير دريدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
نصرضو	أستاذ محاضرأ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
بشيردريدي	أستاذ محاضرأ	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
خالد احميمة	أستاذ محاضرأ	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي

الموسم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

"... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ..."

الحمد الله أقصى مبلغ الحمد و الشكر لله من قبل ومن بعد، الحمد الله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذا البحث وما كنت لأوفق لولاه فألف حمد وألف شكر لله عز وجل.

نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذي الفاضل الدكتور: بشير دريدي على إشرافه على هذا العمل وما تقدم به من نصح وإرشاد طيلة فترة البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتوصيات بعد قبولهم مناقشة العمل.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة أو أسند لنا نصيحة أو كلمة طيبة لدعمينا و مساندتنا.

الاهداء

نحمد الله تعالى ونشكره ونثني عليه أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والذي أهديه إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى والدي الكريمين.

إلى التي أعطت ولم تدخر إلى التي جادت ولم تبخل إلى سر الوجدان منبع العطف والحنان، أمي الغالية.

إلى من علمني معنى الكفاح والنضال وكان قوتي في الحياة والذي يفني عمره وجهد نفسه من أجل تربيتي وتعليمي، أبي العزيز.

إلى جميع أخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كافة الأصدقاء والأحباب وكل من عرفتهم في مشواري الدراسي.

ماجر

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ذي المن والفضل والاحسان سخر الاديان وخلق الانسان فعلمه البيان اطلق له اللسان فمن أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها ،له الحمد كله وله الشكر وما توفيقي الا به عز سلطانه ﷻ

اهدي هذا العمل المتواضع الى بدر البدور ،ومفتاح السرور وبحر الحنان ولألاء الزمان،

رحمة الله عليها امي الحبيبة

من ربتني فأحسنت تربيتي، وادبت على رعايتي وتزكيتي بحلمها وصبرها وعطفها

الى روحها الطاهرة ونفسها الزكية، ادعوا الله عز وجل ان يكتنفها بعطفه ولطفه ،ويجعلها سيدة من سيدات الجنة ويدخلها الفردوس الاعلى بغير حساب ربي تقبل مني

الى ابي الغالي و زوجته حفظهم الله ورعاهم

الى نور عيني و سندي اخي الغالي، وزوجته وابنائه حفظهم الله عز وجل

الى احبت قلبي اخواتي حفظهم الله...

كما لا يفوتني ان اخص اهدائي بذكر جميع زملائي وزملائي في العمل

الى كافة الاصدقاء والاحباب وكل الذين عرفتهم طوال مشواري الدراسي

سعاد

الاهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى

هي ثمره جهدي أجنيها اليوم هي هديه أهديها:

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من تشاركني أفراحي وأحزاني

والدتي العظيمة حفظها الله ورعاها

برعايته فلولا كلامها ما وصلت قالت لي ذات يوم وأن أدرس أولى ليسانس إن تتركي الدراسة لن يصبح لك أم ومنزل تأوى إليه..

الى تاج الفخر طالما حملته على رأسي من شجعني على المثابرة طول عمري

الى الرجل الأبرز في حياتي والذي العزيز .....

الى من كانوا ومازالوا سندي ووسام عزتي وكبريائي الى من قضيتو معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى أيام حياتي إخوتي وأخواتي.....

الى من سندني و خطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب قدم لي الكثير في صور من الصبر زوجي...

الى العيون التي استمدت منها القوه والاستمرار أعذب ما في عمري الذي صبروا معي على المشقة والتعب....أولادي نور حياتي مراام ،أحمد ،يوسف الصديق

الاهل والأصدقاء الذين رافقوني وشجعوا خطوتي عندما غلبتها الايام.

الى صديقتي في هذا العمل أشكركم جزيلا الشكر

عفاف

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أن مؤسسات التأمين التكافلي توفر منتجات تأمينية متنوعة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن ثم دعم التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى تجارب دولية ماليزية ،المملكة العربية السعودية، الجزائر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة، أن هناك جهود مبذولة لدولة ماليزيا في مجال التأمين التكافلي لتعزيز التنمية المستدامة، أما مملكة العربية السعودية فتوصلت الدراسة إلى التزام بتطبيق القوانين المنظمة لقطاع التأمين التكافلي، بالإضافة إلى هيمنة التأمين الصحي والمركبات على القطاع بسبب الإقبال الإجباري للأفراد على هاتين الخدمتين، أما بالنسبة لتجربة الجزائر من خلال شركة سلامة للتأمينات أوضحت أن هذه الصناعة لا زالت تعاني من عدة صعوبات أهمها غياب إطار قانوني منظم ،ونقص الثقافة التأمينية.

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، مؤسسات تأمين التكافلي، تنمية مستدامة، ثقافة تأمينية.

Study summary:

This study aims to shed light on the contribution of Takaful insurance institutions to achieving sustainable development through that Takaful insurance institutions provide a variety of insurance products to support various economic activities and then support sustainable development, with reference to Malaysian international experiences, Kingdom of Saudi Arabia, Algeria. Using the descriptive analytical approach to address the role of Takaful insurance institutions in achieving sustainable development.

The study found that there are efforts made by the State of Malaysia in the field of Takaful insurance to promote sustainable development, while the Kingdom of Saudi Arabia has reached a commitment to apply the laws regulating the Takaful insurance sector, in addition to the dominance of health and vehicle insurance over the sector due to the compulsory demand of individuals for these two services. The experience of Algeria through the Salama Insurance Company made it clear that this industry still suffers from several difficulties, the most important of which is the absence of an organized legal framework, and the lack of insurance culture.

Keywords: Takaful insurance, Takaful insurance institutions, sustainable development, insurance culture.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
ملخص الدارسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية المستدامة	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي	03
المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي	03
أول: نشأة التأمين التكافلي وتطوره	03
ثانيا: التأمين والتأمين التكافلي	07
ثالثا: أهداف التأمين التكافلي وخصائصه	09
رابعا: أنواع التأمين التكافلي	11
المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي والفرق بينه وبين التأمين التجاري	12
أولا: مبادئ التأمين التكافلي	12
ثانيا: الفرق الجوهري بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	13
المطلب الثالث: معوقات وآفاق التأمين التكافلي	15
أولا: معوقات التأمين التكافلي	16
ثانيا: آفاق التأمين التكافلي	16
المطلب الرابع: العمليات التأمينية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي	17
أولا: تعريف مؤسسات التأمين التكافلي	17
ثانيا: أنواع مؤسسات التأمين التكافلي	21
ثالثا: صيغ التأمين والاستثمار لمؤسسات التأمين التكافلي	21
المبحث الثاني: أساسيات التنمية المستدامة	29

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	29
أولا: التنمية والتنمية المستدامة	29
ثانيا: خصائص ومبادئ التنمية المستدامة	31
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة	33
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومعوقاتها	34
أولا: أبعاد التنمية المستدامة	34
ثانيا: معوقات التنمية المستدامة	37
المطلب الثالث: توجه مؤسسات التأمين التكافلي نحو تحقيق التنمية المستدامة	37
أولا: مفهوم الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي	38
ثانيا: ضوابط وأسس الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي	38
ثالثا: طرق الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي	39
المطلب الرابع: التوجه الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التأمين التكافلي	39
أولا: التوجه الاقتصادي	40
ثانيا: التوجه الاجتماعي	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: تجارب دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة	
تمهيد	45
المبحث الأول: تجارب دولية في الدول محل الدراسة	46
المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في العالم	46
المطلب الثاني: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا	48
أولا: الاطار القانوني	49
ثانيا: صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا	50
ثالثا: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا	54
المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	57
أولا: الاطار القانوني	57
ثانيا: صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	59
ثالثا: عوامل نجاح التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	64
المطلب الرابع: واقع التأمين التكافلي في الجزائر	67
أولا: الاطار القانوني	67

ثانيا: صناعة التأمين التكافلي في الجزائر	69
ثالثا: مقومات التأمين التكافلي في الجزائر	74
المبحث الثاني: لمحة عن مؤسسات التأمين التكافلي والتنمية المستدامة	75
المطلب الأول : التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة	75
أولا: لمحة عن التنمية المستدامة في ماليزيا	75
ثانيا: لمحة عن التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية	81
ثالثا: لمحة عن التنمية المستدامة في الجزائر	86
المطلب الثاني: علاقة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة	90
أولا: الجانب الاقتصادي	90
ثانيا: الجانب الاجتماعي	92
المطلب الثالث: عوائق وتحديات صناعة التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة	93
أولا: عوائق وتحديات التأمين التكافلي في ماليزيا	93
ثانيا: عوائق وتحديات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	96
ثالثا: عوائق وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر	98
خلاصة الفصل	100
خاتمة	103
قائمة المراجع	109

فهرس الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(**1.1**)	تطور مؤسسات التأمين التكافلي في العالم	05
(**2.1**)	أهم الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	13
(**3.1**)	توزيع مؤسسات التأمين التكافلي في العالم	20
(**1.2**)	تطور صناعة التأمين التكافلي الإسلامي للسنوات (2012- 2019)	47
(**2.2**)	مساهمات التامين التكافلي حسب المنطقة 2019	47
(**3.2**)	تطور عدد مؤسسات التأمين التكافلي الناشطة في العالم	47
(**4.2**)	مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية	50
(**5.2**)	عدد المؤسسات الحاصلة عل تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	61
(**6.2**)	عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	62
(**7.2**)	كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	63
(**8.2**)	تطور رقم الأعمال شركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال (2014- 2020)	73
(**9.2**)	تطور مبيعات شركة سلامة للتأمينات الجزائر 2019	74
(**10.2**)	نمو الناتج المحلى الإجمالي (سنويا%)	76
(**11.2**)	الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للسنوات 2015- 2018	91
(**12.2**)	حصة التأمين التكافلي والتأمين التجاري من سوق التأمين الماليزي	91

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(**1.1**)	نموذج المضاربة	24
(**2.1**)	نموذج الوكالة	26
(**3.1**)	أبعاد التنمية المستدامة	37
(**1.2**)	المساهمة الإجمالية للأعمال الجديدة للتكافل العائلي في ماليزيا 2019 التكافل العائلي – الأعمال الجديدة- المساهمة الإجمالية والنمو	52

مقدمة عامة

تمهيد:

تعد صناعة التأمين ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام المالي، حيث يعتبر من أهم الأسس التي تسمح بتحقيق الأمن والاستقرار الماليين، من حيث توفير الحماية الاقتصادية للمؤسسات، أو من حيث مساهمته في تجميع المدخرات المالية التي توجه لتمويل التنمية، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لما للتأمين من أهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع فقد أخضع علماء المسلمين صورة التأمين المستوردة من الغرب للبحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل لصورة مثلى لعقد التأمين لا تشوبه شائبة الربا والغرر، ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجد أن الفقهاء قد أصدروا فتاوى بتحريم التأمين التجاري وأوصوا بالبديل وهو التأمين التكافلي.

حظيت صناعة التأمين التكافلي بقبول جميع علماء المسلمين والفقهاء، كونها مبنية على أساس التعاون والتكافل، إذ تم صياغة منتجات وخدمات تأمينية تكافلية لتكون بديلا عن خدمات التأمين التجاري، ومن هذا المنطق كان هناك اهتمام الدول الإسلامية والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية اهتمت بصناعة التأمين التكافلي، وهي شركة سلامة للتأمينات، والتي تعتبر المؤسسة الوحيدة الناشطة في السوق الجزائري في مجال التأمين التكافلي.
وبما أن العملية التنموية تحتل صدارة الأولويات والاهتمامات البحثية في الدول النامية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة، ثم إن النهوض بالعملية التنموية لا يتم بمعزل عن القيم الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع، وبالنظر إلى الدول الإسلامية فإن القيم الإسلام لا محالة ستلعب دورا حاسما في العملية التنموية.

لكن في ظل الأوضاع الراهنة والأزمات المتعاقبة أجبرت الدول المتقدمة على النظر إلى مفهومها التنمية والدعوة إلى التقليل من استنزاف الموارد وتبديد الطاقات وتلويث البيئة للحفاظ على هذا الأخير فظهر وجود مصطلح جديد ألا وهو التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا بالتنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة كأحد أنماط التنمية الحديثة نسبيا والذي يتصف بمجوعة من الخصائص منها الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون إسراف أو تبذير ووفق إستراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني علمي سليم وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وعلى أساس المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع.

كما أن مؤسسات التأمين التكافلي في مجمل نشاطها تحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة ذلك من خلال تجسيد أبعادها فالجانب الاجتماعي مجسد من خلال توفير الأمن للأفراد والمؤسسات، أما الاقتصادي فمن خلال

استثمار الأموال وتوفير رؤوس الأموال، بالنسبة للبيئي من خلال التأمين على المساحات الخضراء والاستثمار في مشاريع صديقة للبيئية.

أولا: إشكالية الدراسة:

مرت مؤسسات التأمين التكافلي منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة، وذلك باعتبار التأمين التكافلي من المعاملات المستحدثة التي لم يرد بشأنها نص شرعي موحد، فكان على فقهاء وعلماء الاقتصاد المسلمين الاجتهاد لتوحيد المفاهيم وتفعيل الصناعة بما يخدم الأمة الإسلامية ويحقق لها التنمية المستدامة المنشودة، بالأخص من خلال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في البيئية الناشطة فيها.

على ضوء ما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وهي كما يلي:

ما مدى مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين التكافلي؛ وما هي العمليات التأمينية والاستثمارية لمؤسسات التأمين التكافلي؟
- ما هو واقع التنمية المستدامة في كل ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر؟
- ما هو واقع مؤسسات التأمين التكافلي في كل من ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وهل لها أثر في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالي:

- التأمين التكافلي كونه عقد مبني على التعاون والتكافل، ويخضع لأحكام الشريعة الإسلامية والعمليات التأمينية الاستثمارية لمؤسسات التأمين التكافلي تتجسد في المضاربة والوكالة، والوقف.
- توجد جهود مبذولة للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. أما بالنسبة للجزائر بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول ماليزيا، والمملكة العربية السعودية.
- توجد اهتمامات بمؤسسات التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة ماليزيا والمملكة العربية السعودية والجزائر، وأثبتت التجارب الخاصة بالتأمين التكافلي أن لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع محل الدراسة هي:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الكلية؛
- ارتباط موضوع بتخصص الباحث؛
- محاولة إثرائه ومتابعة التطورات المعرفية التي تطرأ على التأمين التكافلي؛
- حداثة تطبيق التأمين التكافلي ومحدودية الإقبال عليه.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراسة موضوع التأمين التكافلي في كون الصناعة التكافلية صناعة حديثة تحتاج لدعم العلمي والعملي، ومن جهة أخرى تزايد حجم الأخطار والكوارث وتزايد الطلب على الحلول التأمينية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يدعي للبحث في الصناعة التأمينية التكافلية، بالإضافة إلى الدور الفعال والأساسي للتأمين التكافلي في بناء الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة والوطني بصفة خاصة، مما يخلق جو من الأمان مما يحفظ الثروة ويخلق كفاءة إنتاجية مالية.

خامسا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف عن الصناعة التكافلية وإبراز أهم الفروق بينه وبين التأمين التجاري؛
- يبين المجالات التي تنشط فيها مؤسسات التأمين التكافلي والدور التنموي الذي تلعبه؛
- إبراز أثر نشاط مؤسسات التأمين التكافلي على التنمية المستدامة؛
- ربط الصناعة التكافلية بالجانب البيئي؛
- إثراء المكتبة بالنظر إلى حداثة الموضوع وقلة المراجع.

سادسا: الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

- تمثلت الحدود الزمنية للبحث في الفترة الممتدة ما بين سنة 2014- 2020، لأن هناك اهتمام في الآونة الأخيرة لأن هناك إصدار للقوانين.
- في حين تمثلت الحدود المكانية للبحث في ثلاثة دول وفق الترتيب التالي: ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، نظرا لتوفر البيانات اللازمة للدول محل الدراسة.

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

نظرا لطبيعة البحث وموضوعه فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتأمين التكافلي، والتنمية المستدامة. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع، قلة المراجع المتخصصة في مجال التأمين التكافلي بصفة خاصة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة. بالإضافة إلى قلة الإحصائيات حول التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة.

تاسعا: الدراسات السابقة:

1. **بن الزاوي إشراق:** متطلبات تطوير آليات عمل مؤسسات التأمين التكافلي دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمينات، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019-2020، وقد تعرضت هذه الدراسة **إلى** إشكالية تتمثل في ماهي المتطلبات اللازمة لتطوير عمل شركات التأمين التكافلي بالجزائر، حيث توصلت إلى أن التأمين التكافلي إحدى مقومات النظام الاجتماعي والاقتصادي يهدف إلى تقديم خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويساهم في بعث الطمأنينة لدى الأفراد وتحقيق استقرار المشروعات عن طريق التكافل والتعاون. وتوصلت من خلال الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يوفر طريقة بديلية في إجراءات التأمين حيث يقوم على معاملات مالية إسلامية تتماشى مع قواعد واللوائح الشريعة الإسلامية. حيث يختلف هذا النوع من التأمين عن التأمين التجاري في عدة نقاط هذه الاختلافات دفعت بالعديد من شركات التأمين التجاري إلى التوجه نحو التأمين التكافلي. حيث تطرقت إلى عدة تجارب دولية تجربة السودانية من خلال شركة التأمين الإسلامية، والأردنية من خلال شركة الإسلامية السعودية من خلال شركة التعاونية للتأمين، ووصلا إلى دراسة واقع صناعة التأمين التكافلي بالجزائر ، حيث توصلت إلى أن تجربة الجزائر من خلال شركة سلامة للتأمينات أن هذه الصناعة لا زالت تعاني من عدة صعوبات أهمها غياب إطار قانوني منظم لهده الصناعة ونقص الثقافة التأمينية.

2. **فلاق صليحة:** متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2014-2015 وقد تعرضت هذه إلى إشكالية ما هي سبل صناعة التأمين التكافلي، وما هو واقع تطويرها في الدول النامية ، تعرضنا لهذه الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تعد من بين الدول

التي اهتمت بصناعة التأمين التكافلي خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التعاوني وكذا أن النظام المالي الجزائري هو نظام يسير كلية وفق النمط التجاري، حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي ناشئة، تعاني عدة صعوبات معظمها نابع من طبيعة النظام المالي المسير، إضافة إلى نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في عدم انتشار هذه الصناعة ونموها، مما يتطلب ضرورة تكامل الجهود كل من السلطات ومؤسسات التأمين التكافلي من خلال إصدار قانون ينظم نشاطها والعمل على نشر خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائرية والتعريف بها.

3. عطا الله حدة: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013-2014، حيث تناولت هده الدراسة الإطار النظري للصناعة التكافلية وإبراز أثر نشاط مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة وتناولت في الجانب التطبيقي واقع التأمين التكافلي في كل من ماليزيا، والسودان، والإمارات العربية المتحدة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مؤسسات التأمين التكافلي تقدم عقود تكافلية مشروعة خالية من الغرر والربا، بالإضافة إلى تتجسد أبعاد التنمية المستدامة في الأدوار المختلفة كمؤسسات التأمين التكافلي، ولقد أثبتت الدراسة أن التجارب الخاصة بالتأمين التكافلي في كل من ماليزيا، والسودان، والإمارات العربية المتحدة الدور الفعال لمؤسسات التأمين التكافلي المحقق للتنمية المستدامة.

وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا في الجانب النظري من حيث التطرق لمفهوم التأمين التكافلي والإطار النظري للتنمية المستدامة وأثر التأمين التكافلي في تحقيقها.

إلا أن أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا هو أن هذه الدراسة في الجانب التطبيقي لم يتناول واقع التأمين التكافلي والتنمية المستدامة في كل من هذه الدول المملكة العربية السعودية، والجزائر.

4. نوال بيراز: تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة الجزائر سلامة للتأمينات الجزائر، جامعة الأمير القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،2019-2020، حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم نظام التأمين ومواقف الشريعة الإسلامية منه إضافة إلى ماهية التأمين التكافلي بالتفصيل والتكييف الفقهي لعقد التأمين التكافلي، كما تناولت أيضا مفاهيم عامة حول المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية أما في الفصل الثالث فتطرقت الدراسة للصناعة المالية الإسلامية في مؤسسات التأمين التكافلي لتنتهي بفل تطبيقي عن تطوير شركة سلامة للتأمينات في ظل توطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج عديدة نذكر منها، أن حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى مؤسسات التأمين التكافلي تكمن في حاجتها

للتأمين على ممتلكاتها وعملها، وأن أبرز التحديات التي تواجه تطوير مؤسسات التأمين التكافلي هي التحديات الشرعية والقانونية أما فيما يخص نتيجة الفصل التطبيقي، فقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيقات التأمين التكافلي على مستوى شركة سلامة للتأمينات الجزائر حققت نجاحا وتطورا نتيجة زيادة أقساطها التأمينية وهي تعمل على دعم مؤسسات المالية الإسلامية الجزائرية.

عاشرا: هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، **فالفصل الأول** جاء تحت عنوان، الإطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية المستدامة، حيث تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول عموميات حول التأمين التكافلي وتطرقنا إلى أربع مطالب في المطلب الأول تم التعرض لنشأة التأمين التكافلي وتطوره، ثم التطرق إلى تعريف التأمين ومفهوم التأمين التكافلي من خلال تعريفه وأهداف وخصائصها وأخيرا تناولنا في هذا المطلب إلى أنواع التأمين التكافلي، أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى مبادئ التأمين التكافلي ، وإلى أهم الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، وفي المطلب الثالث سنتعرض إلى معوقات وأفاق التأمين التكافلي، وأخيرا تم التطرق في المطلب الرابع العمليات تأمينية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي تم تناولنا لمفهوم مؤسسات التأمين التكافلي من خلال وضع مفهوم لهذه المؤسسات وتحديد أنواع مؤسسات التأمين التكافلي وصيغ الإدارة فيها، وفي المبحث الثاني والأخير من هذا الفصل تم التطرق للدراسة المتمثلة في التنمية المستدامة، تناول في المطلب الأول من الفصل أساسيات التنمية المستدامة فنطرق إلى مفهوم التنمية و التنمية المستدامة وأهم خصائصها وأخيرا أهم المبادئ أهداف التنمية المستدامة وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى أبعاد التنمية المستدامة ومعوقاتها، وفي المطلب الثالث تم الربط فيه بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، فتناول المطلب توجه مؤسسات التأمين التكافلي نحو تحقيق التنمية المستدامة فتطرق إلى مفهوم الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي من جهة أخرى تم التطرق لضوابط وأسس الاستثمار إضافة إلى التطرق الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي وأخير التوجه الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التأمين التكافلي.

أما **الفصل الثاني** فعنوان: بتجارب دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، وتناولنا في هذا الفصل مبحثين، في المبحث الأول عن تجارب دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى واقع صناعة التأمين التكافلي في العالم بشكل مختصر، وفي المطلب الثاني التعرض إلى واقع التأمين التكافلي في ماليزيا وكذلك من خلال تناولنا إلى الإطار القانوني، وواقع التأمين التكافلي، وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ، أما المطلب الثالث فتطرقنا إلى واقع التأمين التكافلي في

المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال التعرض إلى الإطار القانوني، وواقع التأمين التكافلي، وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي، أما المطلب الرابع فسوف نتطرق إلى واقع التأمين التكافلي في الجزائر، وذلك من خلال التعرض إلى الإطار القانوني، وواقع التأمين التكافلي، وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى علاقة مؤسسات التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة، في المطلب الأول تناولنا لمحة عن التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة تم التطرق إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي البيئي للدول محل الدراسة، وفي المطلب الثاني علاقة مؤسسات التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة، من ناحية الجانب الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، أما في المطلب الثالث تطرقنا إلى عوائق وتحديات صناعة التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية المستدامة

تمهيد:

يلعب التأمين دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطة التنمية أو الاستثمار في أوعية اقتصادية، ونظرا لأهمية التأمين فقد أخضعه العلماء للبحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل إلى صورة مثلى لعقد تأمين لا تشوبه شائبة الربا أو الغرر، وقد أثمرت هذه الجهود الفقهية على ظهور نظام التأمين التكافلي الذي يعتبر كبديل شرعي لنظام التأمين التجاري، باعتباره أحد مقومات النظام الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بعد العجز النظم التأمينية التجارية في تحقيق مبدأ التكافل نظرا لاتجاهها إلى تحقيق مصالحها وتعظيم أرباحها، واعتبارها نشاطها وسيلة للتجارة والربح.

إن نظام التأمين التكافلي على اختلاف الأسس التي يقوم عليها بهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري للمؤمن لهم ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن أو لهم اشتراكات متبرعا بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها تعويضات عند وقوع الضرر، وما يتحقق من فائض بعد دفع التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المؤمن لهم، الأمر الذي يجسد لنا معني التكافل والتعاون.

ولقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية فهذا النمط الجديد من التنمية حظي باهتمام كبير من الباحثين من الحفل الاقتصادي والسياسي وفي أوساط المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق التوازن بين كل من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة، والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تدعيم أسس الحكم الراشد والمشاركة السياسية فهدا من أجل ضمان مصالح ومتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو تعريض مصالح الأجيال القادمة للخطر.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول وبشكل أكثر تفصيلا التعرف عن نظام التأمين التكافلي وعن لتنمية لمستدامة من خلال هذين المبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة

المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي

يجسد نظام التأمين التكافلي معنى التكافل، لذلك حظي بقبول عموم الفقهاء والعلماء المسلمين، لأنه مبني على أساس التعاون وتوثيق أواصر الأخوة بين أفراد المجتمع، لذلك يعد بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري، الأمر يستدعي منا البحث عن نشأته ومفهومه، والإحاطة بخصائصه وأهداف التأمين التكافلي، وأنواعه، والمبادئ والفرق الجوهري بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، بالإضافة إلى معوقات وأفاق التأمين التكافلي، والعمليات تأمينية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي وذلك للتطرق إلى مفهوم مؤسسات التأمين التكافلي وأنواعه وصيغ التأمين والاستثمار لمؤسسات التأمين التكافلي، بالإضافة إلى التوجه الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التأمين التكافلي.

المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة التأمين التكافلي وتطوره ،تعريفه ، خصائصه، أهدافه وأنواعه.

أولا: نشأة التأمين التكافلي وتطوره

شهد نظام التأمين التكافلي انتشارا واسعا وترسيخ مفهومه في الدائرة الاقتصادية التأمينية، الأمر الذي ساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي وإثبات جدارة فكرة التأمين التكافلي ولتوضيح ماهية التأمين التكافلي.

1. **نشأة التأمين التكافلي**: اختلف المهتمون حول تحديد بداية ظهور التأمين التكافلي فقد ذهب البعض إلى بداية ظهوره في بلاد العرب وظهر فريق أخر للقول بأن بداية ظهوره كانت في أوروبا، وذهب فريق للقول بأن القدماء المصريين في العصور القديمة هم أول من عرفوا التأمين التكافلي، وفي ما يلي إيراد لهذه الآراء الثلاثة.

أ. **ظهوره عند العرب**: يرى أنصار هذا الرأي أن العرب أول من عرف نظام التكافل قبل وبعد ظهور الإسلام مستدلين بالإيلاف الذي أبرمه بنو عبد مناف أثناء رحلتي الشتاء والصيف التي كانوا يقومون بها، حيث أن تجار قريش كانوا يخرجون للتجارة في رحلتين، إحداهما في فصل الشتاء وفيها يذهبون إلى اليمن، والثانية في فصل الصيف وفيها يذهبون إلى الشام، وكانوا يتعرضون أثناء رحلاتهم لمخاطر الطريق من غازات قطاع الطرق ونهب بضائعهم، وكذلك كانوا يتعرضون للكوارث الطبيعية، وهذا عمد أصحاب الإيلاف إلى عقد اتفاق مع قاطني البلاد والمناطق التي يمرونها ليؤمنوا على تجارتهم من أخطار الطريق[1]، ويقتضي العقد إغاثة وتعويض من تعرض تجارته للنهب أثناء الرحلة، وبموجب هذا العقد كان تجار قريش يخرجون إلى مختلف المناطق ولا يتعرض لهم أحد ولا

[1] عثمان ميلاد مُحَّد الطليس، **استراتيجيات تفعيل مستوى السيولة في التأمين التكافلي**، رسالة ماجستير في مجال الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جمهورية إندونيسيا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، 2016، ص 19.

تتعرض تجارتهم للنهب، وكان يقومون بدفع تعويض لمن تتلف أو تنهب بضاعته، ومن صور التأمين التي عرفها العرب قبل الإسلام أيضا نظام العاقلة، حيث كانت العواقل تتعاون من على دفع الدية عن الجاني في جريمة القتل[1].

ب. ظهور في أوروبا: يرى أنصار هذا الرأي أنه بدأ ظهور التأمين التكافلي في أوربا وفي ألمانيا على وجه التحديد، حيث ظهر فيها في القرن الخامس العشر أو السادس عشر الميلادي، وكان يغطي أوبئة ونفوق المواشي وأخطار الحريق، ثم اتسعت اهتماماته ليشمل التأمين على الوفاة والمرض، وقامت أول جمعية تعاونية في ألمانيا عام 1729، وبعد ذلك ظهرت بعض الهيئات الصغيرة في مختلف الدول كالجمعيات التعاونية للتأمين وجمعيات التأمين الذاتي وصناديق التأمين الخاصة انتشرت في فرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وألمانيا ونشأت لها فروع كثيرة.

ت. ظهوره في العصور القديمة : يرى أنصار هذا الرأي أن أول ظهور للتأمين التكافلي كان في العصور القديمة، حيث عرفه قدماء المصريين وطبقه في جمعيات دفن الموتى، حيث كان المشتركين في الجمعية يقومون بدفع اشتراكات لمواجهة ارتفاع تكاليف التحنيط والدفن.

اتضح لنا بعد معرفة التأمين التكافلي ونشوة في العصور القديمة وبعدها عند العرب وفي أوروبا أنه من ضروريات الإنسان ومنذ القدم[2].

بدأ التطبيق الفعلي للتأمين التكافلي بعد اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي الذي عقد في دمشق سنة 1964م، حيث ناقش موضوع التأمين التجاري واتفق معظم الفقهاء على حرمته وأقرر التأمين التكافلي بديلا عنه، وفي القاهرة بجمهورية مصر العربية عقد مؤتمران للعلماء المسلمين الأول انعقد عام 1965 والثاني عقد عام 1972م حيث تم فيها استعراض ومناقشة صيغة التأمين التكافلي من قبل الفقهاء، وأجازوه بالإجماع[3].

ثم توالت الدراسات والمؤتمرات لعل أولها المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة سنة 1976، ومجامع فقهية (المجمع الفقهي بمكة المكرمة بتاريخ 1398/07/10هـ، ثم المجمع الفقهي الدولي في 1406/04/1هـ – 1985م) وبحوث كثيرة، ودراسات في الموضوع تأكد رأي الفقهاء المعاصرين بتحريم التأمين التجاري وجواز بديله التكافلي، وفي سنة 1979م قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول مؤسسة

---

[1] عبد العزيز سمارة، **ماهية التأمين التكافلي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة، المجلد 54، العدد 03، بدون تاريخ نشر، ص 593.

[2] أمال بوسمينة وآخرون، **واقع وتحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020، ص 6.

[3] عبد القادر مطاي، **صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها دراسة تحليلية**، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي أحمد يحي الونشريسي، تيسمسيك، الجزائر، 2018، ص 463.

تأمين تكافلي، فكانت السودان صاحبة السبق في إنشاء أول مؤسسة تأمين تكافلي واعتبرت هذه الفترة نقلة كبيرة وحقيقية لنظام التأمين التكافلي من المجال النظري إلى المجال التطبيقي العلمي، وذلك من خلال المباحث وتداول الآراء في المجامع الفقهية والندوات العلمية والمؤتمرات العالمية حول عدم شرعية التأمين التجاري مما استدعى إيجاد بديل شرعي، وذلك بإنشاء مؤسسات التأمين تكافلية تقوم مقام مؤسسات التأمين التجارية[1].

2. تطور التأمين التكافلي

انطلاقا من تأسيس أول مؤسسة تأمين لإسلامية بالسودان سنة 1979م تأسست عدة مؤسسات للتأمين التكافلي على مستوى العالم ككل والعالم الإسلامي غلى وجه الخصوص، والجدول التالي يوضح تطور مؤسسات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي:

جدول (1.1): تطور مؤسسات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي

السنة	تطور مؤسسات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجتمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التكافلي بديلا عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول مؤسسة تأمين تكافلي تحت اسم مؤسسة التأمين الإسلامية السودانية وفي النهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	أسست مؤسسة التكافل الإسلامية في البحرين، ومؤسسة التكافل الإسلامية في لكسمبورغ.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست مؤسسة التكافل الماليزية.
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول مؤسسة تأمين إسلامية تحت اسم المؤسسة الوطنية للتأمين التكافلي، كما تأسست في نفس السنة المؤسسة الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين في البحرين.
1992	مؤسسة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، ولبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.
1994	تأسست مؤسسة التكافل الإندونيسية.
1995	تأسست مؤسسة التكافل السنغافورية، ومؤسسة التعاون الإسلامية في قطر.
1996	مؤسسة التأمين التكافلي في الأردن، وتأسست بدعم من البنك الإسلامي الأردني.
2003	أسست في ماليزيا مؤسسة الإخلاص للتكافل.

[1] نوال بيراز، **تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية المصرفية** ، دراسة حالة سلامة للتأمينات الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم العلوم الاقتصاد والإدارة، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019 2020، ص ص 213- 214.

2004	أسست في ماليزيا مؤسسة ماي بان للتكافل.
2005	تأسست في ماليزيا مؤسسة تكافل كومبروس.
2006	تأسست بالجزائر شركة سلامة للتأمين، وهي إحدى الفروع التابعة للمؤسسة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية.
2007	تأسست مؤسسة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن.
2009	بلغ عدد مؤسسات الإسلامية التكافلية 173 مؤسسة معظمها مؤسسات تأمين مباشر و بعضها مؤسسات إعادة تأمين.
2013	عدد مؤسسات التأمين التكافلي في العالم إلى206 مؤسسة.
2016	عدد مؤسسات التأمين التكافلي يبلغ عددها الإجمالي 308 مؤسسة منتشرة في مختلف مناطق العالم.
2017	وصول حجم أقساط التأمين التكافلي إلى ما يقارب 20 مليار دولار.
2019	عدد مؤسسات التأمين التكافلي في العالم إلى 353 مؤسسة.
2020	يتوقع أن يصل حجم مساهمة قطاع التأمين التكافلي إلى 5205 مليار دولار أمريكي، بحلول عام 2020، استنادا على معدلات النمو الراهنة.

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المراجع التالية:

- نوال بيراز، **صيغ استثمار أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي**، دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات. الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ديسمبر 2018، ص 226.
- إلياس بدوي، جوادي سميرة، **واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور السوق التأمين التكافلي**– دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر–، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص16.

ثانيا: التأمين والتأمين التكافلي

سنتطرق إلى مفهوم التأمين والتأمين التكافلي فيما يلي:

1. تعريف التأمين:

التأمين هو عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن له أو المستأمن يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن لمصلحته مبلغا من المال، أو إيرادا مرتبا، أو أي عوض مالي آخر، يؤديها المؤمن له إلى المؤمن[1].

كما عرف أيضا بأنه "نظام مالي يلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ مالي أو إيراد مرتب، أو أي عوض مالي آخر للمستفيد عند وقوع الحادث المرغوب فيه، أو غير مرغوب فيه، مدة معينة مقابل دفع المستأمن قسط التأمين بصفة دورية أو دفعة واحدة[2]".

بناءا على ما سبق يمكن تعريف التأمين على أنه عقد يبرم بين مؤسسة التأمين التي تلتزم بموجبه بدفع مبلغ معين للمستأمن حالة تحق الخطر، وبين المؤمن له الذي يلتزم بدفع أقساط دورية مقيمة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية دقيقة لشركة التأمين، في الوقت الذي تقوم هاته الأخيرة بإدارة العملية بين مجموعة المستأمنين لديها.

2. تعريف التأمين التجاري:

التأمين التجاري هو عقد بين طرفين الطرف الأول يسمى: المؤمن-بكسر الميم- وهو شركة التأمين و الطرف الثاني: المؤمن له- فتح الميم- أو المستأمن وهو الزبون، بموجب هذا العقد يلتزم المؤمن له بدفع مبلغ من المال على شكل أقساط محددة في فترة زمنية معينة إلى المؤمن، نظير قيام الأخير-المؤمن- بالتزامه تحمل قيمة الأضرار كلها أو شكل جزء منها-حسب ما ينص عليه العقد-عند تحقق الخطر المبين في وثيقة التأمين حسب الشروط المنصوص عليها[3].

---

[1] مصطفى أحمد الزرقاء، **نظام التأمين حقيقته ورأي الشرعي فيه**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص19.

[2] عبد اللطيف محمود أل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 35.

[3] هيثم مُحَّد حيدر، **الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، ملتقى التأمين التكافلي**، قاعة الملك فيصل فندق الانتركونتنتال الرياض، يومي 20-22 يناير 2009، ص5.

كما يمكن تعريفه هو عملية يقوم المؤمن بمقتضاها بتنظيم التعاون بين عدد من المؤمن لهم يتعرضون لمخاطر معينة أو يقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة له من بينهم بفصل الرصيد المشترك للأقساط التي يجمعها منهم[1].

3. تعريف التأمين التكافلي

لقد تعددت تعاريف التأمين التكافلي نذكر منها:

التأمين التكافلي هو نظام تكافلي لا يقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى تفتيت أجزاء المخاطر وتوزيعها على مجموعة المشتركين (المؤمن لهم) عن طريق التعويض الذي يدفع المشترك المتضرر من مجموعة حصيلة اشتراكهم، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المتضرر بمفرده وذلك طبقا النظام المؤسسة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة[2].

كما يمكن تعريفه على أنها عبارة عن عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار المبنية في العقد، والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه، وذلك وفقا للقواعد التي ينص عليها قانون التأمين والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[3].

وعرفته هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ما نصه" التأمين التكافلي من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التكافلي لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر، والثاني خلو التأمين التكافلي من الربا بنوعيه ربا الفصل وربا النسيئة فليست عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من أقساط في معاملات ربوية"[4].

ويعرف التأمين التكافلي أيضا على أنه هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلفي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع الاشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين

---

[1] عبد الحق مسعى عون وآخرون، **أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي – دراسة تطبيقية للملكة الماليزية للفترة (2008– 2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020/2019، ص 3.

[2] عز الدين فلاح، **التأمين – مبادئه، أنواعه–**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 40.

[3] جابر عبد الهادي الشافعي، **البديل الإسلامي للتأمين، رؤية فقهية وتطبيقية مستقبلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2007، ص57.

[4] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 342 .

له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة(صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، أو تديره مؤسسة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق[1].

ويعرف التأمين التكافلي في القانون الجزائري من خلال المادة 203 مكرر في قانون المالية بأنه: التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يدعون ب " المشاركين". ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة". وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء "صندوق المشاركين" أو حساب المشاركين". وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها[2].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التأمين التكافلي:

"هو اتفاق مجموعة من الأشخاص معرضين لنفس الخطر على الاشتراك في تحمل المسؤولية عند تحقق الخطر من خلال التبرع بأقساط واشتراكات، وتخصيص هذه الأخيرة لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه الضرر، حيث يحقق للأعضاء استرداد المبلغ المتبقي من الاشتراكات بعد صرف التعويض".

ثالثا: أهداف التأمين التكافلي وخصائصه:

سنتعرض إلى أهداف وخصائص التأمين التكافلي والتي تتمثل فيما يلي:

1. أهداف التأمين التكافلي:

يسعى نظام التأمين التكافلي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:[3]

أ. الهدف الأساسي هو تحقيق التكافل والتعاون بين مجموع المستأمنين، وأن هذا أمر يتفق ومقاصد الشريعة؛

ب. تشجيع العمل الخيري وأعمال الإحسان؛

ت. توفير الحماية التأمينية لأموال وأملاك من يتخوفون من الوقوع في المحظور الشرعي؛

ث. تخفيض قسط التأمين إلى أقل قدر ممكن؛

---

[1] عبد الستار الخويلدي، **مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي(مع نظام أساسي نموذجي لمؤسسة التأمين التكافلي)**، الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر، 2012، ص04.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 2021، الجزائر، ص 8.

[3] عبد القادر جعفر، **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي،" مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، سطيف ، يومي 25- 26 أفريل 2011، ص 24

ج. المساهمة في استكمال دائرة العمل الاقتصادي الإسلامي؛

ح. حماية الملكية ومنع التدهور الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الرفاهية المعيشي؛

خ. تعاون المؤمنين على توزيع الأخطار التي قد يتعرض لها المستأمنون عن طريق مساهمة كل واحد منهم بقسط في تغطية أثار هذه الأخطار، فيوزع عبؤها عليهم جميعا؛

د. توفير الأمن والطمأنينة لأفراد المجتمع؛

ذ. تحقيق التكافل بين جميع المستأمنين.

2. خصائص التأمين التكافلي

بالإضافة إلى الخصائص التي يشترك فيها التأمين التكافلي مع التأمين التقليدي بصفته عقد، إلا أنه ينفرد بخصائص تميزه عن التأمين التقليدي، وأهم تلك الخصائص ما يلي:

أ. اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في التأمين:

تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث يؤمن أعضاء التأمين التكافلي بعضهم بعض لقيامه على أساس التعاون لمواجهة الأخطار، وفكرة اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له من شأنها أن ترفع الاستغلال والغبن عنهم، ويسمى اجتماع هاتين الشخصيتين في شخص واحد بالمشترك، عكس التأمين التجاري الذي يميزه بدوره بين كلا من الصفتين، فالمؤمن هو المؤسس المؤسسة وصاحب رأس المال والمؤمن لهم هم المشتركين.

ب. عدم وجود الحاجة إلى رأس المال:

حيث يقوم التأمين التكافلي على مبدأ الاتفاق بين عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تقع لأي منهم، عليهم جميعا[1].

ت. ديمقراطية الملكية والإدارة:

بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد وأخر يريد الانضمام إلى المؤسسة.

[1] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والأفاق –**، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية الواقع العلمي وأفاق التطوير" –تجارب الدول–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 5.

ث. انعدام عنصر الربح:

ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة وبمعنى أخر التأمين التكافلي نظام تبرعي لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى إلى إقامة التعاون والتضامن بين الأفراد وهو من قبيل البر المأمور به شرعا.

ج. توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:

تسعى مشاريع التأمين التكافلي إلى توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة ويعود ذلك إلى عوامل كغياب الربح وانخفاض المصروفات الإدارية، فلا يتطلب الأمر إلى وجود وسطاء أو مصروفات أخرى كالإعلان والدعاية[1].

ح. تغير قيمة الاشتراك

يمكن أن يتغير الاشتراك المطلوب من كل عضو من أعضاء التأمين التكافلي بالتعويض، فإذا قلت التعويضات المدفوعة خلال مدة زمنية محددة عن الاشتراكات المدفوعة في هذه الحالة يجوز أن يستردوا تلك الزيادة، كما يجوز لهم تركها لاستثمارها، أما في حالة ما إذا تجاوزت التعويضات المدفوعة المبالغ المطلوب دفعها كتعويض، فإن يجوز لهيئة التأمين التكافلي أن تطلب من الأعضاء أن يقدموا اشتراكات إضافية لمواجهة الخطر.

خ. تضامن الأعضاء

أعضاء هذا التأمين متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم[2].

رابعا: أنواع التأمين التكافلي:

من بين أهم الأنواع التي يتميز بها التأمين التكافلي ما يلي:

1. التأمين من الأضرار: وينقسم إلى نوعين[3]:

أ. تأمين الممتلكات: ويراد منه التأمين من الأخطار التي قد تلحق الأضرار بالأشياء المملوكة للأفراد أو المؤسسات كالتأمين من أخطار الحريق والسرقة والتأمين المنزلي الشامل وغيرها.

---

[1] عطا الله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 51.

[2] بالعجوج بلعيد، معزوز سامية، **سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي**، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 70.

[3] نوال بيراز، **مرجع سابق**، ص 41.

ب. تأمين المسؤولية: ويراد منه تأمين الشخص في حالة تحقق مسؤولية قبل المتضرر ورجوع الضرر عليه، فتقوم مؤسسة التأمين بدفع التعويض للمستأمن أو المتضرر مباشرة.

2. التأمين البديل عن التأمين على الحياة: هناك من الفقهاء من أجاز بعض أنواع التأمين التجاري في حرم التأمين على الحياة بجميع صوره كالشيخ مُحَّد أحمد فرج السنهوري، والدكتور عبد العزيز الخياط، أما الدكتور علي محي الدين القرة داغي فيرى أن التأمين على الحياة لا يختلف في جوهره عن التأمين من الأضرار ولكن اقترح تغير مسمى التأمين على الحياة إلى التكافل الإسلامي لحماية الورثة ولحالات الضعف، وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

أ. التأمين في حالة الوفاة لحماية الورثة أو غيرهم: فالمشترك المستأمن في هذه الحالة يدفع بالأقساط تبرعا لصالح هؤلاء الورثة وبالتالي فلا يعتبر وصية إنما نطبق عليه أحكام الهبة والتبرع، لذلك يجب عليه أن يكون تأمينيه لصالح الورثة جميعا بعدل ومساواة وليس لصالح واحد منهم إلا إذا كان هذا الواحد له من الظروف البدنية(ككونه ذا عامة)، أو الظروف الاجتماعية (ككونه ذا عائلة كبير)، حيث أجاز الفقهاء هذه الرعاية الخاصة في مثل هذين الحالتين، كما يجوز التأمين لصالح شخص أخر غير وارث من باب التبرع، حيث التبرع جاز للغير، وهو من باب الصدقات المقبولة.

ب. التأمين لدفع العوز عند الشدة: وهو تأمين يقوم به الشخص لصالح نفسه ومستقبله عند مرضه وشيخوخته أو عند إحالة المعاش أو عند قدرته على العمل أو التجارة ونحوها ومن هنا يلتزم مع مؤسسة بدفع أقساط محددة فتقوم المؤسسة بمقتضاه بدفع مبلغ التأمين إليه إن كان حيا، وإن كان مات فحكم ماله هذا يكون بحسب العقد، إما أن يبقي تبرعا لصندوق التكافل بأن يكون فيه شروط بذلك، وهو الأفضل، وإما أن يكون إرثا للورثة[1].

المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي والفرق الجوهري بينه وبين التأمين التجاري

يقوم نظام التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم نشاط مؤسساته حيث يتفق مع نظام التأمين التجاري فيما يتعلق بالأسس الفنية وكيفية إدارتها، في حين يختلف عنه في الكثير من الأمور المتعلقة بالشرع وأحكامه، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ التأمين التكافلي والفرق الجوهري بين التأمين التكافلي والتجاري.

أولا: مبادئ التأمين التكافلي

[1] علي محي الدين القرة داغي، **التأمين الإسلامي**، دراسة فقهية تأصيلية، ط3، دار البشائر، بيروت، 2009، ص ص 370-374.

يقوم التأمين التكافلي على المبادئ والأسس الشرعية الآتية التي يجب على مؤسسات التأمين الإسلامية مراعاتها والالتزام بها:[1]

1. **التعاون:** يقوم نشاط مؤسسات التأمين التكافلي على التعاون والتكافل بين المشتركين عند حدوث الخطر أو تحقق الخسارة حيث يتحملون جميعا الخسارة أو الخطر.

2. **الالتزام بالتبرع:** حيث يعتبر القسط المدفوع من طرف المشترك تبرع وما يحصل في حالة الخسارة أو الخطر يعتبر من طرف باقي المشتركين.

3. **تجنب الجهالة والغرر:** جاء التامين التكافلي ليدفع الجهالة والغرر الذي يتعرض له المشتركون خصوصا المنتمون لمؤسسات التأمين التقليدية حيث المشترك يجهل مقدار التعويض في حالة الخسارة أو الخطر، ويدخل الغرر في الأجل وهو ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية.

4. **تفادي المقامرة والمراهنة:** بحيث أن ما يدفعه المشترك يظل ملكا له ما لم يتم تعويضه نتيجة وقع له، كما أن ما يتحصل عليه من تعويضات تزيد عما تم دفعه من طرف يعتبر تبرعا من المشتركين عن طيب نفس ترسيخا لروح التعاون والتكافل.

5. **تجنب الاستثمارات المحرمة:** على مؤسسات التأمين التكافلي أن تستثمر الفائض في استثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية فلا يجوز لها استثمار أموالها في مؤسسات الخمور أو سلاح أو غيرها.

ثانيا: الفرق الجوهري بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

وهذا الاختلاف يعتبر فرقا جوهريا حقيقيا يحدد كون مؤسسة التأمين تكافلية أم تجارية وتتعدد هذه الاختلافات ويمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.1): يوضح أهم الفروق بين التأمين التكافلي و التأمين التجاري.

الموضوع	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
التعريف	هو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين وتطبق عليه أحكام المعوضات المالية التي تؤثر عليها الغرر.	عقد تأمين جماعي يلتزم فيه كل مشترك بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، وتدرا العمليات من قبل مؤسسة متخصصة بصفة وكيل بأجر معلوم.
موضوع العقد	عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي على المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو أي عوض مالي	موضوع العقد هو التزام جميع المستأمنين بتحمل تبعة الخطر المتحقق ودفع ما

[1] نصارى عبد القادر، بوعزيز أزهر، بن يبا محمد، **العوامل المؤثرة على ربحية مؤسسات التأمين التكافلي – دراسة قياسية لمؤسسات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة(2012–2019)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2020، ص 263.

	أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، و ذلك نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن.	يقتضيه دلك من الاشتراكات على أساس التبرع فهو تعاقد يقوم على أساس التضامن على توزيع الأخطار وترميم أثارها.
طبيعة العقد	التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية	من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت المخاطر.
الاشتراك	حملة الوثائق عنصر خارجي عن مؤسسة التأمين، وتقوم مؤسسة التأمين التجاري باستغلال أموال حملة الوثائق بما يعود بالنفع عليها وحدها. -حملة الوثائق ليسوا شركاء و تنفرد مؤسسة التأمين التجاري بالأرباح.	المشتركون في التكافل هم المستأمنون واشتراكاتهم تستغل لمؤسسة التكافل إلا بما يعود عليهم جميعا بالمنفعة. المشترك في التأمين التكافلي شريك له نصيب من الأرباح الناجمة من الاستثمار.
الهدف	تحقيق الأرباح على حساب حملة الوثائق.	تحقيق التعاون و التضامن بين أعضائها المشتركين، فليس هدفها الأهم هو الربح.
الفائض التأميني	الفائض ملك لمؤسسة التأمين التجاري.	الفائض التكافلي ملك للمشتركين في التكافل.
مدة الاحتكار	يؤدي إلى الاحتكار، إذ المؤمن مؤسسات خاصة تسيطر عليها فئة قليلة تتحكم في مدخرات الناس وأموالهم ووسائل الإنتاج	يمنع الاحتكار، إذ المؤمن هم جميع المشتركين.
الحكم الشرعي	حرام	حلال
الضوابط	لا تأبه بالحلال والحرام المهم الربح.	لا تستثمر أموالها في النواحي التي يحرمها الشرع.
الرقابة	لا تخضع للرقابة الشرعية.	تخضع للرقابة الشرعية.
الصفة	هناك فصل بين المؤمن صاحب المؤسسة وبين المستأمن الذي يشتري بوليصة التأمين.	يعتبر المشترك مؤمنا ومؤمنا له.

المصدر: أحمد سالم ملحم، **بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي**، بحث مقدم للملتقى الدول حول التأمين التكافلي، جامعة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 11-13 أفريل 2012، ص ص8- 9.

من الجدول أعلاه نجد أن أهم ما يميز التأمين التكافلي الإسلامي عن نظيره التجاري الفوائض التأمينية وما تضيفه على التامين التكافلي الإسلامي من تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين المتكافلين المنشئين لصندوق المشاركين، هذا من جهة ومن جهة أحرى نجد أيضا وهذا على كل المؤسسات المالية الإسلامية أنه لابد من أن

يكون نشاطها تحت إشراف هيئة رقابة شرعية تضمن لها سلامة الصفة الإسلامية وسلامة آليات العمل، الأمر الذي يحسن لها سمعتها ويرفع مكانتها بين المؤسسات وعند العملاء.

ويمكن تعريف الفائض التأميني وكذا هيئة الرقابة الشرعية المكلفة بعمليات الرقابة الشرعية على المؤسسات وأعمال التأمين التكافلي كما يلي:

- **الفائض التأميني:** هو ما تبقى من الاشتراكات وعوائدها بعد أداء التعويضات والمصروفات وتجنيب الاحتياطات التي تتعلق بالأخطار والمخصصات الفنية المتعلقة بالوعاء، هذا الناتج ليس ربحا وإنما يسمى الفائض التأميني وهذا المصطلح بهذا اللفظ نحدث خاص بالاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي الإسلامي، لم يستعمل في اللغة بهذا المعنى ولا في الاقتصاد الوضعي، ومنه فإن الفائض التأميني أثر من آثار العقد وهو تابع ويتكون من حصيلة الاشتراكات المدفوعة من المستأمنين مضافا إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الاشتراكات المخصصة لهم مخصوما منها التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياطات التي يحتفظ بها، وكذلك مصاريف إعادة التأمين، هذا من جهة مفهوم الفائض التأميني أما من جهة توزيعه فإنه يوزع على المستأمنين باعتباره حقا خاصا بهم يتم التصرف فيه من قبل إدارة المؤسسة، بما يحقق مصالحهم وفق اللوائح المعتمدة كتكوين الاحتياطات أو توزيعه عليهم أو التبرع به في أوجه الخير نيابة عنهم، ولا تستحق المؤسسة المديرة لأعمال التأمين التكافلي الإسلامي شيئا منه على سبيل الأجرة[1].

- **الرقابة الشرعية على التأمين التكافلي الإسلامي:** من أساسيات الصفة الإسلامية للت؟ أمين التكافلي الإسلامي وجوب وجود الرقابة الشرعية على أي نوع من المعاملات داخلية كانت أو خارجية، حيث تتجلى هذه الرقابة من خلال هيئات الرقابة الشرعية التي تعمل على السير الصحيح لهذه المؤسسات كما تدعمها من حيث التوجيه، تدعمها أيضا من حيث الابتكار وتحسين الأعمال والتجديد في العقود المالية الإسلامية القديمة لمواصلة المسيرة، إذ يمكن **تعريفها** بأنها" عملية أساسية، تنطلق من إصدار الفتوى، وتصل إلى تتبع مسار هذه الفتوى في العمليات والتحركات المالية لمؤسسة التأمين التكافلي الإسلامي، وهذا للتأكد من مطابقة أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية"[2]، يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي التي تقدم

[1] زكية بوصيودة، محمد عدنان بن ضيف، **التأمين التكافلي سوق واعد –عرض أهم تجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 222.

[2] محمد عدنان بن ضيف، **العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية**، الأردن، دار النفائس، 2017، ص 92.

خدمات التأمين التكافلي، ذلك أن اعتبار الخدمات التي تقدمها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لا يكون مقبولا إلا إذا كانت مصدقة من قبل الجهاز الرقابي العامل لديها.

المطلب الثالث: معوقات وآفاق التأمين التكافلي

للتأمين التكافلي أدوار بالغه الأهمية بمجاليها الاقتصادية الاجتماعي، إلا أن هناك معوقات تحول تطور مجالاتها وسنتطرق في هذا المطلب إلى معوقات التأمين التكافلي وآفاقه.

أولا :معوقات التأمين التكافلي

تتمثل معوقات التأمين التكافلي فيما يلي:[1]

1. المنافسة مع مؤسسات التأمين التجاري؛
2. عدم وجود مؤسسات إعادة التأمين التكافلي بشكل كافي؛
3. ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية؛
4. قلة آليات استثمار أموال التأمين؛
5. ضعف ثقافة التكافل لدى المجتمع؛
6. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية؛
7. قلة الكوادر المؤهلة للعمل في مجال التأمين التكافلي وضعف تأهيلها.

ثانيا: آفاق التأمين التكافلي

تتمثل أفاق التأمين التكافلي فيما يلي[2]:

يمكن التنبؤ بمستقبل واعد ينتظر صناعة التأمين التكافلي على الرغم من التحديات التي تواجهها خاصة مع غزو ثقافة التأمين التكافلي للدول الغربية بعد خروج المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من الأزمة العالمية بأقل الخسائر. وبالرغم من بدايته البطيئة، إلا أن مؤسسات التأمين التكافلي في تطور مستمر وأكثر استدامة وذلك يعود إلى رغبة أغلبية المسلمين من العيش وفق الشريعة الإسلامية.

وكشف تقرير أصدرته "أرنست أنديونغ" على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للتأمين التكافلي الرابع المنعقد يوم 14 أفريل 2009 بالإمارات، إن سوق التأمين التكافلي مرشحة للنمو بشكل أسرع من التأمين التجاري على مستوى

[1] بلال شيخي وآخرون، **واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية، عمان، الأردن، يومي 16-18 نوفمبر2017، ص 11.

[2] صالح شنايت، خضير خنفري، **التأمين التكافلي والآفاق**، الملتقي الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع وآفاق التطوير- تجارب دولية-، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص ص 13-14.

العالم، بنسبة تتراوح بين 30 و 40% سنيا خلال الأعوام الثلاثة أو الخمسة المقبلة ومن المتوقع أن يصل حجم سوق التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي وستكون السعودية وماليزيا هما أكبر دولتين في صناعة التأمين التكافلي عالميا.

واستند الخبراء في توقعاتهم لنمو صناعة التكافل إلى عدة عوامل، أبرزها النمو الاقتصادي الذي حققته دول عدة خصوصا منطقة الخليج مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي الكبير إضافة إلى النمو الديمغرافي في أسواق المنظمة، وانتشار الوعي وتزايد أعداد مؤسسات القطاع ودخولها إلى أسواق جديدة، كما أن منتجات التكافل باتت اليوم أكثر طلبا سواء للمسلمين خصوصا فيما يتعلق بمبدأ المشاركة في الأرباح يمكن أن يلعب التأمين من قبل البنوك دورا كبيرا في انتشار التكافل مع استمرار النمو في المصارف الإسلامية.

المطلب الرابع: العمليات التأمينية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي

ساهم ظهور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق دور مهم ومنافس لمؤسسات التأمين التجاري بالإضافة إلى أنها ساهمت في دعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي وسنحاول من خلال هذا المطلب إلى تطرق إلى مفهوم مؤسسات التأمين التكافلي وأنواعها بالإضافة إلى صيغ الإدارة في هذا المؤسسات .

أولا : تعريف مؤسسات التأمين التكافلي

توجد العديد من تعريفات نذكر منها :

تعرف على أنها منشآت مالية تقوم بأعمال التامين ضد المخاطر لصالح الغير في أشكاله المختلفة[1].

كما يمكن كذلك اعتبار مؤسسة التأمين التكافلي مديرا لنظام التأمين، وتقوم باستثمار اشتراكات التأمين كليا أو جزئيا على أساس عقد المضاربة، نظير حصة شائعة للمؤسسة من الربح بصفتها مضاربا[2].

كما يمكن تعريفه هي الشركة التي أسسها المساهمون للقيام بأعمال التامين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأهم أعمالها التامين على كل ما تنص عليه وثائق التامين لصالح المشتركين ، واستثمار ما زاد من أموال المشتركين بنسب من الربح أو بأجر[3].

---

[1] حسان ناصيف ، **دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال –دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبُكَّد بوقرة، الجزائر،2018/2017، ص 31.

[2] معوش مُحَّد الأمين، **متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الأمارات العربية المتحدة**، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/2019، ص 55.

[3] عجيل جاسم النمشي، **الالتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني**، مؤتمر التأمين التعاوني – أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه-، يومي 11-13أفريل 2010، الأردن، ص 3 .

مما سبق يمكن تعريف مؤسسات التأمين التكافلي على" أنها مؤسسات مالية تقوم بادرة العمليات التأمينية نيابة عن مشتركين ، وكذا إدارة استثمار الأموال الفائضة إن وجدت ، وفق لقواعد الشريعة الإسلامية".

وتتمثل أهم مميزاتها فما يلي:

- تقديم خدمات التأمين والاستثمار عن طريق صناديق التكافلية مملوكة لحملة الوثائق وليس بيع خدمة التأمين وتحصل على اجر مقابل هذا الدور؛
- العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية؛
- الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين وتوزيع الفائض التأميني على المشتركين؛
- تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب تحقيق مصالح حملة الوثائق[1].

ويكون الشكل القانوني لإدارة التامين التكافلي على شكل مؤسسات مساهمة، حيث يتكون الجهاز الإداري لهذه المؤسسة من طرفين مستقلين هما المؤسسون والمشتركون .

أ. **المؤسسون:** يعبر عنهم بهيئة المساهمين أو حملة الأسهم وهم عبارة عن مجموعة من الأشخاص الطبيعيين (أفراد) أو معنويين (مؤسسات) تنعقد إرادتهم على تأسيس مؤسسة ربحية تدور أغراضها على ممارسة أنشطة التأمين التكافلي ومتعلقاته ويتم تحديد رأس مال المؤسسة مجزءا على حصص واسهم بعدد الشركاء[2].

وتتمثل أهم مهام المساهمين أو المؤسسون في[3]:

- إدارة أنشطة التامين وجميع الإجراءات المتعلقة بها الإدارية منها والتقنية كإعداد الوثائق وجمع الاشتراكات وتحصيلها ودفع التعويضات وغيرها ، مقابل أجرة معلومة بصفتهم وكلاء بأجر؛
- استثمار أموال التأمين المقدمة من قبل المشتركين (صندوق هيئة المشتركين) في صيغ شرعية بصفتهم مضاربين مقابل نسبة أو حصة من عوائد الاستثمار على أساس المشاركة أو المضاربة.

ب. **المشتركون أو حملة الوثائق التأمين:** جماعة من الناس يتعرضون لإخطار مشتركة يتعاونون على تعويض الضرر الذي يصيب أحدهم من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها[4]. حيث أعضاء المشتركون تجتمع فيهم صفة المؤمن

---

[1] معمر حمدي، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم أداء الشركات التامين التعاوني (دراسة حالة شركة التكافل الراجحى السعودية)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا2020، المجلد 16، العدد 22، ص 150.

[2] ميلودي نادية ، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في المصارف الإسلامية، – دراسة إستشرافية للجزائر–** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد لخضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص 20.

[3] بونشادة نوال، أوزازنة سامية ، **نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التامين التكافلي (نظرة استشرافية لتطوير صناعة التامين التكافلي في العالم)** ، مجلة الإستراتجية والتنمية ، المجلد 11، العدد 04، جويلية 2021 ، ص427.

4 ميلودي نادية، **مرجع سابق**، ص20.

والمستأمن معا ولهم مصلحة مشتركة إذا تعلق الأمر بأعمال التأمين، فكل مشترك له الحق في استحقاق التعويض من الصندوق في حالة وقوع خطر معين كما أن كل مشترك شريك فما تحققه الاستثمارات من أرباح وفما تتكبده من خسائر.

ويندرج عقد التامين التكافلي تحت ما يسميه الفقهاء "عقود التبرعات" بمعني أن المشترك يعتبر متبرع مع غيره من المشتركين في تكوين الوعاء التأميني والذي يعرف ب "وعاء هيئة المشتركين " وعليه فإن مؤسسات التأمين التكافلية تتكون من وعاءين تنظيميين منفصلين عن بعضهما محاسبيا وهما هيئة المؤسسين وهيئة المشتركين.

وتشترط كفاءة العمل التأميني والاستثماري وفق الأسس الشرعية مراعاة الالتزامات الإدارية والضرورات التنظيمية التالية :

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمالية الإسلامية سواء تعلق الأمر بإدارة الأعمال التأمين أو بإدارة الاستثمارات، والابتعاد عن المحاذير الشرعية والتأكد من أن معاملات الشركة خالية من الربا والقمار والغرر والاستثمار المحرم؛
- ضرورة وجود هيئة للفتوى والرقابة الشرعية على إدارة جميع أعمال وأنشطة الشركة نظرا لاحتمال وجود الالتباس والتشابه في تطبيق التأمين التكافلي بالتأمين التجاري[1].

والجدول التالي يوضح توزيع مؤسسات التأمين التكافلي عبر العالم.

[1] بونشادة نوال، أوزازنة، **مرجع سابق** ، ص 426.

جدول (3.1): توزيع مؤسسات التأمين التكافلي عبر العالم

الدولة	عدد مؤسسات التامين التكافلي	الدولة	عدد شركات التامين التكافلي	الدولة	عدد شركات التامين التكافلي
الجزائر	1	الأردن	3	سنغافورة	1
استراليا	1	الكويت	13	سيريلانكا	2
البهاما	1	لبنان	1	السودان	15
البحرين	9	ليبيا	1	سوريا	4
بنغلادش	6	لكسمبورغ	2	تايلاند	1
بروناوي	4	ماليزيا	9	ترينغاد	1
مصر	4	موريتانيا	2	تركيا	2
زامبيا	1	باكستان	6	الإمارات العربية	10
غانا	1	فلسطين	2	بريطانيا	1
اندونيسيا	6	قطر	4	اليمن	1
إيران	15	السنغال	2	السعودية	41

المصدر: وليد سعود، **التأمين التكافلي الآلية والتطبيق :تجربة سلامة للتأمينات الجزائر**، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي وواقع وتحديات ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، يوم: 2010/12/09،ص ص10- 13.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا بأن عدد مؤسسات التأمين التكافلي قد بلغ 174 مؤسسة تتوزع على 32 دولة من دول العالم، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد مؤسسات التأمين التكافلي، حيث بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي العاملة بها 41 مؤسسة، وذلك بعد تطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي رقم (م/32)، ليحل محل مؤسسات التأمين التجاري، وتأتي في المرتبة الثانية إيران والسودان ب 15 مؤسسة تأمين تكافلي، ويرجع ذلك عل لاعتمادها على الاقتصاد الإسلامي في نظام الاقتصادي ككل، لتأتي في المرتبة الثالثة الكويت ب 13 مؤسسات تأمين تكافلي، أما في المرتبة الرابعة الإمارات المتحدة ب 10 مؤسسات، في حين تحتل ماليزيا والبحرين المرتبة الخامسة ب 9 مؤسسات تأمين تكافلي، أما بنغلادش واندونيسيا وباكستان فتحتل المرتبة السادسة ب 6 مؤسسات تأمين تكافلي، في حين كل مصر وقطر وسوريا بروناوي ب 4مؤسسات تأمين تكافلي في الرتبة السابعة أما في الأردن ب 3مؤسسات، أما في فلسطين ولكسمبورغ والسنغال

موريتانيا في الرتبة التاسعة بمؤسستين تأمين تكافلي، أما في بقية الدول بمؤسسة واحد في كل الجزائر واليمن، وغانا، بريطانيا.

ثانيا: أنواع مؤسسات التأمين التكافلي

سنتعرض إلى أنواع المؤسسات التأمين التكافلي وتتمثل فيما يلي:

1. مؤسسات التامين التكافلي الإسلامي المتخصصة في التأمينات العامة: تغطي هذه المؤسسات كل نوع تأمينات ماعدا التأمين على الحياة، والمتمثلة فيما يلي: تأمين الحريق، تأمين ضد المسؤولية المدنية، التأمين ضد أخطار النقل البرى والجو، بالإضافة إلى استحداث أنواع جديدة كتأمين خيانة الأمانة.

2. مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي المتخصصة في التامين العائلي: هذه المؤسسات تغطي التامين العائلي، والذي هو بديل التأمين على الحياة والذي منذ ظهوره ظهر الجدل كبير بين القضاة والعلماء حول حليته أو تحريمه، إلا أن الرأي الراجح هو من اشترط تنقيته من الشوائب والشبهات التي تحيط به ، من خلال الالتزام بأسس التأمين التكافلي[1].

3. مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي المشتركة (التأمين العام والتأمين العائلي): تختص هذه المؤسسات بالتامين العام بالإضافة إلى التامين العائلي ومن المؤسسات التي قوم بتسويق مثل هده المنتجات.

4. مؤسسات إعادة لتكافل: تعتبر هذه المؤسسات قليلة جدا مقارنة بمؤسسات إعادة التامين التجاري بل يمكن القول بأنه تكاد تكون منعدمة حيث تعد مؤسسة إعادة التأمين الوطنية بالسودان الأبرز في هذا المجال.

5. مؤسسات تأمين تكافلي فرع من فروع مؤسسات التأمين التجاري: بسبب النجاح الذي شهده قطاع التأمين التكافلي مؤخرا، سارعت بعض الشركات العالمية بتقديم عروض التكافلي الإسلامي لدي مؤسساتها التقليدية وذلك عن طريق فتح فروع[2].

ثالثا: صيغ التأمين والاستثمار لمؤسسات التأمين التكافلي

تعتمد مؤسسات التأمين التكافلي في إدارة عملياتها التأمينية على مجموعة من الصيغ الشرعية التي تهدف إلى تلبية الحاجات التأمينية بما يعود على مساهمين والمشتركين وتتمثل في صيغ المضاربة، الوكالة والإجارة والوقف .

---

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسي، **مرجع سابق**، ص 131.

[2] عبد الرحيم، عبد الحميد الساعاتي، **هل التأمين الإسلامي مركب تأمين تعاوني أو تجاري** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي جدة، مجلد 22، العدد 2، 2009، ص 132.

1. إدارة العمليات التأمينية على أساس المضاربة:

يعد الاستثمار في التأمين التكافلي على أساس المضاربة نشاط هدفه تنمية الموجودات صندوق التأمين التكافلي ،ويمثل المشتركون رب المال ومؤسسة التأمين المضارب وتلتزم المؤسسة بموجب عقد المضاربة باستثمار أموال الصندوق بطريقة متوافقة مع الشريعة، ووفقا لشروط عقد التأمين التكافلي ويتم تقاسم الأرباح إن وجدت بناءا على نسبة المتفق عليها مسبقا، وفي حالة وقوع خسارة يتحملها إما رب المال أو المؤسسة إذا ثبت إهمالها وتعديها[1].

حيث يعتبر المؤمن لهم وفق عقد التأمين التكافلي متبرعين بإقساط اشتراكاتهم وبذلك تكون العلاقة بين المؤمن لهم فما بينهم هي علاقة تبرع متبادل إذا أن جميع المشتركين متبرعون لصندوق التكافل حسب حاجة الصندوق، أما المؤسسون فيقومون بإدارة الصندوق التأمين التكافلي بما يحقق مصلحة المؤمن لهم حيث أن إدارة مال التامين لها صورتين هما :

- إدارة أقساط (مخاطر)محفظة التامين: وهي الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين ،وكل أعمال الفنية والمالية التي تلزم عملية إدارة محفظة التأمين؛
- إدارة استثمار القدر المتاح من أقساط المحفظة التأمين[2].

أما فما يخص تطبيق صيغة المضاربة في إدارة عمليات التأمين التكافلي فسوف نعالجها من جانبين هما كالآتي:

أ. **تطبيق صيغة المضاربة في إدارة أقساط المحفظة التأمين:** يقصد بإدارة أقساط المحفظة التأمين: ترويج والتسويق لخدمات التأمين، وتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وسداد أقساط معيدي التأمين، ودفع أجور العاملين وجميع المصاريف لإدارية والعمومية والالتزامات الأخرى للجهات معينة وتولى الأعمال المحاسبية والإدارية غير أن المال الموجود في الصندوق التأمين الذي تمت إدارته تحت هو رأس المال المضاربة (أقساط التأمين) وما يؤخذ من نسبة في هذه الحالة يكون من رأس المال نفسه وليس من ربحه لعدم وجوده حينئذ، وهذا يجعل المضاربة تتعارض مع أحكام المضاربة الواردة في الفقه الإسلامي، وذلك لأن المال الذي يستحقه المضارب هو نسبة من الربح وليس من رأس المال فضلا أن يد المضارب يد أمانة لا يغرم إلا في حالة تعدي وتقصير والإهمال.

[1] كرسي سابك، **النظام المالي الإسلامي :المبادئ والممارسات**، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2014، ص578.

[2] السيد حامد حسن محمّد، **صيغ مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني**: تحليل وتقييم بحث مقدم للملتقي التامين العالم الإسلامي ، الرياض، يومي 20-22جانفي 2009، ص25.

ب. تطبيق صيغة المضاربة في إدارة استثمار أقساط التأمين: وهي الصورة السليمة والصحيحة لتطبيق نموذج المضاربة في أعمال التأمين الإسلامي حيث تكون مؤسسة المضاربة بين المؤسسين والمؤمن لهم ليس في إدارة العملية التأمينية ذاتها وإنما في إدارة استثمار القدر المتاح من أقساط أموال التأمين وفقا لمفهوم المضاربة المعروفة في فقه المعاملات، بمعني أن المساهمين أصحاب رأس المال يقومون باستثمار القدر المتاح من أقساط التأمين ويأخذون نسبة من أرباح المضاربة حسب الاتفاق مثلا(40%و60%)، ومقابل ذلك يتحمل المؤسسون مصروفات الاستثمار باستثناء المصروفات المباشرة كالنقل والتخزين وغيرها وإذا حدثت خسارة ناجمة عن تقصي وإهمالا وتعد على أعمال المضارب ويتحملها المؤسسون (المضارب) أما إذا كانت الخسارة ناتجة عن تفاعل قوى السوق من عرض والطلب فان خسارة يتحملها المشتركون (المؤمن لهم) وهم أصحاب المال.

وكلا الصورتين مطبقة في تجارب التأمين التكافلي، غير أن الصورة الثانية تتوافق مع المقتضى الشرعي[1].

والشكل التالي يوضح صيغة المضاربة لعملية التأمين التكافلي بشكل مبسط:

[1] كريمة عيد عمران، **تأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان، 2014م، ص ص 151- 153.

الشكل رقم (1.1): نموذج صيغة المضارب

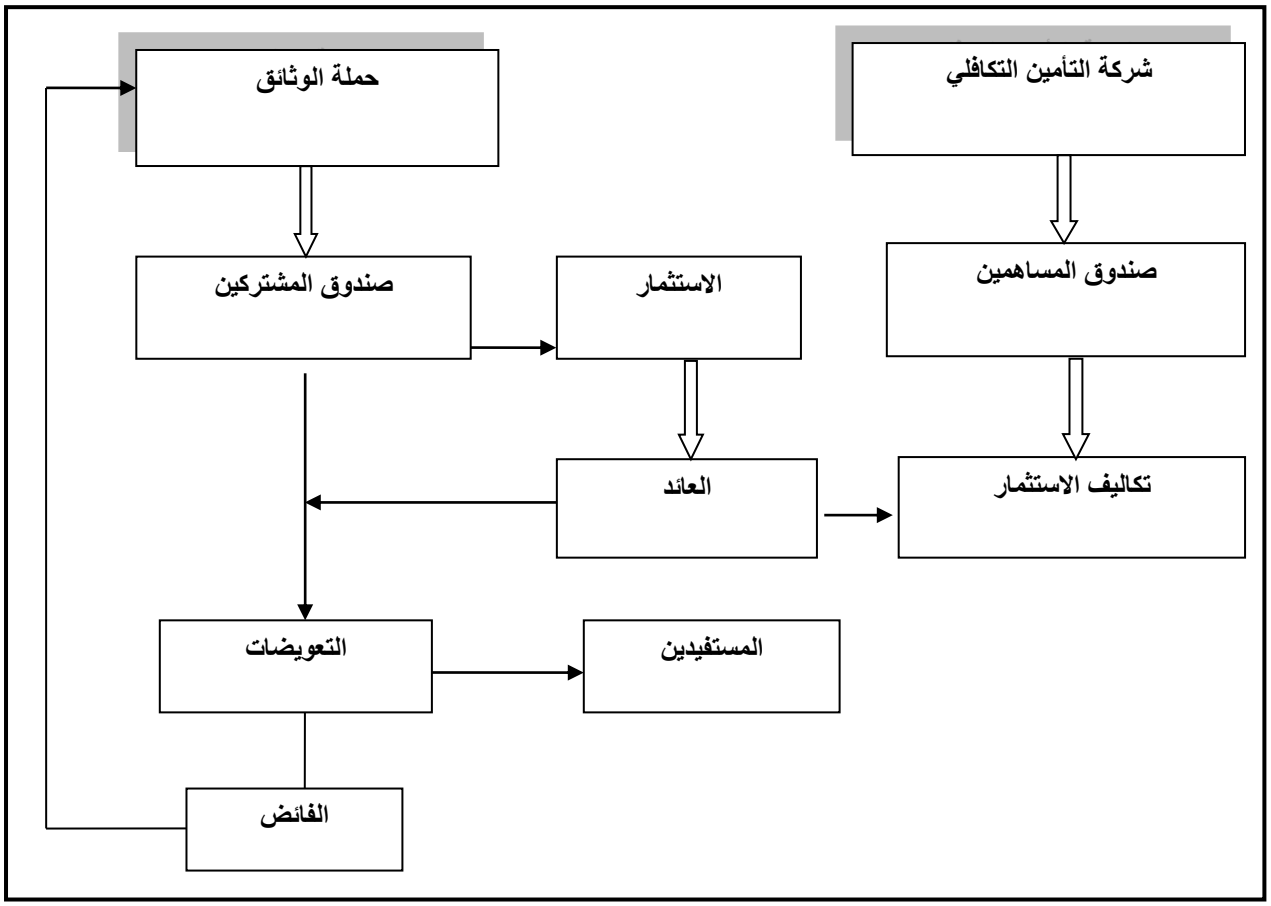

المصدر: العيد قريشي وآخرون، **فائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة**، مجلة للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 2، 2018،ص 293.

2. إدارة العمليات التأمينية على أساس الوكالة:

الوكالة في التأمين التكافلي هو عقد بين مؤسسة التأمين التكافلي (وكيل) وبين المستأمنين أو حملة الوثائق (موكلين) بموجبه تقوم مؤسسة التأمين بإدارة العملية التأمينية نيابة عن المستأمنين[1].

تطبيق صيغة الوكالة في إدارة عمليات التأمين التكافلي يتم من خلال تطبيقها على عملية إدارة محفظة أقساط التأمين وإدارة استثمار أقساط التأمين وفق ما يلي:

[1] شعبان محمد البراوي، **الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين للمؤتمرات بفندق كراون بلازا، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010، ص 6.

أ. **تطبيق صيغة الوكالة في إدارة أقساط محفظة التأمين:** ويكون تطبيق صيغة الوكالة في إدارة مخاطر محفظة التأمين عن طريق قيام المؤسسين بإدارة مخاطر المحفظة مقابل أجرة يأخذونها من هذه الأقساط ويمكن أن يكون الأجرة مبلغا محددا مشاعا من الإقساط.

ب. **تطبيق صيغة الوكالة في إدارة استثمار أقساط التأمين:** تقوم المؤسسة بدور الوكيل في إدارة عمليات التأمين واستثمار الإقساط مقابل أجرة معلوم، وقد طبقت هذه الصيغة لمؤسسة الإخلاص الماليزية ومؤسسة التكافل التابعة لبنك الجزيرة بسعودية. كما هناك عدة صور لاستثمار أقساط التأمين وفق عقد الوكالة نذكرها كما يلي:

- **استثمار أقساط التأمين على أساس عقد الوكالة بأجر معلوم:** تقوم المؤسسة بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن المشتركين مقابل نسبة مئوية من الأقساط المكتتبة يتم تحديدها قبل بداية كل سنة مالية، وتقوم المؤسسة باستثمار المتوفر من الإقساط على أساس عقد المضاربة مقابل حصة من الأرباح تلك الاستثمارات يتم تحديدها بصورة نسبة مئوية قبل بداية كل سنة مالية، ويعتبر الفائض التأميني حقا خالص للمشتركين وتطبق هذه الصيغة في مؤسسة التأمين الإسلامية في الأردن.
- **استثمار أقساط التأمين على أساس الوكالة بغير أجر واستثمار الأموال على أساس مضاربة** : تتولى المؤسسة إدارة العمليات التأمينية نيابة عن المشتركين ولا تحصل على مقابل مالي لإدارة أعمال التأمين ولا تستحق شيئا من الفائض التأميني الذي يعاد كله للمؤمن لهم، وتقوم الشركة باستثمار أموال المساهمين والمتوفر من أقساط المؤمن لهم علي أساس المضاربة مقابل نسبة مئوية من الأرباح المتحققة. ويجري العمل بهذه الصورة في بعض مؤسسات التأمين في جمهورية السودان التي كانت مسجلة كمؤسسات تأمين تجاري حتى سنة 1983م ثم أخضعت لتعمل بمقتضي التأمين التكافلي[1].

والشكل التالي يوضح صيغة الوكالة لعملية التأمين التكافلي بشكل مبسط:

[1] بن الزاوي إشراق، **متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي – دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمينات–** الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020/2019، ص ص30-31.

الشكل رقم (2.1): نموذج الوكالة

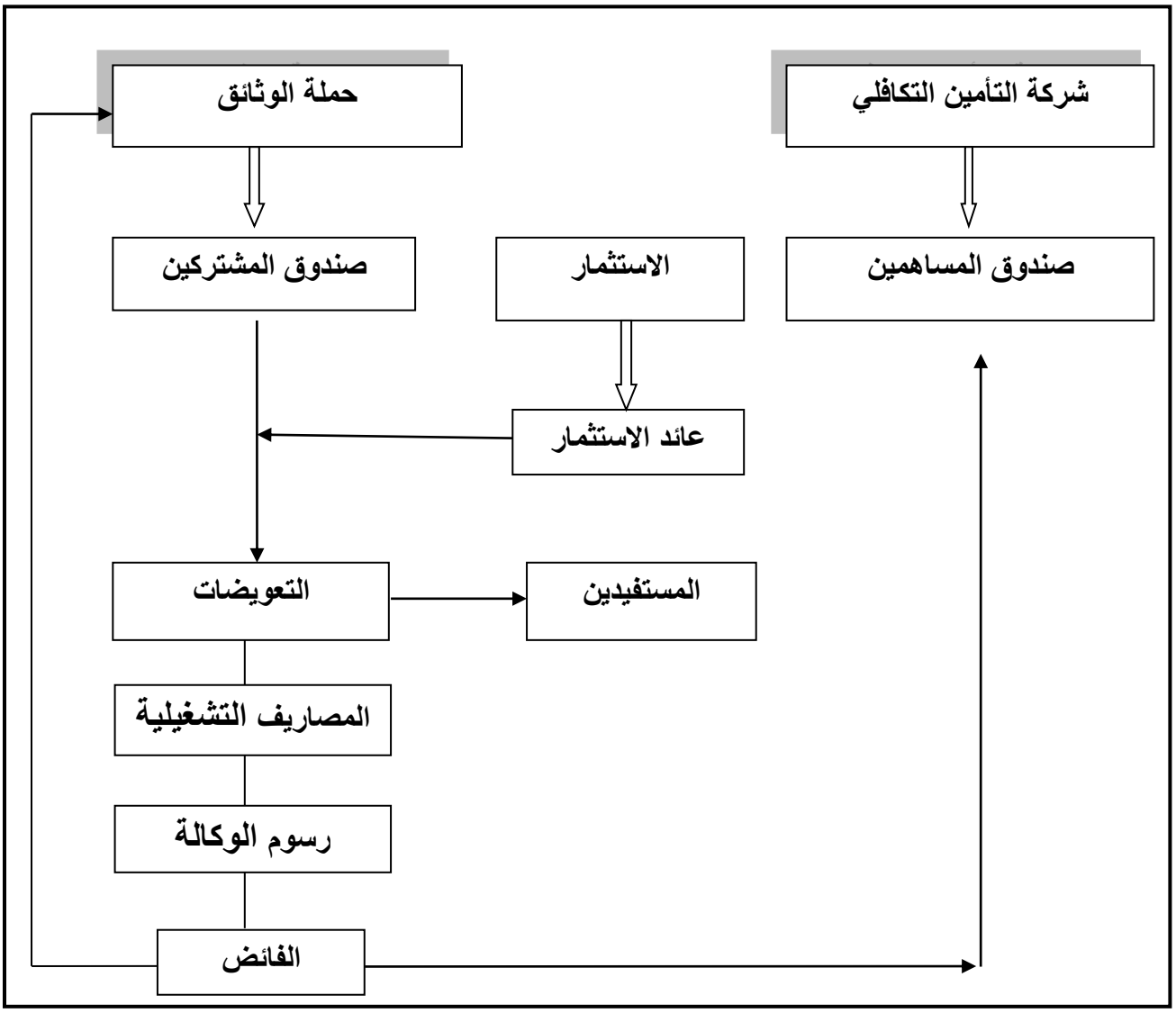

المصدر: صالح أحمد بدار، **التأمين التكافلي الإسلامي**، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، اليمن، يومي 20-21مارس 2010، ص7.

3. إدارة العمليات التأمينية عن طريق الإجارة:

يتم التأمين التكافلي من خلال الإجارة بطريقتين الأولى على عملية إدارة المحفظة أقساط التأمين والثانية على إدارة استثمارات أقساط التأمين كما يلي:

أ. تطبيق صيغة الإجارة في إدارة أقساط محفظة التأمين: يكون تطبيق صيغة الإجارة في إدارة مخاطر محفظة إقساط التأمين عن طريق قيام المؤسسين بإدارة مخاطر المحفظة مقابل أجرة يأخذونها مقابل هذه الإقساط، ويمكن أن تكون هذه الإجارة مبلغا محددا أو جزاء مشاعا من الأقساط .

ب. تطبيق صيغة الإجارة في إدارة أقساط التأمين: من هذه الصيغة يتم الاستثمار أقساط التأمين مقابل أجرة تأخذ من الإقساط وليس من عائد الاستثمار، وفي هذه الحالة يمكن أن تضاف للأجرة الأولى الخاصة بإدارة مخاطر الصندوق التأمين أو أن تؤخذ من متبقي الإقساط التي سيتم استثمارها[1].

4. **إدارة العمليات التأمينية على أساس الوقف:** الوقف اصطلاحا :هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة بر أو قرابة، ومراد بالأصل مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينة. أما تعريف الوقف من الناحية الاقتصادية : هو تحويل الأموال عن الاستهلاك، واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع و الخيرات والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، سواء أكان هذا الاستهلاك بصورة جماعية كمنافع المسجد أو المدرسية، أو بصورة فردية نحو ما يوقف عن الفقراء والمساكين أو على الذرية [2].

يمكن توضيح نموذج التأمين على الوقف من خلال النقاط التالية[3]:

أ. يتم إنشاء الصندوق الوقف وعزل جزء من رأس المال المؤسسة يكون وقفا على المتضررين من المشتركين في الصندوق حسب لوائح الصندوق؛

ب. يتكون الصندوق الوقفي من نوعين من موارد اشتراكات المؤمن لهم وتدفع على أساس التملك للصندوق وعوائد استثمار الصندوق؛

ت. مصاريف صندوق الوقف مخصصة لإعمال التأمين من مصاريف التشغيلية، عمومية وإدارية بالإضافة إلى دفع التعويضات للمشتركين في الصندوق وهم بذلك يكون نوع من وقف النقود؛

ث. يمتلك الصندوق جميع الأموال الخاصة به سواء الاشتراكات إما عوائد الاستثمار وهي ليست وقف ولكن ينتفع بها الوقف؛

ج. يشارك المؤمن لهم (المشتركون)في عضوية صندوق الوقف من خلال التبرع إليه؛

ح. ما يتبرع به المشتركون يدخل في ملكية الصندوق.

في حالة وقوع الضرر يحل المشتركون على تعويض من الصندوق على أساس دخولهم ضمن حملة الموقوف عليهم حب شروط الوقف.

---

[1] السيد أحمد حسن محمد، **مرجع سابق**، ص46.

2 علي بن محمد بن نور، **التأمين التكافلي من خلال الوقف دراسة تطبيقية فقهية معاصرة**، الطبعة الأولى ، دار التدمرية ، الرياض، الملكة العربية السعودية ، 2012، ص 34.

[3] سامية معزوز، **التأمين التكافلي لإسلامي: عرض تجارب بعض الدول**، مجلة لإنسانية، مجلد أ، العدد 44، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر2015، ص ص 58- 59.

- يكون للصندوق هيئة إشرافية من مؤسسة الإدارة والمؤمن لهم؛
- يمكن لشركة إدارة التأمين إدارة صندوق الوقف كجمع التبرعات ودفع التعويضات والتصرف في الفائض، وكذلك استثمار أمواله عن طريق الوكالة أو المضاربة؛
- يحق للجهة المشرفة على صندوق الوقف التصرف في الفائض التأميني في نهاية السنة المالية وفقا للوائح المنظمة.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة في أواخر السبعينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية للمشاكل البيئية الخطيرة التي مست الكائنات الحية والأرض عموما صاحبه أيضا اختلاف آراء العلماء في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة وذلك راجع لاختلاف توجيهات أصحابها. وحتى تكتمل الدراسة النظرية للتنمية المستدامة فإنه من الضروري التطرق إلى مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وخصائصها وأهم مبادئها وأهدافها وكذلك التطرق إلى أبعاد التنمية المستدامة ومعوقاتها وأيضا إلى الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي والتوجه الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التامين التكافلي.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية فهذا النمط الجديد من التنمية حظي باهتمام كبير من الباحثين في الحقل الاقتصادي والسياسي، وفي أواسط المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق التوازن بين كل من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة، والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية من جهة أخرى.

بالإضافة إلى تدعيم أسس الحكم الراشد والمشاركة السياسية، وهذا من أجل ضمان مصالح ومتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو تعويض مصالح الأجيال القادمة للخطر وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التنمية والتنمية المستدامة وخصائصها وأهم مبادئها وأهدافها.

أولا: التنمية والتنمية المستدامة

سنتعرض إلى مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة فيما يلي:

1. تعريف التنمية

لقد عرفتها الأمم المتحدة التنمية بأنها: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد[1].

كما عرفها مُحَمَّد منير حجاب التنمية بأنها: محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 22.

مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع[1].

ويمكن القول من خلال هذه التعاريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

2. تعريف التنمية المستدامة

أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل[2].

عرفتها الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بأنها هي" التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل"[3].

أما البنك الدولي فعرف التنمية المستدامة " هي تلك التنمية المستمرة، والتي من خلالها لا يجب أن يتنعم الأفراد الحاليون بثمار التنمية الاقتصادية على حساب التدهور المفرط للبيئة والموارد الطبيعية، ودون أخذ في الاعتبار لحقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية[4].

تعرف التنمية المستدامة على أنها" ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص على والحفاظ على الموارد الطبيعية وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[5].

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة FAO في كونها تتمثل في إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية[6].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي: "التنمية المستدامة هي تنمية مستمرة عبر الزمن، يتم من خلالها ترقية الكفاءة الاستخدامية لجميع الموارد البشرية والطبيعية بشكل أمثل لتحقيق الفعالية الاقتصادية في ظل عدالة اجتماعية مع مراعاة المتطلبات والجوانب البيئية، وكل هذا لا يكون إلا ضمن استدامة سياسية وخصوصية ثقافية في ظل مبادئ حوكمة رشيدة وفعالة".

---

[1] مُحَّد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 32.

[2] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية – وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**–، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2014، ص 99.

[3] وراد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 15.

[4]Taladidiathiombiano, économie de l'environnement et des ressources natuerlles, édition l'ahramattan, paris, France,2004,P 20.

[5]Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, Ellipses, paris, France,2008,P310.

[6]جابر ساسي دهيمي، **الإدارة البيئة والتنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 60.

ثانيا: خصائص ومبادئ التنمية المستدامة:

سنتعرض إلى خصائص ومبادئ التنمية المستدامة التي تتمثل فيما يلي:

1. خصائص التنمية المستدامة

من خلال جملة من التعاريف السابقة، يمكن استنباط أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

أ. هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

ب. أنها تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو بيئي واجتماعي[1]؛

ت. مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛

ث. تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛

ج. عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئة؛

ح. سياسة وإستراتيجية ترمي لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع احترام الاعتبارات البيئية، ودون التأثير على الموارد[2]؛

خ. أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

د. أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على حضارة وخصوصية كل مجتمع؛

ذ. تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية؛

ر. للتنمية المستدامة بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة والمتخلفة.

---

[1] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، دراسة تقييميه، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2006/2005، ص 132.

[2]François Macedo, **Le développement durable**, **Armand Colin**, 2e édition, Paris, 2010,P 22.

2. مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مبادئ كثيرة ومتنوعة نذكر أهمها:

أ. مبدأ الإنسان هو محور التنمية المستدامة وهدفها.

ب. مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح للجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة.

ت. مبدأ التعاون الدولي: من أجل ترسيخ قيام نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما لا يجب استغلال السياسات البيئية بشكل يعيق حرية التجارة الدولية.

ث. مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: إن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا نظام فرعي صغير من التطام الكوني ككل، وأي تغيير يطرأ على عناصر أي نظام فرعي ينعكس مباشرة على النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية.

ج. مبدأ المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها[1]؛

ح. مبدأ الدمج: أي دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال؛

خ. مبدأ الوقائية: أي اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي؛

د. مبدأ العدالة بين الأجيال: الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة؛

ذ. مبدأ السلامة البيئية: من أجل حماية التنوع البيولوجي والأنظمة التي تدعم الحياة.

ر. مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية: بحث يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا.

ز. مبدأ الحيطة و الحذر: ينص على رسم سياسات وإجراءات احترازية من طرف الدول والحكومات من أجل حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور.

س. مبدأ التضامن: يكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا، وطنيا، دوليا، مؤسساتيا.

ش. مبدأ الإفصاح والشفافية: أي التزام الدول ومؤسساتها بالشفافية في تعاملاتها.

ص. مبدأ حماية الخصوصية الثقافية: يجب أن تكون تنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة لكن تحترم العادات والتقاليد والمعتقدات والديانات لجميع الشعوب.

---

[1] عثمان محمد غنيم- ماجد أبوزنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 30- 31.

ض. مبدأ المسؤولية والمساءلة: أي أن يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف قراراتهم.

ط. مبدأ الملوث الدافع: يفرض على السلطات حكومة أن تتخذ إجراءات اتجاه المتسببين غي التلوث البيئي.

ظ. مبدأ الحكم الراشد: يجب أن يقوم الحكم في جميع المستويات مبني على الشفافية في صنع وتنفيذ القرار.

ع. مبدأ رفع الوعي: حيث يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات و رفع الوعي.

غ. مبدأ الحفاظ على الموارد البيئية: يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية لضمان إستدامة التنمية والحفاظ على التنوع البيئي، وكذا استخدام الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد.

ف. مبدأ الإستدامة والإستمرارية: تعمل التنمية المستدامة على تلبية حاجات الحاضر للجميع وتستمر دون الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة، بالتالي تصبح المجتمعات أكثر إستدامة. [1]

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آليات ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على جوانب النوعية للنمو، ليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي[2].

2. احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعة والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3. تعزيز وعى السكان بالمشكلات البيئية القائمة: تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم غي إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد

[1] نذير غانية، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية** المستدامة– دراسة حالة بعض الاقتصاديات–، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2016/2015، ص ص 25-27.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، **مرجع سابق**، ص 29.

تحين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

5. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئة ووضع الحلول المنابة لها[1].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومعوقاتها

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والرشيد للموارد يستجيب على نحو متسق وفعال للتحديات الراهنة و المستقبلية ويسد الثغرات الحالية التي تعتري عملية تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متوازنة.

وسنحاول التطرق في هذا المطلب إلى أبعاد التنمية المستدامة ومعوقاتها.

أولا: أبعاد التنمية المستدامة

لقد شهدت الدول النامية منذ ثمانيات القرن الماضي تدهور في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنها استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزامات الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية الذي يمثل أبعاد متعددة ومرتبطة فيما بينها وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في ثلاث محاور هي كما يلي:

1. البعد الاقتصادي:

يعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه لا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر بدون اقتصاد قوي يهدف إلى المساواة في توزيع الموارد بهدف التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعشية، فضلا عن المحافظة على الموارد الطبيعية[2].

تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتقب يمكن إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين

[1] سمير جعفر، **التنمية المستدامة و إستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خضير،بسكرة،2018-2019، ص 17.

[2] عثمان مُحَّد غنيم، ماجد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 39.

من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وإن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في ما يلي[1]:

- النمو الاقتصادي المستديم؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

2. البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال للاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها.

ويتمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حول مجموعة من العناصر تتمثل في ما يلي[2]:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

3. البعد البيئي:

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحافظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الايكولوجية من جزاء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية[3].

فالتنمية المستدامة هي محاولة الموازنة بين النظامين الاقتصادي والبيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية مع استخدام أمثل لها على أساس مستديم،" لضمان تأمين احتياجات الحاضر دون تأثير على قدرات الأجيال اللاحقة في

---

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 203 .

[2] جابر ساسي دهيمي، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة و المستدامة ومؤشرات قياسها**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، يومي 07-08 أفريل 2008، ص 106.

تحقيق احتياجاتها وتندرج هنا التغيرات اللازمة في الأساليب الاقتصادية والممارسات الاجتماعية للحفاظ على مصادر الثروة"[1].

ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:[2]

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجيا؛
- الإنتاجية البيولوجيا؛
- القدرة على التكيف.

والشكل التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة.

[1] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مدخلة ضمن الملتقي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي- سطيف، 2008، ص 871.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 40.

الشكل رقم (3.1): أبعاد التنمية المستدامة

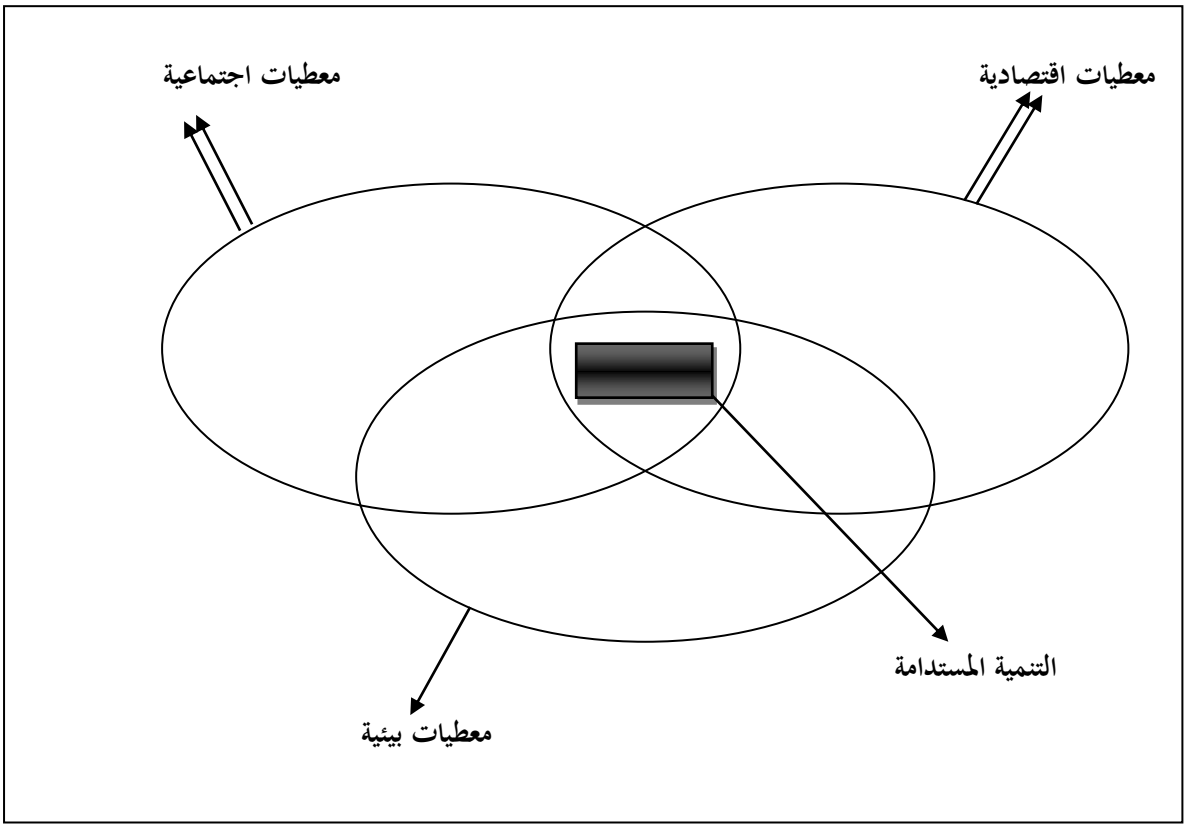

المصدر: زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص ص 3- 4.

ثانيا: معوقات التنمية المستدامة:

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع الدول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير وذلك لعدد من الأسباب التي لعل من بين أهمها وأبرزها:[1]

1. الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير إحصائيات إلى ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل 14 في المائة خلال50عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة؛

2. عدد الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج من غياب السلامة والأمن؛

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،2011، ص 40..

3. استمرار الهجرة من الأرياف إلى الناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وكذا تلوث المياه وتراكم النفايات وأثرها على الصحة العامة للمنطقة؛

4. مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية؛

5. تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قياسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار من السهل المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات النجر والنتح مما أدى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛

6. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم؛

7. عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

المطلب الثالث: توجه مؤسسات التأمين التكافلي نحو تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الاستثمار أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات التأمين التكافلي، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي، وأيضا إلى ضوابط وأسس الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي، وطرق الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي.

أولا: مفهوم الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي

يعرف الاستثمار من وجهة نظر الماليين بأنه "وسائل التزام بأموال لغرض تحقيق عوائد مالية أو لاستخدامها لمنافع أو عوائد"[1].

بناءا على ما سبق فإن الاستثمار في الإسلام قائم فكرة الخطر والعائد، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على توفير التكيف الفقهي اللازم للقيام بمختلف الأنشطة الاستثمارية، ومن هنا يمكن ذكر نوعين رئيسيين من أنواع عقود الاستثمارية، النوع الأول منهما ويعرف بالعقود على المشاركة والثاني بالعقود القائمة على مبدأ التبادل[2].

[1] إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2006/2005، ص 92.

[2] عطا الله حدة، **مرجع** سابق، 2014، ص ص 113- 114.

ثانيا: ضوابط وأسس الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي

تلتزم استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي بمجموعة من الضوابط وأسس تتمثل في ما يلي:

1. ضوابط الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي

تلتزم استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي بما يلي:[1]

أ. أن يكون الاستثمار في وجوه مشروعة، فلا تستثمر في المحرمات كالخمور أو الفواحش ولا في المضاربات غير المشروعة أو المساهمات في المؤسسات غير المشروعة كالبنوك الربوية؛

ب. الالتزام في الاستثمارات بالأحكام الشرعية؛

ت. ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية تدفق في أعمال هذه المؤسسات؛

ث. الحرص على الجانب الأصلي في عملها وهو الجانب التكافلي التعاوني لا أن تهدف إلى تحقيق الربحية؛

ج. انتقاء الموظفين المؤمنين بهذه الأخلاقيات والملتزمين بمبادئها والقيام بتدريبهم على أساليب العمل الحديثة؛

ح. قرارات وتعليمات مجالس الإدارة التي تحقق مصلحة المؤسسة.

2. أسس الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي.

تقوم مؤسسات التأمين التكافلي كغيرها من مؤسسات التأمين بتصميم هيكلها المالي وفق مجموعة معطيات فنية واقتصادية ترشد هيكلتها المالية، حيث يتم بموجب العمليات الرياضية والجداول الإحصائية تقدير احتياجات سوق التأمين من السيولة لمواجهة مختلف التعويضات المحتملة والناتجة عن منتجات التأمين، وما زاد عن ذلك يتم استثماره بهدف تعظيم إيرادات المؤسسة وتعزيز مركزها المالي[2].

عادة ما يتم تنويع الاستثمارات في صيغ ومجالات مختلفة ووفق أجال طويلة ومتوسطة وقصيرة، فتنويع الاستثمارات فكرة مطلوبة لأنها تسم في ضمان الاستثمار، إذ بتنويع يحصل توزيع لرأس المال في مشاريع أكثر.

والأهم أن أوجه استثمارات الأموال التأمينية في المؤسسات التكافلية يشترط فيها أن تكون غير مخالفة للشريعة الإسلامية، فلا يحل لها أن تستثمر مثلا في الودائع الاستثمارية والادخارية الربوية بأنواعها، لأن حقيقتها قروض بفوائد ربوية محرمة شرعا، ولا تمول عجزها المالي بواسطة الاقتراض الربوي من البنوك التجارية بل يشترط عليها أيضا أن يكون استثمارها المالي المباشر في مؤسسات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، **التأمين الإسلامي أسسه ومحاسبته**، دار شعاع للنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص 54.

[2] رياض منصور الخليفي، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي**، مداخلة ضمن ملتقى التأمين التكافلي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الكويت، يومي 20- 22 جانفي2009، ص 14.

ثالثا: طرق الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي

يجب على مؤسسات التامين التكافلي أن يكون استثمارها متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيمكنها استخدام طرق الاستثمار التالية:[1]

- الاستثمار المباشر في الأسواق المالية من خلال شراء الأسهم وفق توجيهات هيئات الرقابة الشرعية؛
- الاستثمار المباشر من خلال المتاجرة بالعملات، حيث يتم تحديد نسبة الأموال المخصصة للاستثمار بالعملات الصعبة مثل الدولار وفق أحكام عقد الصرف؛
- الاستثمار غير مباشر من خلال البنوك الإسلامية وفق أحكام عقد المضاربة، بحيث تكون المؤسسة الطرف صاحب المال ويكون البنك الإسلامي الطرف المضارب، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق.

المطلب الرابع: التوجه الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات التامين التكافلي

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على توجيه استثماراتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التوجه الاقتصادي، والتوجه الاجتماعي لمؤسسات التأمين التكافلي.

أولا: التوجه الاقتصادي

ازدهرت صناعة التأمين التكافلي بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، مما يعكس الطلب المتزايد على منتجات التكافلية باختلاف أنواعها بدءا من التكافل العام قصير الأجل مثل تكافل المركبات إلى منتجات التكافل العائلي طويل الأجل لأغراض التقاعد، وتعليم الأطفال، والنفقات الطبية غير المتوقعة، والحماية المالية في حالة وفاة المشارك.

ولن تكتمل جهود البلدان الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة دون أن يكتمل وجود نظام تأميني تكافلي قوي وفعال يعمل على الحماية من المخاطر المختلفة التي تميز حياة المجتمعات الحديثة[2].

لذا وجب على مؤسسة التكافل أن تؤدي عملها على أفضل وجه خصوصا فيما يتعلق بإدارة أموال صندوق التكافل وأصوله من خلال الاعتماد على المهارات والمثابرة اللازمة لضمان ملاءة صندوق التكافل وقدرنه على تلبية الاحتياجات غير المتوقعة للمشاركين. ومن ثم فإن إدارة مؤسسة التكافل للأنشطة الاستثمارية الخاصة بصندوق التكافل – بوصفها وكيلا استثماريا- ولذلك لا بد على مؤسسة التكافل أن تضمن استثمار الأموال عبر

[1] ياسمينة ابراهيم سالم، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] سامر مظهر قنطقجي، **مرجع سابق**، ص 54.

وسائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبطريقة مربحة. فكلما تمت إدارة الأصول بطريقة أكثر حيطة، أدى ذلك إلى ازدياد قوة برنامج التكافل ونجاحه.

إن الاقتصاد الوطني يستفيد من رساميل التأمين من خلال استثمارها في مشاريع أو استخدامها الأسواق المالية أو توجيهها للدولة أو الأشخاص المعنويين في شكل قروض، ولرؤوس الأموال المتكونة لدى مؤسسات التأمين أهمية مزدوجة للمؤمن لهم وللاقتصاد الوطني، فبالنسبة للطرف الأول فإن هذه الأموال تشكل ضمانة لهم، حيث يلزم القانون مؤسسات التأمين بإفراد جزء من الأقساط (وهي المخصصات) كضمانة للوفاء بالتزامات إزاء المؤمن لهم، فيما تقوم مؤسسات التأمين باستثمارها بما يحقق في النهاية مصلحة المؤمن لهم ومصلحة الاقتصاد. مع العمل على إعادة توظيف المدخرات حيث يؤدي إلى خلق قيمة مضافة تزيد في حصة المشترك وتساهم أيضا في زيادة الناتج القومي.

إن الاستثمار نشاط اقتصادي ذا فوائد عديدة، من بينها تسهيل زيادة قدرة البلد الإنتاجية، وإحداث تغيرات في مستوى توفير مناصب الشغل والدخل الشخصي اللذين لهما تأثير على القدرة الشرائية والاستهلاك واستكمال الدورة الاقتصادية، كما ويعد عاملا ومحددا بالغ الأهمية في التحسين البعيد المدى لتنافسية الاقتصاد. كما ويشكل الاستثمار جزءا من الإنفاق الكلي للاقتصاد[1].

كما لا ننسى أن مؤسسات التامين التكافلي تقوم بالتأمين على المشاريع الاستثمارية، مما يعني الضمان لهذه المشاريع، وبالتالي ازدهار الاستثمارات لأن عنصر المخاطرة ضعيف. وعند تعويض الأضرار ومنح العوض المالي للمستفيدين يتم الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد داخل الاقتصاد، كما يسمح للمؤسسات التي مسها الخطر من مواصلة نشاطها والحفاظ على مستوى عمالتها وإنتاجها.

بالإضافة إلى التغطيات التأمينية لمؤسسات التأمين التكافلي في مجال الزراعي، حيث تعمل على تعزيز مسيرة التنمية الزراعية، من خلال التأمين الفلاحي الذي يشمل على الآلات و المعدات ، كما يتم التأمين على المحاصيل الزراعية من الكوارث التي يمكن أن تتعرض لها. ويتم أيضا التأمين على الحيوانات من خلال مؤسسة التكافل فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو حوادث أو أمراض.

من أهم التوجيهات التي على مؤسسات التأمين التكافلي توجيه استثماراتها نحوها، الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعرف الطاقة المجددة على أنها" عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة، تتميز بطريقة إنتاجها المستدامة إضافة إلى قابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منابعها، وهي متوفرة في الطبيعة

[1] محمد أكرم لال الدين وآخرون، **تجربة التعاون في ماليزي**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، يومي 7- 8 ديسمبر 2001، ص 3.

باستمرار بطريقة متجددة سواء كانت بكميات محدودة أو غير محدودة، كما تعتبر مصادر نظيفة لا تنج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا[1].

ثانيا: التوجه الاجتماعي

إن لمؤسسات التأمين التكافلي دور جوهري في النهوض بالرأسمال البشري و ترقيته، حيث تعمل من خلال منتجاتها المختلفة على التخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها الفرد والمجتمع. فهي بذلك تحقق هدف اجتماعي مهم، ألا وهو التكافل والتعاون.

بالإضافة أيضا إلى قيامها بالتأمين الصحي الذي يعتبر من أهم المنتجات في الوقت الحالي، نظرا لكثرة الأمراض وارتفاع تكاليف العلاج، فهي تعمل على ضمان تكاليف العلاج. وبهذا فمؤسسات التأمين التكافلي تعمل على توفير الخدمات الصحية. بالإضافة إلى تغطية البطالة، وحماية الدخل، تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على ضمان التعليم، فمن خلال التأمين التعليمي الذي تقدمه للأفراد المؤمن لهم، وتعمل على تقديم منح الدراسية للأعضاء العاملين بها، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية البشرية.

أضحت الاستثمارات الخضراء حديث العام والخاص، نظرا للوضع الذي آلت إليه البيئة نتيجة الاستغلال الاستنزافي واللاعقلاني للموارد الطبيعية، ما أدى إلى الإضرار بهذه الأخيرة. لهذا كان واجبا على مؤسسات التأمين التكافلي، مراعاة هذا الجانب عند القيام باستثماراتها والعمل أيضا على المساهمة في تحقيق استثمارات خضراء. من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع البيئية، مع تنويع منتجاتها التأمينية الخاصة بالمجال البيئي[2].

[1] راتو محمد ، مداحي محمد، **صناعة الطاقة المتجددة وتوجه الاقتصادي لمشاريع الطاعة المتجددة كمرحلة لتأمين الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتيك"**، متوفر على الموقع: http://ifpedia.com/arab ، تاريخ الاطلاع: 2002/03/15، 10:30.

[2] عطا الله حدة، **مرجع سابق**، ص 119.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لنظام التأمين التكافلي وأهم الخصائص والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما تناولنا أنواع التأمين التكافلي وأهم الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، كما تطرقنا إلى معوقات وأفاق التأمين التكافلي، وتناولنا أيضا مفاهيم عامة حول مؤسسات التأمين التكافلي وأنواعها، وصيغ إدارة العملية التأمينية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي، وأخيرا تناولنا مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها، ثم انتقلنا إلى مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، ثم أبرزنا أبعاد التنمية المستدامة وأهم معيقات ثم تطرقنا الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي والتوجه الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التأمين التكافلي.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى نتائج أهمها ما يلي:

- التأمين التكافلي هو اتفاق بين مؤسسة التأمين التكافلي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين و الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني) على قبوله عضوا في هيئة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع به وبفوائده لصالح حساب التأمين على أن يدفع عند وقوع الخطر؛
- الهدف الأساسي لنظام التأمين التكافلي هو تحقيق التكفل بين مجموع المستأمنين؛
- توجد العديد من الاختلافات بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري وذلك من خلال عدة نواحي تتمثل في: من ناحية الهدف، الشكل، طبيعة العقد، الاحتكار، الفائض التأمين، التعويض، الذمة المالية؛
- إن مؤسسة التأمين التكافلي هي مؤسسة مالية تقوم بإدارة أموالها واستثمارها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتدبير العمليات التأمينية بمقتضى عقد التأمين التكافلي.
- تعتمد مؤسسات التأمين التكافلي في استثمار إدارة الأقساط التأمينية على صيغ المضاربة، صيغ الوكالة، صيغ الإجارة، وصيغة الوقف.
- إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.
- لتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.
- من بين أهم ضوابط الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي: هو أن يكون الاستثمار في وجوه مشروعة، فلا تستثمر في المحرمات كالخمور أو الفواحش ولا المضاربات غير المشروعة أو المساهمة في مؤسسات غير المشروعة كالبنوك الربوية.
- تتمثل طرق الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي في الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

الفصل الثاني:

تجارب دولية لدور المؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

شهدت صناعة التأمين التكافلي انجازات متميزة، حيث نشأت العديد من مؤسسات التأمين التكافلي عبر مختلف أنحاء العالم، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بدلها العديد من الأطراف بما فيهم الفقهاء والعاملين في القطاع والجهات التنظيمية من أجل تنمية نشاطه باعتباره بديلا لنظام التأمين التجاري، حيث كان أول ظهور للتأمين التكافلي في السودان في سنة 1979 من قبل بنك فيصل.

ما من شك في أن لمؤسسات التأمين التكافلي أثرا بالغا في قطاعات التنمية الشاملة المستدامة، حيث تعمل هذه المؤسسات القيام بتغطيات تأمينية لمختلف مجالات التنمية المستدامة، كذلك من خلال الاستثمارات التي تقوم بها.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل لنقاط التالية:

المبحث الأول: تجارب التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة

المبحث الثاني: علاقة مؤسسات التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: تجارب التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة

عرفت صناعة التأمين التكافلي اهتماما واسعا من قبل المهتمين بالاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وبصناعة التأمين بصفة خاصة، مما أدى إلى انتقاله من الإسهامات الفكرية إل التطبيق العملي الفعلي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عن التأمين التكافلي في العالم بشكل مختصر، بالإضافة إلى التطرق بالتفصيل إلى واقع التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة وهي ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر.

المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في العالم

بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في العالم 353 مؤسسة سنة 2019 منتشرة أنحاء العالم مقارنة ب 220 مؤسسة تكافل 2015[1]. لا يزال التأمين التكافلي الإسلامي المساهم الأصغر في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول حيث يساهم ب 2% من الصناعة المالية الإسلامية بقيمة 51 مليار دولار أمريكي وبإجمالي المؤسسة الصانعة للتأمين التكافلي قدرها 47 مؤسسة[2]، حيث تعتبر السعودية المملكة العربية السعودية، إيران وماليزيا – أكبر ثلاثة أسواق تكافل في العالم وتشكل 80% من حصة السوق من إجمالي أصول التكافل في عام 2019م، إذ نمت أصول مؤسسات التأمين التكافلي العالمية بنسبة 10% لتصل إلى 51 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، حيث توسعت بنسبة نمو 1% فقط في عام 2018م، وارتفعت مساهمات التكافل بنسبة 8.8% في المملكة العربية السعودية، أكبر سوق في العالم التأمين التكافلي الإسلامي، مما وفر للصناعة دفعة أرباح بعد عدة سنوات من الخسائر. حيث جاءت الأعمال الجديدة بشكل أساسي من التأمين الصحي الإلزامي في عام 2018م للمواطنين السعوديين، كما شهدت مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى نموا أعلى في عام 2019م، حيث ارتفعت المساهمات بنسبة 14% على مدى العام، شوهد النمو عبر العديد من المؤسسات وكان هناك تحسن في ربحية الاستثمارات، ومع ذلك ثبت أن هذا النمو لم يدم طويلا بمجرد انتشار جائحة Covid-19، حيث أدى إغلاق المؤسسات إلى خفض مبيعات التأمين التكافلي الإسلامي والأرباح بشكل كبير، ويمكن توضيح تطور صناعة التامين التكافلي الإسلامي في الجدول التالي:

[1] إلياس بدوي، جوادي سميرة، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] Refinitiv Islamic Finance Development Indicator (IFDI), 2020,p 22.

الجدول رقم (1.2): تطور صناعة التأمين التكافلي الإسلامي للسنوات (2012– 2019) القيمة بمليار دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة بمليار دولار أمريكي	31	36	36	47	48	46	46	51

Refinitiv Islamic Finance Development Indicator (IFDI), 2020,p 30)

متوفر على موقع: http://icd-ps.org ، تاريخ الإطلاع 2022/05/14، 09:30.

نلاحظ من خلال الجدول أن أصول مؤسسات التأمين التكافلي العالمي في تزايد مستمر خلال الفترة (2012-2019)، حيث كانت سنة 2012 ب 31 مليار دولار أمريكي لتصل سنة 2019 إلى 51 مليار دولار أمريكي.

أما منطقة الخليج العربي تستحوذ على ما يقارب 43% من إجمالي مساهمات التأمين التكافلي عالميا، والتي بلغ حجمها سنة 2018 ما يقارب 11.70 مليار دولار، في حين منطقة الشرق آسيا في المركز الثاني بحصة 42%، أي 11.36 مليار دولار، ثم دول جنوب شرق آسيا ب 3.02 مليار دولار بنسبة 11.2%، وقارة أفريقيا بحصة 2.03% أي ما يقارب 0.55 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): مساهمات التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2019 **(الوحدة: مليار دولار)**

مناطق أخرى	آسيا	دول الخليج	MENA	أفريقيا	المجموع
0.44	3.02	11.70	11.36	0.55	27.07

Source: Islamic Financial Sernices Industry Stability Report 2020,p 12.

متوفر على موقع: http://www.ifs.org، تاريخ الإطلاع 2022/05/14، 14:12.

أما عدد مؤسسات التأمين التكافلي والمنتشرة حول العالم، نوردها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3.2): تطور عدد مؤسسات التأمين التكافلي الناشطة في العالم

السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2019
عدد المؤسسات	173	195	200	206	216	220	278	305	353

المصدر: دليل شركات التأمين الإسلامي، النشرات الصحفية، متوفر على الموقع:

http://www.takaful-re.ae/ar/press.php، تاريخ الاطلاع 2022/04/15، 16:33

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مؤسسات التأمين التكافلي في زيادة مستمرة حيث بلغ عددها سنة 2009 173 لترتفعالى195 مؤسسة سنة 2010، أما سنة 2019 بلغ عددها 353 مؤسسة تأمين تكافلي منتشرة في أنحاء العالم، مقارنة ب 305 مؤسسة سنة 2017.

ولقد بلغ أقساط التأمين التكافلي على مستوى العالم خلال سنة 2019 حوالي 23.7 مليار دولار وذلك وفق لأحدث تقرير عن مجموعة IMARC بعنوان "سوق التكافل: اتجاهات الصناعة العالمية، والحصة، والحجم، والنمو، والفرص، والتوقعات" 2020- 2025"، وعلاوة على ذلك، فإن الطلب على منتجات التأمين التكافلي أحذ في الارتفاع أيضا بين المستهلكين غير المسلمين لأنها سياسة استثمار أخلاقية، مع أفاق نمو قوية وقدرة تنافسية في الأسعار.

وهناك مجموعة من العوامل تدعم نمو التأمين التكافلي في العالم والتي يجب على الدول الإسلامية التعامل والتركيز عليها حتى تنتشر صناعة هذا النوع من التأمين ويحل محل التأمين التقليدي، نوجز أهمها فيما يلي:[1]

- الطلب المتزايد على منتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- وفرة السيولة؛
- زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- نمو القدرة على إعادة التكافل؛
- زيادة عدد إصدارات الصكوك عالية الجودة لمؤسسات التأمين التكافلي؛
- زيادة الوعي بين المستهلكين؛
- زيادة كفاءة قنوات توزيع منتجات التأمين التكافلي؛
- نمو منتجات التمويل الأخرى مثل تمويل المساكن الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكافل الإسكاني.

المطلب الثاني: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من البلدان الأكثر تطورا في مجال صناعة التأمين التكافلي، فلقد حققت خطرات هامة وصارت تكتسب ريادة متزايدة في هذا المال، وتعد مؤسسات التكافل الماليزية هي المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا، وسنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار القانوني للتأمين التكافلي لماليزي، بالإضافة إلى صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا، وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا.

[1] جلولي سهام، **تطبيق المنتجات التأمينية الإسلامية في الجزائر كبديل للمنتجات التقليدية لتمويل الاقتصاد الوطني – الواقع والأفاق–**، مجلة دفاتر بوادكس، ، المجلد 10، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021، ص 231.

أولا: الإطار القانوني

تعد ماليزيا سباقة في إصدار قانون خاص بعملية التكافل حيث تم ذلك عام 1984م، وهو مراجعة لقانون التأمين لعام 1963م. وخلافا لقانون التأمين الصادر عام 1963م والمعدل عام 1992م، فإنه يلاحظ أن قانون التكافل لا يتضمن تفاصيل عملية التكافل كما هو موجود في قانون التأمين لعام 1992، ولا ينص القانون على كثير من التفاصيل المتعلقة بعملية إعادة التكافل، ويشير قانون التكافل إلى أنه في حالة عدم وجود بند قانوني عن قضية ما في التكافل، فإنه يتم الرجوع إلى قانون التأمين والقوانين الأخرى في البلد فعلى سبيل المثال، إن البند المتعلق بالمصلحة التأمينية غير موجود في قانون التكافل، ولكنه مذكور كأحد المبادئ الأساسية للتكافل في كثير من الكتب والمنشورات، وقد قامت بعض مؤسسات التكافل بتوفير الخدمات البناء. ولكن مجلس المستشار الشرعي التابع للبنك المركزي نص من خلال اجتماعه رقم 52 و76 على وجود بعض الاختلافات بين مبدأ المصلحة التأمينية المعمول بها في التأمين والمعمول بها في التكافل، وعليه دعا إلى ضرورة تعديل قانون التكافل ليكون شاملا لجميع عمليات التكافل وإعادة التكافل الحديثة.

كما أن قيام الحكومة بتحرير قطاع لمالية أتاح المزيد من الفرص لظهور عدد أكبر من مؤسسات التكافل التي تعمل ماليزيا، وهو ما يزيد التنافس بين المؤسسات ويحسن الخدمات ويستوعب أكثر عدد ممكن من الزبائن.

أما من حيث وسيلة حل النزاعات في التكافل، فالخطوة الحديثة التي قام بها البنك المركزي والمتمثلة في بتعديل قانون البنك المركزي بما فيها البند المتعلق بوجوب رجوع المحكمة أو الحكم (arbitrator) إلى قرارات مجلس المستشار الشرعي المركزي التابع للبنك المركزي الماليزي أو استفسارها إذا لم يصدر أي قرار في الأمور المتعلقة بالمالية الإسلامية التي عرضت للمحكمة أو الحكم من قبل طرفي النزاع ستسهم في تسيير الإجراءات وحل النزاعات، وقانون البنك المركزي يسمح كذلك للطرفين اللجوء إلى وسائل أخرى لتسوية النزاع، منها مركز التحكيم الإقليمي في كوالالمبور Kuala Lumpur Regional(Centre For Arbitratioon) لأنه بإمكانه بحث قضايا المالية الإسلامية[1].

[1] محمد أكرم لال الدين، **الحوكمة الشرعية في التأمين التعاوني– تحليل عملية الرقابة الشرعية لصناعة التأمين التعاوني (التكافل) في إطار الحوكمة الشرعية في ماليزيا–**، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، يومي 17-18 أفريل2013، ص 433.

ثانيا: صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

بدأت صناعة التكافلي بشكل رسمي في ماليزيا سنة 1984، عندما تأسست أول مؤسسة تكافل في ماليزيا في نوفمبر 1984، وهي "**مؤسسة تكافلي ماليزيا**"، لقد كان السبب الرئيسي لتأسيسها الطلب المتزايد من الناس للحصول على خدمات التأمين التكافلي بناء على ما صدر من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وما أقره أيضا مجلس الفتوى الوطني الماليزي بحرمة التأمين التقليدي[1].

ومنذ ذلك الحين صارت صناعة التكافل الماليزية تكتسب ريادة متزايدة باعتبارها مساهما كبيرا في نظام المالية العامة في ماليزيا الإسلامية، ومن ثم تطورت صناعة التأمين في ماليزيا إلى أن بلغت حدا يمكن الافتخار به، فهي تعتبر من البلدان التي ترأس صناعة التكافل في العالم.[2]

والتحرير السريع لماليزيا في سوق التكافل الماليزية شجع المؤسسات الأجنبية على المشاركة في الصناعة المالية الإسلامية، وتواصل ماليزيا التقدم وبناء الصناعة عن دعوة المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم لتأسيس مؤسسات التكافل وإعادة التكافل في ماليزيا[3].

والجدول التالي يوضح عدد مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا:

الجدول رقم(4.2): مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية

المؤسسة	العدد
AIA Public Takaful Berhard	1
Am MetlifeTakafulBerhard	2
EtiqaFamilyTakaful	3
EtiqaGenerralTakaful	4
FWD TakafulBerhad	5
Great EastemTakafulBhd	6
Hong Leong MSIG Takaful Bad	7
Prudential BSN TakafulBhd	8
Sun Life Malaysia Takaful Bhd Local	9
Syarikat Takaful Malaysia AM Bhd Local	10

[1] عبد القادر شيباني، **دور التأمين التكافلي الإسلامي – صناعة التكافل– في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، قسم كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، الجزائر، يومي 17- 18 ديسمبر 2019، ص 305.

[2] مُحَمَّد أكرم لال الدين، **مرجع سابق**، ص 429.

[3] عطا الله حدة، **مرجع سابق**، ص 148.

11	Syarikat Takaful Malaysia KeluargaBhd Local
12	TakafulIkhlas Family Bhd Local
13	Takaful Ikhlas General Bhd Local
14	Malaysia Takaful BhdForeignZurich General
15	Malaysia TakafulZurich

Source: Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, **Improving the Takaful Sector In Islamic Countries**, COMCEC COORDINATION OFFICE October,2019, p 67.

متوفر على موقع:

http://www.sbb.gov.tr/w/p-content/uploads/2019/10/lmproving-the-takaful-Sector-In IsIamic-Coutries-2019-October.

تاريخ الاطلاع :2022/05/12، 17:30.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مؤسسات التأمين التكافلي في تزايد مستمر خاصة في العقد الأخير حيث كان عددها في سنة 2003 مؤسستين محليتين فقط ليصل سنة 2019 إلى 15 مؤسسة، وهذا راجع لتشجيع المؤسسات المحلية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

ولقد أدت الإصلاحات الكبيرة التي تم إدخالها على مر السنين إلى نمو كبير في سوق التكافل حيث شهدت الفترة 2011م إلى 2019م، العديد من التعزيزات في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا:

- في عام 2012م، تم تطبيق الإطار التشغيلي التكافلي وإطار الحوكمة الشرعية المعدل؛
- في عام 2013م، تم تمرير قانون الخدمات المالية الإسلامية؛
- في عام 2015م، تم إدخال خارطة طريق لإصلاح التأمين على الحياة وإطار التكافل العائلي كما تم تصميم إطار لدعم التطوير طويل الأجل للتأمين على الحياة والتكافل العائلي.

كل هذه الإصلاحات حولت ماليزيا لتصبح رائدة في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في جنوب شرق آسيا، حيث عرف إجمالي مساهمات الأعمال الجديدة للتكافل العائلي نمو بنسبة 13.1% حيث ارتفع من 4.35 مليار رينجيت ماليزي في عام 2017 إلى 4.91 مليار رينجيت في عام 2018، وفي نفس العام أظهرت المساهمة السنوية للأعمال الجديدة نموا معتدلا بنسبة 4.1% بينما قفزت المساهمة الفردية للأعمال الجديدة إلى 16.6%.

كما عرف إجمالي مساهمات أعمال التكافل العائلي نموا بأكثر من 11.8% إلى 4.86 مليار رينجيت مع تسجيل إضافة قطاع التكافل 699.534 حامل شهادات جديدة في عام 2018 بمعدل 4.6% مقارنة 668.657 شهادة جديدة في عام 2017، وفي الوقت نفسه حقق قطاع التكافل العام نموا جيدا بنسبة 8.9 % مع مساهمة إجمالية بلغت 2.79مليار رينجيت مقارنة 2.56 مليار رينجيت في عام 2017، وساهم التأمين التكافلي عن السيارات في مكونات المحفظة التأمينية بنسبة 62.3% والذي سجل مساهمة إجمالية بلغت 1.74 مليار رينجيت في عام 2018 بزيادة قدرها 14.6% مقارنة ب1.52مليار رينجيت.

والشكل التالي يوضح المساهمة الإجمالية للأعمال الجديدة للتكافل العائلي في ماليزيا 2018 – التكافل العائلي– الأعمال الجديدة– المساهمة الإجمالية والنمو.

الشكل رقم (1.2): المساهمة الإجمالية للأعمال الجديدة للتكافل العائلي في ماليزيا 2018

التكافل العائلي– الأعمال الجديدة– المساهمة الإجمالية والنمو

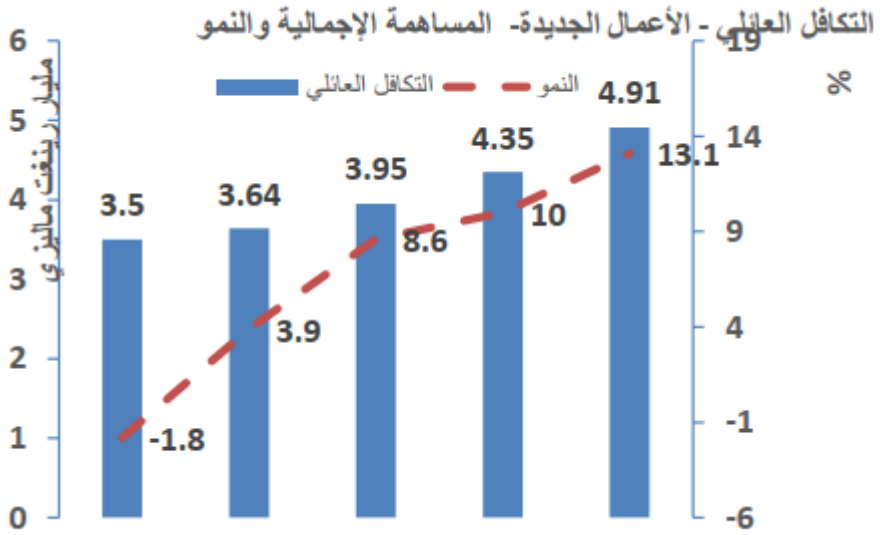

متوفر على الموقع:

.https://www.theedgemarkets.com/artucle/highilghts-sc-annual-report-2020

تاريخ الاطلاع 2022/05/14، 15:35.

يبين الشكل التالي إجمالي مساهمات أعمال التكافل العائلي الجديدة حيث نمت بنسبة 13.1%، من 4.35 مليار رينجيت ماليزي في عام 2017 إلى 4.91 مليار رينجيت ماليزي في عام 2018.

أما بالنسبة للعقود الناظمة لصناعة التكافل في ماليزيا، فقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي والهيئات الشرعية لمؤسسات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمتمثل في العلاقات التعاقدية الآتية:

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون منها المؤسسة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره مؤسسة.
- العلاقة بين المؤسسة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار.
- العلاقة بين الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.
- أما تطبيقات هذه العلاقة بين المشتركين ومؤسسات التكافل فتتناول ثلاثة أواع رئيسية[1]:

1. التكافل على أساس الوكالة الخالصة:

أ. يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار؛

ب. تدير مؤسسة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر؛

ت. يوكل إلى مؤسسة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.

2. التكافل على أساس الوكالة المعدلة:

الفرق بين الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك مؤسسة التكافل مع المشتركين في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز "تكييفها على الجعالة"، أو ما يسمى بمكافأة الأداء(performance fées).

3. التكافل على أساس الوكالة والمضاربة:

هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخاصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأول الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن وجد.

[1] محمد أكرم دلال الدين، **مرجع سابق**، ص ص 17- 19.

4. التكافل على أساس الوديعة:

يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقات التعاقدية الآتية[1]:

أ. يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو النهد أو المؤسسة التعاونية، ويكون للصندوق شخصية اعتبارية؛

ب. تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما عدد التعويضات وأجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق؛

ت. لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات مؤسسات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة قد تتعرض لها المؤسسة؛

ث. يعود الفائض التأميني بكامله إلى المشتركين، إلا أذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط، أو المشاركة في إعادة التكافل.

ثالثا: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا:

إن نجاح التجربة التأمينية التكافلية في ماليزيا كان نتيجة لتضافر مجموعة من الجهود، أسهمت مجتمعة في تحقيق الإنجازات النوعية للصناعة التكافلية، ويمكن تلخيص عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا في النقاط التالية:

1. دعم الحومة لاسيما البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل:

قد حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية MASTER PLAN FOR FINANCIAL المكونة من خطة وإستراتيجية لمدة 10 سنوات من عام 2001 إلى 2010 لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل[2].

---

[1] رقيق عقبة، لباز الأمين، **التجربة الماليزية في التأمين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي" مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2021، ص 86.

[2] محمد أكرم لال الدين، **مرجع سابق**، ص ص 431- 432.

وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب و الإعفاء من بعضها الآخر لفترة زمنية للمؤسسات التي توفر خدمات التكافل تشجيعا منها لنشأة المزيد من مؤسسات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد.

2. وضوح الرؤية وإستراتيجية العمل:

لقد تميزت المؤسسات الماليزية عموما والمؤسسات المالية على وجه الخصوص بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل. وقد استلهمت المؤسسات الماليزية هذه الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق تون محاضير مُحَمَّد والتي أطلق عليها اسم رؤية 2020.

فقد تقدم تأسيس ماليزيا لصناعة التكافل وضع رؤية واضحة لها، وكذا وضع إستراتيجية قوية لإنجاحها من خلال إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984 وكذلك التخطيط البشري المؤهل لرفد هذه الصناعة برأسمال بشري مؤهل وأسست الحكومة الماليزية الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م لرفد المؤسسات الإسلامية عموما والمالية على وجه الخصوص بإطارات متخصصة ثم أسس البنك المركزي الماليزي الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005 وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2007م لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل وبحث قضايا التمويل الإسلامي الملحة، ودعمت مؤسسات تدريب إطارات المؤسسات المالية والتكافل الإسلامي.

وألزمت مؤسسات التكافل وضع ميزانية للبحوث ولتدريب إطاراتها. وقد صار عرفا لدى مؤسسات التكافل وضع رؤية وإستراتيجية للعمل، وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات و ورشات العمل والبرامج التدريبية مثل الملتقي العالمي للتمويل الإسلامي (GIFF).

3. الاهتمام برأس المال البشري:

لقد تضمنت رؤية 2020 تسعة تحديات يجب تجاوزها أساسا لتحقيق هذه الرؤية. وقد تناول البند السادس من هذه الرؤية تحديا متعلقا برأس المال البشري، ومواصفاته. فقد جاء فيه: "تحدي تأسيس مجتمع علمي تقدمي ذي نظرة مستقبلية يدعم الإبداع ولا يقتصر دوره على استهلاك التكنولوجيا، وإنما يسهم في مستقبل الحضارة العلمية والتكنولوجيا"[1].

[1] بن الزاوي إشراق، خالدي مليكة، **عوامل نجاح ومكامن تطوير صناعة التكافل الجزائري– دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا** – ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص 115.

وعليه فقد تنبهت الحكومة الماليزية إلى أهمية رأس المال البشري المؤهل، فباشرن بتأسيس جامعات تضطلع لهذه المهمة، وأرسلت بعثات دراسية إلى جامعات غربية عريقة ذات مكانة عالمية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة المتقدمة. وعلى صعيد المالية الإسلامية أدركت النقص الفاحش الذي تعاني منه هذه المؤسسات، فباشرت بتأسيس الجامعات التي تقوم بهذه المهمة، فأسست الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م التي بدورها المعهد الإسلامي للتكافل والتمويل الإسلامي، زيادة على قسم المالية الإسلامية في كلية الاقتصاد والقانون. وأسس البنك المركزي الماليزي سنة 2005م الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية في جملة من الجامعات الماليزية.

4. قوة البنية التحتية:

فعلى صعيد الهياكل التنظيمية، اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتكافل الإسلامي وقد تضمنت هذه البنية الخطوات الآتية[1]:

- تأسيس قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي يضطلع بشؤون المصارف الإسلامية ومؤسسات التكافل.
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف الإسلامية والتكافل.
- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية والتكافل، وتسطير الأدلة الإرشادية للمنتجات المالية الإسلامية.

أما النظرة المستقبلية، فقد تمثلت في صياغة قوانين المؤسسات المالية عموما والإسلامية على وجه الخصوص بمقارنة مصلحية تجمع بين الحفاظ على المصالح المحلية، وتحفيز المؤسسات المالية الأجنبية لاسيما التي تتوفر على تقنيات عالية في الجانب الخدمي لمباشرة العمل في ماليزيا. وقد جسدت هذا في قوانين واضحة ومنضبطة، وأفق استثماري واعد، وتسهيلات ضريبة مغرية، وقد كانت نتيجة هذه النظرة المستقبلية واضحة في العدد المعتبر من الشراكات التي وقعتها مؤسسات تأمينية عالمية مع مؤسسات ماليزية ناشئة، وفي الاستقرار الكبير في صناعة التكافل واطراد نسبة النمو.

[1] محمد أكرم لال الدين وآخرون، ص 31.

المطلب الثاني: واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يعتبر قطاع التأمين التكافلي أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد السعودي.

ولإسقاط الضوء بصور واضحة على هذا القطاع و إبراز أهميته، كان لا بد من التطرق إلى الإطار القانوني وصناعة التأمين التكافلي وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي.

أولا: الإطار القانوني

يرجع تاريخ صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية إلى ما قبل سنة 1974، وذلك من خلال الترخيص لوكالات وفروع لمؤسسات تأمين أجنبية للعمل في السوق السعودية.

وفي سنة 1977 صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم(51) بأن التأمين التكافلي هو صورة من عقود التبرع، واعتبرته مقبول في الشريعة الإسلامية، وبذلك تأسست المؤسسة الوطنية للتأمين في سنة 1986، وأصبح التأمين التكافلي هو الشكل الذي يقدم من خلاله التأمين في المملكة العربية السعودية، واستمرت بعد ذلك مؤسسات التأمين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات إعادة التأمين في الخارج.

وفي عام 1999 صدر مرسوم الملكي رقم م/10 المتعلق بنظام الضمان الصحي التكافلي، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 في سنة 2001 والمتضمن نظام التأمين على رخص السائقين (المركبات).[1]

بتاريخ 14 جويلية 2003 صدر مرسوم الملكي رقم م/32 ينص بالموافقة على نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، أوكل فيه لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الإشراف والرقابة على مؤسسات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين، كما حدد هذا المرسوم في مواده الخمس والعشرون (25مادة) على ضرورة أن تلتزم المؤسسات التأمين التي لها رخصة العمل في هذا القطاع بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التكافلي، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما في 20 أفريل 2004 أصدر وزير المالية قرار رقم (1/596) يخص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، هذه اللائحة عبارة عن شرح تفصيلي لنظام مراقبة المؤسسات الذي صدر بمرسوم ملكي رقم م/32 الذي تناولناه أعلاه، إذ تحتوي على 184 مادة توضح كيفية إنشاء وإدارة المؤسسة، كما

[1] زايد مُحَّد عبد اللطيف وآخرون، **التأمين الرقمي – دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي–**، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد01، 2019، ص 139

تتضمن شرحا للأهداف المراد تحقيقها من وراء مؤسسات التأمين التكافلي نذكر منها على سبيل ذكر لا الحصر حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة بين مؤسسات التأمين، مع توفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار منافسة ومعقولة، كما تسعى إلى توطيد استقرار سوق التأمين وتطويره والعمل على توطين الوظائف. كما حددت هذه اللائحة بالتفضيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية.

وفي أكتوبر 2011 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، سميت أحكام وشروط التكافل، وتركز هذه التعديلات فيما يلي[1]:

1. يلزم أن تحتفظ المؤسسة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين، وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي.

2. تلتزم المؤسسة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للمؤسسة الموافقة عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي. ويضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

3. تقوم المؤسسة بصفتها مديرا لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين. وفي حال وجود فائض صاف في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الأتي:

أ. توزيع الفائض 10% كحد أدني من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

ب. ما تبقى بعد ذلك، يتم ترحيل ما يعادل10%منه من قيمة الاشتراكات التأمين المكتتبة خلال العام إلى حساب المساهمين، باعتباره رسما مقابل إدارة المؤسسة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي.

ت. يتم ترحيل نسبة 20%من عائد استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب لصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين.

ث. ما تبقى من الفائض الصافي بعد ذلك – إن وجد- فللمؤسسة الحق في الاحتفاظ به في صناديق التأمين، أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

[1] ناصر عبد الحميد، **التأمين التكافلي التطبيق العلمي للاقتصاد الإسلامي " التحديات والمواجهة"**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014، ص ص 133- 134.

أما في سنة 2013 فقد صدر مرسوم ملكي رقم (م/30) ينص على الموافقة على تعديل المادتين العشرين و الثانية والعشرين من نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 14 جويلية 2004. وفحوى هذا تعديل هو إنشاء لجنتين تتمثل في اللجنة الابتدائية واللجنة الاستنافية وحدد هام كلا منهما[1].

ثانيا: صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يعتبر السوق السعودي الأكثر نموا في مجال التأمين التكافلي ويستحوذ على نصف حجم سوق الخليج في بداية السبعينات تأسست مؤسسة التأمين السعودية، وفي سنة 1974 تأسست مؤسسة البحر الأحمر ثم مؤسسة السعودية المتحدة للتأمين في سنة 1976.

خلال سنة 1997 صدر قرار رقم 51 عن هيئة كبار العلماء وقررت أن التأمين التكافلي هر صورة من عقود التبرع واعتبرته مقبولا في الشريعة الإسلامية، وبذلك تأسست المؤسسة الوطنية للتأمين سنة 1986 وسميت بعد ذلك بالمؤسسة التكافلية للتأمين بهدف التأمين على المشروعات الكبرى والاحتفاظ بنسبة كبيرة من أقساط التأمين داخل المملكة، وأصبح التأمين التكافلي هو الشكل الذي يقدم من خلاله التأمين بالمملكة السعودية وذلك لجوازه من الناحية الشرعية.

1. المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية:

تنص المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة مؤسسات التأمين التعاوني على منتجات التأمين التكافلي وهي كما يلي:[2]

أ. **التأمين العام**: يتكون من ثمانية أنواع تتمثل فيما يلي:

- **التأمين من الحوادث والمسؤولية:** ويشمل اثني عشر نوعا.
- **التأمين على المركبات:** ويشمل التأمين من الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بالمركبات ويستثني من ذلك مخاطر النقل.
- **التأمين على الممتلكات:** ويشمل التأمين من الخسائر الناتجة عن لحريق، السرقة، والانفجارات، والظواهر الطبيعية، والاضطرابات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

[1] نوال لعشوري، **واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2021، ص 757.

[2] نوال لعشوري، **مرجع سابق**، ص 762.

- **التأمين البحري:** ويشمل التأمين على البضائع المنقولة بحرا وهياكل السفن والمسؤوليات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.
- **تأمين الطيران:** ويشمل التأمين على أجسام الطائرات والمسؤوليات تجاه الركاب والغير والبضائع المنقولة جوا، وأي تأمينات تقع ضمن هذا الفرع.
- **تأمين الطاقة:** وبشمل التأمين على المنشآت البتروكيميائية، ومنشآت الطاقة الأخرى، وأي تأمينات ضمن هذا الفرع.
- **التأمين الهندسي:** ويشمل التأمين على أخطار المقاولين، وأخطار التركيب والإنشاء والأجهزة الكهربائية.
- **فروع التأمين الأخرى:** ويشمل فروع أخرى لم يتم ذكرها آنفا.

ب. التأمين الصحي: ويشمل التأمين على التكاليف الطبية والأدوية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية، وإدارة البرامج الطبية.

ت. تأمين الحماية والادخار: يضم ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

- **تأمين الحمايةّ:** ويشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.
- **تأمين الحماية مع الادخار:** ويشمل عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغا أو مبالغ، بما فيها حصيلة الادخار، في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات.
- **فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى:** ويشمل فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى التي لم يتم ذكرها آنفا.

والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (5.2): عدد المؤسسات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	35	35	34	35	34	34	32

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودية خلال الفترة من (2014-2020)، متوفر على الموقع:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Economic Reports/Pages/Annual Report.aspx:

تاريخ الاطلاع 2022/05/15، 18.25.

نلاحظ من خلال الجدول وصل عدد مؤسسات التأمين التكافلي في السنتين 2014 و 2015 إلى 35 مؤسسة، أما في سنة 2016 فقد انسحبت مؤسسة من القطاع فبلغ عدد المؤسسات المرخصة 34 مؤسسة، وفي سنة 2017 تقدمت مؤسسة أخرى بطلب تأسيس مؤسسة التأمين التكافلي لمؤسسة النقد السعودي ووافق عليها مجلس الوزراء وأصبح العدد بذلك 35 مؤسسة مرخص لها بمزاولة النشاط في قطاع التأمين التكافلي، أما في سنة 2020 انخفاض عدد المؤسسات إلى أن وصل 32 مؤسسة وهذا راجع إلى موافقة مجلس الوزراء على عمليات اندماج لعدد من مؤسسات التأمين، كما تم توقيع مذكرات تفاهم لدراسة عملية اندماج مؤسسات أخرى، ويتوقع أن تزداد هذه الوتيرة في الفترة القادمة بحيث تسهم في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التامين من خلال خلق كيانات كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة وتنويع المنتجات المقدمة، وغيرها من الآثار الإيجابية.

2. عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

عمق السوق هو إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الجدول التالي يمكن توضيح عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدول رقم (6.2): عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

السنة	البيان	إجمالي تأمين العام%	إجمالي تأمين الصحي %	إجمالي تأمين الحماية والادخار%	الإجمالي
2014	من الناتج المحلي الإجمالي	0.50	0.56	0.03	1.09
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.87	0.98	0.06	1.90
2015	من الناتج المحلي الإجمالي	0.67	77..0	0.04	1.49
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.93	1.07	0.06	2.06
2016	من الناتج المحلي الإجمالي	0.71	0.77	0.04	1.52
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.96	1.04	0.06	2.05
2017	من الناتج المحلي الإجمالي	0.63	0.74	0.04	1.42
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.90	1.05	0.06	2.01
2018	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.68	0.04	1.19
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.03	0.06	1.82
2019	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.76	0.04	1.27
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.7	1.10	0.06	1.87
2020	من الناتج المحلي الإجمالي	0.56	0.87	0.05	1.48
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.13	0.06	1.92

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودية خلال الفترة من (2014-2020)، متوفر على الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Economic Reports/Pages/AnnualReport.aspx

تاريخ الاطلاع2022/05/15، 18:25.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه طوال فترة الدراسة من سنة 2014- 2020 أن مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في ارتفاع مستمر، إذ كان في سنة 2014 ب 1.09 في المئة وبلغ سنة 2020 ب 1.48 في المئة. إلا أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تذبذب طوال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض ولكن نسبتها ضئيلة جدا إذا ما تمت مقارنته مثلا بسوق التأمين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يدل على صغر حجم هذا القطاع أي أنه مازال في طريق النمو بالرغم من امتلاكه لإمكانيات كبيرة سواء القانونية أو البشرية ولكنها غير مستغلة ويمكن أن يرجع ذلك لانخفاض الوعي لتأميني للفرد.

أما بالنسبة لعمق كل نشاط على حدي ناتج المحلي الإجمالي أو في ناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبقي الريادة لقطاع التأمين الصحي مقارنة بباقي القطاعات، إذ نلاحظ أن نسبة عمق التأمين الصحي سنة 2020 بلغت

1.13 في المئة، أي أن نسبة مساهمة التأمين الصحي من إجمالي ناتج المحلي غير النفطي تعد ضئيلة للغاية. ويمكن تفسير ذلك بسبب ضخامة قيمة الناتج المحلي السعودي بصفة عامة، وضخامة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

3. كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

كثافة التأمين هي معدل إنفاق الفرد على التأمين، ويمكن حسابه من خلال إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان. والجدول التالي يبين كثافة سوق التأمين في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدول رقم (7.2): كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

نوع النشاط	2014ريال للفرد	2015 ريال للفرد	2016 ريال للفرد	2017 ريال للفرد	2018 ريال للفرد	2019 ريال للفرد	2020 ريال للفرد
التأمين العام	450	536.0	540.25	501.58	419.84	417.34	414.42
التأمين الصحي	510	616.4	586.09	584.77	595.07	656.82	644.76
تأمين الحماية والادخار	29.4	33.7	33.08	35.03	33	33.17	35.68
المجموع الإجمالي	990	1186.1	1159.43	1121.37	1047.91	1107.33	1094.86

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودية خلال الفترة من (2014-2020)، متوفر على الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Economic Reports/Pages/AnnualReport.aspx

تاريخ الإطلاع 2022/05/15، 18:25.

من خلال الجدول نلاحظ أن كثافة سوق التأمين في المملكة انخفضت من 1107.33 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2019 إلى 1094.86 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2020 بانخفاض بنسبة 1.1في المئة. كما نلاحظ هيمنة التأمين الصحي والتأمين العام بسبب إقبال الأفراد على هاتين الخدمتين مما أدي إلى ارتفاع كثافة كلا النشاطين، بينما بقت نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار منخفضة، وهذا لاعتقاد الأفراد بعدم جواز تأمين الحماية والادخار بصورة أخرى راجع لضعف الوعي التأميني رغم الجهود المبذولة من الهيئات القانونية والشرعية بجواز التعامل بكل منتجات التأمين التكافلي الموجودة في قطاع التأمين بالمملكة.

ثالثا: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي اهتمت بصناعة التأمين التكافلي، ولعل من أبرز عوامل نجاح وتطور صناعة التأمين التكافلي بالمملكة ما يلي:[1]

1. تطور الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية:

يصطلح في السعودية على تسمية التأمين المنضبط بقواعد الشريعة الإسلامية " التأمين التكافلي"، أي أن التأمين في السعودية ينشط على شكل مؤسسات تأمين تكافلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية[2].

غير أنه وقبل سنة 1977، كانت بداية الطلب على خدمات التأمين من قبل القطاع العام، فقط تلبية لحاجة مشاريع البنية التحتية للتأمين، مثل المطارات والموانئ ومشاريع الكهرباء والمياه واستجابة للتنظيمات الإلزامية في الدول التي تفرض التأمين الإجباري على المركبات.

وقد أنشئت أول مؤسسة تأمين سعودية، وهي المؤسسة الوطنية للتأمين التكافلي سنة 1985، والتي سميت فيما بعد بالتكافلية للتأمين، كنتيجة لإدراك الدولة للحاجة إلى وجود مؤسسة للتأمين التكافلي بهدف التأمين على المشاريع الحكومية والأخطار الكبيرة، لضمان بقاء أكبر قدر من أقساط التأمين داخل الاقتصاد المحلي. وفي 31 جويلية 2003 صدر مرسوم ملكي بالموافقة على نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، بهدف إيجاد الإطار التنظيمي الذي يضمن نجاح نشاط التأمين التكافلي في المملكة.

وقد أوكل إلى مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" (التي تأسست سنة 1952) مهمة الإشراف والرقابة على مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي، والأنشطة ذات العلاقة بها ابتداء من سنة 2003، وقد نتج عن تحسن الإطار التنظيمي اتساع خدمات التأمين التكافلي بالمملكة.

2. تطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي:

صدر نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي بالمرسوم الملكي رقم م/32 بتاريخ 31 جويلية 2003، بهدف تنظيم قطاع التأمين بالمملكة، وقد أسند إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، مهام الإشراف على القطاع، ومراقبة مؤسساته ومؤسسات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين وفور صدور هذا النظام شكلت المؤسسة فريقا من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

---

[1] بوزورين فيروز، جيرار فيروز، **متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية– دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية–**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 281.

يهدف النظام إلى حماية حقوق المؤمن لهم (المشتركين) والمستثمرين وتحقيق استقرار سوق التأمين، وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة، وتوفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار وتغطيات منافسة، بالإضافة إلى تطوير قطاع التأمين بالمملكة.

وأهم ما ينص عليه نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي بالمملكة ما يلي:

أ. أن يكون نظام التأمين في المملكة عن طريق مؤسسات تأمين مسجلة ومرخصة، تعمل بأسلوب التأمين التكافلي وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. شروط منح الترخيص لمؤسسات التأمين، والتي يتوجب أن تقوم على أساس تأمين تكافلي إسلامي.

ت. كيفية إدارة مؤسسات التأمين التكافلي والإجراءات الرقابية والإشرافية ومختلف العمليات التأمينية.

ث. تحديد جملة العقوبات المفروضة في حالة مخالفة أحكام النظام.

ج. ضرورة قيام مؤسسة النقد الغربي السعودي بتعيين لجنة تقوم على الفصل في المنازعات بين مؤسسات التأمين والمشتركين وتعتبر هذه الخطوة إيجابية لحفظ حقوق هيئة المشتركين.

3. تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي:

لقد كان لتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي، أثرا كبيرا في زيادة الحصة السوقية للتأمين الصحي، ونمو التأمين التكافلي ككل بالمملكة. وقد تم اعتماد هذا النظام بتاريخ 11 أوت 1999، ويهدف إلى تطوير فرع التأمين الصحي وتنميته، من خلال توفير التغطية التأمينية الصحية وتنظيمها لجميع السعوديين وغير السعوديين العاملين بالقطاع الخاص وأسرهم، حيث يقوم صاحب العمل بالتأمين الصحي على منسوبيه من خلال إبرام وثيقة تأمين صحي مع مؤسسة تأمين مؤهلة بالمملكة (مجلس الضمان الصحي التعاوني).

إضافة إلى ذلك تم إطلاق مشروع تبادل المعلومات الالكترونية للتأمين الصحي السعودي SHIB ابتداء من سنة 2013، والذي يهدف إلى توحيد وتمكين أطراف العلاقة من تبادل تعاملات التأمين الصحي الكترونيا[1].

[1] بوزورين فيروز، جيرار فيروز، **مرجع سابق**، ص 282.

4. تزايد عدد مؤسسات التأمين التكافلي العاملة بالقطاع:

بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية 32 مؤسسة لغاية سنة 2020(ساما)[1]، وتحتل بذلك السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد مؤسسات التأمين التكافلي عالميا وقد عرف هذا العدد ارتفاعا وتزايدا مستمرا، إذ انتقل عدد مؤسسات التأمين التكافلي بالسعودية من 19 مؤسسة سنة 2010 إلى 32 مؤسسة سنة 2020.

ويعكس هذا التزايد السعي نحو الارتقاء بهذه الصناعة وجعلها منافسا قويا للتأمين التقليدي عالميا.

5. المنافسة الميدانية لسوق التأمين التجاري:

لقد نجحت صناعة التأمين التكافلي في لسعودية تدريجيا في اقتحام ميدان المنافسة، وذلك من خلال نجاح خبراء التأمين شرعيا في تطوير نظام فني، مركب من مجموعة علاقات مالية وقانونية، يقدم خدمات التأمين كأحد الاحتياجات الضرورية في العصر الحديث، مع الالتزام بأن يكون هذا النظام التأميني المبتكر لا يخالف الشريعة الإسلامية.

كما أصبحت السعودية حاليا، نموذجا يحتذي به من قبل العديد من الدول التي ترغب في ممارسة التحول: كليا أو جزئيا، من مؤسسات التأمين التجاري نحو مؤسسات التأمين التكافلي.

6. الخبرات والكوادر التأمينية الملتزمة العاملة في القطاع:

من بين عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي بالمملكة، هي الخبرات والموارد البشرية التي تتمتع بها مؤسسات التأمين التكافلي والهيئات الوصية على القطاع، غير أن هذه الخبرات لت تأت صدفة أو من فراغ.

بل أن تمايز الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي، أدى إلى بروز نخبة من خبراء التأمين وكوادره الفنية، الذين يحملون قيمة الالتزام الشرعي في تصميم وتقديم خدمات ومنتجات التأمين[2].

كما يعد الاهتمام بتدريب موظفي مؤسسات التأمين، من عوامل تطور صناعة التأمين التكافلي بالسعودية، وذلك من خلال إقرار اختيار الشهادة العامة في أساسيات التأمين IFCE كشهادة إلزامية، والتي تشمل المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين.

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، **تقرير سوق التأمين السعودي**: الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين، تم الاسترداد من http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/pages/AboutISD.aspx، تاريخ الاطلاع 2022/03/16.

[2] فاطمة لعلمي، **أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية– دراسة حالة المملكة العربية السعودية–** تم الاسترداد من: http:e-biblio,univ-mosta, dz/ handle/123456789/7671 ، بدون نشر، ص 30.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التأمين التكافلي في السعودية قد توسع في توفير وظائف جديدة، حيث ارتفع عدد الموظفين في القطاع من 10.039 موظفا سنة 2016 إلى 11.213 موظفا سنة 2019.

7. العمل على توفير منتجات تأمينية تكافلية متنوعة:

توفر مؤسسات التأمين التكافلي بالسعودية منتجات متنوعة، وكلها تندرج ضمن الصيغة التكافلية الإسلامية وذلك لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطوير صناعة التأمين التكافلي[1]، إذ تتمثل التغطيات التأمينية التكافلية المتوفرة حسب إحصائيات سنة 2020 في:[2]

أ. التأمين الصحي بحصة 96 % ؛

ب. تأمين المركبات 92.9% ؛

ت. تأمين الممتلكات والحرائق17.2%؛

ث. التأمين الهندسي 22.3%؛

ج. تأمين الحوادث والمسؤوليات 46.5%؛

ح. تأمين البحري 25.6%؛

خ. تأمين الطاقة 1.9%؛

د. تأمين الطيران 4.9%.

المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

في ظل تنامي وانتشار صناعة التأمين التكافلي في مختلف دول العالم، اتجهت الجزائر في إطار سعيها لتطوير قطاعها التأميني افتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ذات رؤوس الأموال وطنية وأجنبية ومنها تعاونية وذلك بموجب الأمر 07/95، قدم إنشاء شركة سلامة للتأمين وهي الشركة الوحيدة في الجزائر التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار القانوني لشركة سلامة، وصناعة التأمين التكافلي في الجزائر، وأيضا عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي.

[1] بوزورين فيروز، جيرار فيروز، **مرجع سابق**، ص 283.

[2] نوال لعشوري، **مرجع سابق**، ص 768.

أولا: الإطار القانوني

في سنة 1996 قامت الجزائر بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم:96- 144 المؤرخ في 23 افريل1996[1].

وفي سنة 2009 تم إصدار ما يمكن اعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني، فجوهر الحديث عن التامين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 09-13والصادر بتاريخ 2009/01/11م، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 07/95المعدل بالقانون 06/04 الممضي في 20 فيفري 2006م، حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تامين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضديه، وقد تضمن هذا المرسوم 4فصول وملحقا ب 35 مادة يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل التعاضدي أي انه سمح بإنشاء شركات تامين دوم اشتراط الربحية [2].

ومؤخرا في سنة 2021 أصبح يوجد قانون واضح وصريح خاص بالتامين التكافلي الإسلامي في الجزائر حيث تم إصدار "مرسوم تنفيذي رقم:81/21 المؤرخ في 23 فيفري2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر"، حيث يتضمن هذا المرسوم 3 فصول وملحقا بـ27 مادة، وتناول هذا المرسوم محاور أساسية نلخصها في الآتي :

1. أنه يجب يستكمل ملف الاعتماد لممارسة التأمين التكافلي على النحو المسمى "نافذة "بما يأتي :

أ. نموذج الاستغلال الذي تعتزم اعتماده الشركة تمارس التأمين التكافلي وفقا لأحكام المادة 9 من هذا المرسوم.

ب. قائمة أعضاء لجنة الإشراف الشرعي مصحوبة بكل وثيقة تثبت معارف أعضائها في مجال الشريعة الإسلامية وبشهادة الجنسية لكل عضو من أعضاء اللجنة.

ت. التنظيم الذي تعتزم الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي.

ث. تعهد الشركة بتحقيق فصل تام بين حساب المشاركين وحساب الشركاء.

ج. الطريقة المعتمدة في توزيع صندوق المشاركين.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26 المؤرخ في 24 أفريل سنة 1996م، ص 3.

[2] إيمان بغدادي، سيف الدين كعبوش، **الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإسلامية، مجلد 03 ،العدد 01، 01 جوان 2021، ص141.

2. ولأن التامين التكافلي يشبه التامين التجاري في مسألة الشروط العامة لعقد التأمين لذا يجب أن يكون طلب التأشيرة مصحوب بشهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. تسلمها الهيئة التشريعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

3. يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف" تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة وإبداء رأي أو قرارات بخصوص مطابقة هاته العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

4. يجب على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تعيين مدقق يكلف على الخصوص بمراقبة مدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي لآراء لجنة الإشراف الشرعي وقراراتها؛

5.يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، مسك حسابات مالية ومحاسبية، بصفة منفصلة، حساب يتعلق بتوظيف رأسمال شركاء شركة التأمين التكافلي وحساب يتعلق بالصندوق المحدد .

6. إذا كان الصندوق ايجابيا يوزع مبلغ الرصيد حسب الشروط التعاقدية كما هي محددة وفق الطرق الآتية:

أ. شمل توزيع مجموع المشاركين دون تميز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛

ب. يقتصر التوزيع على المشتركين والذي لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛

ت. يتم التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشارك بعد خصم التعويضات المدفوعة خلال السنة المالية المعنية إذا كان مبلغ تعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد لا يستفيد مشارك من أي دفع.

ث. إذا كان رصيد الصندوق سلبيا يمكن لشركة التي تمارس التأمين التكافلي منح اعتماد لصندوق المشتركين يسمى" القرض الحسن " يسترد القرض من الرصيد الايجابي للصندوق الذي يحقق لاحقا لا يمكن أن يتجاوز القرض الحسن 70 % من مبلغ الأموال الخاصة للشركة التي تمارس التأمين التكافلي[1].

ثانيا : صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

تعد شركة سلامة للتأمينات الوحيدة في الجزائر من بين جميع شركات التأمين في سوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التامين التكافلي إلى جانب التامين التقليدي.

[1] الجريد الرسمية الجزائرية، العدد14 المؤرخ في 28 افريل2021م، ص ص9- 10.

1. نبذة عن شركة سلامة الأم:

تعتبر شركة سلامة إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول تأمينية تكافلية لجميع عملائها حول العالم متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ومنذ تأسيسها عام 1979م في دبي بالإمارات العربية المتحدة نجحت شركة السلامة في تلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم حلول تأمينية تكافلية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتكافل الطبي، مما جعلها تبرز كأكبر شركة تأمين تكافلي في العالم، ويقدر رأسمال شركة سلامة 1.21 بليون درهم إماراتي (330مليون دولار أمريكي) وهى مدرجة في سوق دبي المالي أما "بست ري" إحدى الشركات التابعة لسلامة، فهي أكبر شركة إعادة تكافل في العالم وموقعها تونس وتقدم خدماتها في أكثر من 60 دولة وقد حصلت " بست ري" علي التصنيف (BBB) من قبل مؤشر ستاندرد اند بورز Standard &poor'S كما حصلت علي التصنيف (B++) من قبل أيه أم بست(A.M.Best) وقد تم اعتماد شركة إياك السعودية للتأمين التكافلي كشركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي صدر في شهر أكتوبر عام 2006م .

وتضم مجموعة سلامة ست شركات تكافل تقدم أفضل خبرات التأمين التكافلي والحلول المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كل من: لإمارات العربية المتحدة –المملكة العربية السعودية – جمهورية مصر العربية – السنغال – الجزائر –الأردن–إضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس .[1]

2. التعريف بشركة سلامة للتأمينات بالجزائر:

شركة سلامة هي أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتامين " إياك " الإماراتية ومقرها السعودية لقد اعتمدت الشركة سلامة بمقتضي القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية ،حيث استحوذت على الشركة "البركة والأمان "التي تم إنشاؤها بتاريخ 2000/03/26، وتوفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 268 نقطة بيع على مستوى التراب الوطني07 مديريات جهوية: مركز شرق الجزائر، مركز غرب الجزائر، شرق باتنة، شرق سطيف، شرق عنابة، غرب وهران، غرب تلمسان. وتنفرد بخدمات التامين التكافلي. وقد نجحت شركة السلامة الجزائرية في تحقيق نتائج ايجابية خلال الأعوام الأخيرة. وهي تمللك

[1] **شركة سلامة للتأمينات الإماراتية** ، متوفر على الموقع : http://Salama. ae،تاريخ الاطلاع 2022/05/17 ، 18:20.

حصة سوقية تقدر بـ 3% من سوق التأمينات في الجزائر التي تتوزع بين الشركات العمومية 80% والشركات الخاصة 20 % .[1]

3. تطبيقات التّأمين التكافلي في شركة السلامة للتأمينات بالجزائر

أ. دراسة طبيعة عقد التأمين المطبق في الشركة

عقد التامين التكافلي يعتبر الوحيد من بين العروض التأمينية الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية فهو عقد بالوقوف إلى جانب من يصيبه الضرر من الحوادث وغيرها، كما هو قائم على فكرة التضامن بين المشتركين في صيغة تعهدان كل عمليات التامين التكافلي تخضع لهيئة الرقابة شرعية مهمتها البحث ي مدى جواز أو عدم جواز ما تقوم بيه الشركة من أعمال وما تقدمه من خدمات تأمينية .

ب. شرعية التامين التكافلي في الشركة

يفرض القانون الجزائري على كافة الشركات التأمينية المتواجدة في السوق الوطنية نسبة 50% من المداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية ،وهو أمر يتنافى مع التعاملات اللاربوية المحددة في الشركة غير أن الشركة استطاعت أن تتكيف مع الوضع عن طريق إدراج الأسهم ضمن بنك البركة الإسلامي تجنبا للتعاملات المالية المبنية على الربا .

إضافة إلى ذلك فإن مجلس الإدارة قام باستحداث رصيد خاص يشمل كافة الفوائد التي تجنيها الشركة من المعاملات الربوية بغرض فصلها عن رأس المال السنوي ،تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها ، وعلى هذا الأساس فإن شركة سلامة استطاعت التكيف مع الوضع عن طريق ابتكار حلول تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية [2].

ت. إدارة التأمين التكافلي في الشركة:

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائرية ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي نموذج المضاربة ، نموذج الوكالة والنموذج المختلط وهذا الأخير أكثر ممارسة في الشركة

[1] براق سمية، **تسويق خدمة التأمين التكافلي دراسة تحليلية تقييمية– حالة الدراسة شركة سلامة للتأمينات الجزائر(المديرية العامة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمّد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018، ص 47.

[2] كريم حرز الله، **التجربة الجزائرية الخاصة بنظام التأمين التكافلي" شركة سلامة للتأمينات نموذجا**، دفاتر البحوث العلمية ، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تبيازة، الجزائر، 2021، ص 742.

- **نموذج المضاربة:** المضاربة هي اتفاقية استثمار الأموال بين شخصين احدهما يقدم رأس المال والثاني يقدم الجهد وناتج المضاربة أي الربح يتم اقتسامه بنسبة محددة (50/50 أو 2/1)، ويكون حملة الوثائق في هذا النموذج هم الذين يقدمون رأس المال والمؤمن هو المضارب .
- **نموذج الوكالة باجر معلوم:** حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التامين واستثمار الأقساط مقابل اجر معلوم .
- **النموذج المختلط:** تأخذ الشركة نسبة معينة من الاشتراكات (أجر المعلوم) مقابل إدارتها لأعمال التأمين مع نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات بصفتها مضارب[1].

4. منتجات شركة سلامة

- **منتجات العامة لشركة:** ويمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فما يلي[2] :
- التأمين على السيارات؛
- التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة؛
- التأمين الشامل على الممتلكات نتجه الحرائق أو حوادث الطائرات؛
- تأمين الحوادث الشخصية : تقدم هذه الوثائق في حالة الوفاة أو العجز الدائم أو العجز الجزئي الناتج عن حادث؛
- تأمين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمال يقدم مزايا في حالة الوفاء أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء العمل؛
- تأمين الحوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات؛
- تأمين المسؤولية العامة والتلف والضرر الناجم عن إهمال وتقصر في أداء الأعمال؛
- تأمين مسؤولية المنتجات ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

---

[1] حماني فضيلة ، سعدي سلوى، **دور قطاع التأمين في تعبئة المدخرات غير نقدية في الاقتصاد الوطني دراسة مقارنة بين تأمين التجاري والتأمين التكافلي– حالة المسيلة –**، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2021/2020 ،ص52.

[2] عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، **واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر–مع الإشارة إلى شركة السلامة للتأمينات بالجزائر–**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي– الواقع ورهانات المستقبل–، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ، يومي 23– 24 فيفري 2011، ص 23.

5. منتجات التكافل في شركة سلامة: وتتمثل في[1]:

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال ويتضمن توفير رأس المال وقت التقاعد؛
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن له ،يسمح بدفع الفوري للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة؛
- التامين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن له وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

5. إنجازات شركة سلامة:

أ. تطور رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

استطاعت شركة سلامة أن تنمي رقم أعمالها بشكل يتناسب مع حجم السوق الجزائرية خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع، وسوف نستعرض في الجدول رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات في السوق الجزائرية خلال الفترة 2014- 2020 وذلك كما يلي:

الجدول رقم (8.2): تطور رقم الأعمال شركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2014– 2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال	4491	4707	4758	4780	5100	4100	4600
معدل النمو %	%11.58	%05.14	%06	%4-	%08	%03.84	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

متوفر على الموقع : www.assawt.net، تاريخ الإطلاع: 2022/04/30، 13:19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم أعمال شركة سلامة على امتداد سبعة سنوات نلاحظ أن في سنة 2014 تقدر نسبة التطور ب 11% ثم ينخفض في 2015 إلى 5 %، ولعل من أهم الأسباب وراء هذا الانخفاض الآثار الناجمة عن الأزمة العقارية لسنة 2008، كما عرفت انخفاض حاد وصل إلى 4% في سنة 2017 هذا انخفاض يرجع إلى انتهاء فترة تأمين بعض المشاريع المهمة، سنة 2018 نلاحظ ارتفاع كبير بنسبة 8% بسبب تحس مؤشرات النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، لكن سنة 2019 سجلت تراجع كبير في نسبة النمو ب 3.84%، و في سنة 2020 انخفض رأس أعمال ب 4600 مليون دينار جزائري وهو انخفاض راجع إلى الأزمة الصحية (جائحة كورونا) التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات.

[1] بن الزاوي إشراق، **مرجع سابق** ، ص 128.

ولقد حققت شركة خلال سنة 2019 تطورا معتبرا في العديد من القطاعات والمجالات حيث سيتم تمثيله في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (9.2): تطور مبيعات شركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال سنة 2019

البيان	التأمين على السيارات	التأمين على الفلاحة	التأمين على الحرائق
نسب التطور	%53.72	%4.59	%82

المصدر: متوفر على الموقع: www.Aidazaironlme.con، تاريخ الإطلاع 2022/05/13، 18:36.

نلاحظ من خلال لجدول أن تأمين عن الحرائق احتل الصدارة سنة 2019 بنسبة 82% نظرا لنسبة التخفيضات التي قدمتها الشركة في هذا المجال، أما التأمين على السيارات فبلغ 53.72% لأنه يحظى بمعدل نمو كبير وهو يعتبر تأمينا إجباريا وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير بفرع السيارات من قبل الشركة، أما التأمين على الفلاحة يعتبر منتج جديد أطلقته الشركة سنة 2016 للبحث عن موارد جديدة.

ثالثا: مقومات التأمين التكافلي في الجزائر:

على الرغم من كون الجزائر بلد مسلم فلا يزال معدل تغلغل نظام التكافل ضئيلا جدا، إذ تملك الجزائر العديد من المقومات التي يمكن أن تكون حافزا قويا لنشوه وتطور التأمين التكافلي الإسلامي، نذكر أهمها:

1. اتساع سوق التأمينات في الجزائر وذلك باتساع الرقعة الجغرافية وكذا العديد من مسببات التأمين، الأمر الذي يفتح المجال لعديد من مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي للدخول والمنافسة؛

2. تشوق المجتمع الجزائري إلى معاملات إسلامية لا تفسد عليه دينه؛

3. وجود مؤسسات مصرفية إسلامية، تبحث عن شركاء في المهنة للتكامل والتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الصفة الإسلامية للمجتمع؛

4. إدراج مصطلح التأمين التكافلي في قانون المالية 2020 من خلال التعريف بالتأمين التكافلي وإبراز فكرته دون طرح تنظيم له، والذي كان مفصل في مرسوم 21-81 الذي فصل في جميع أوجه المؤسسات وهذه المهنة؛

5. صدور المرسوم الرئاسي للصيرفة الإسلامية في مارس 2020م المرسوم الذي تضمن صدور النظام0202 المحدد للعمليات البنكية ومنتجات الصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، إذ يعتبر دافعا لوجود العديد من التشريعات التي تسنح بالعمل المالي الإسلامي في جميع المنتجات المالية؛

6. فسح المجال لمؤسسات التأمين التجاري وذلك بفتح نوافذ إسلامية، يعد حافزا قويا للتوسع في هذه الصناعة التي تحمل الكثير من فرص المنافسة في السوق الجزائرية، فهذا الوضع الجديد يفرض على مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية تبني استراتيجيات لاستقطاب الزبائن وتسويق هذه المنتجات وتطويرها بغرض خلق تغيرات ايجابية تهدف إلى تسهيل ممارسة نشاط التأمين الإسلامي التكافلي.[1]

[1] زكية بوصيود: مُحَّد عدنان بن ضيف، **مرجع سابق**، ص 230.

المبحث الثاني: لمحة عن التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة

يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث ما توصل إليه الفكر التنموي المعاصر، فهي تنمية تحرص على التنمية للاقتصادية بما بلائم التنمية الاجتماعية في ظل ضوابط بيئية. ما أدى بالدول المتقدمة والنامية إلى تبني هذا النموذج التنموي، ومن هذه الدول التي سعت لتبني هذا المفهوم الجديد نجد: ماليزيا، ومملكة العربية السعودية، والجزائر، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى لمحة عن التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، علاقة التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى عوائق وتحديات صناعة التأمين التكافلي.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة

تعتبر نموذج التنمية المستدامة أحداث ما توصل إليه الفكر التنموي المعاصر؛ فهي تنمية تحرص على التنمية الاقتصادية بما يلائم التنمية الاجتماعية في ظل ضوابط بيئة. مما أدى بالدول المقدمة والنامية إلى تبني هذا النموذج التنموي، سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء لمحة عن التنمية المستدامة في كل من ماليزيا، والسعودية، والجزائر.

أولا: لمحة عن التنمية المستدامة في ماليزيا:

تعد ماليزيا اليوم في طليعة الدول التي تسمى بنمور آسيا، وهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت في نادي الدول المتقدمة/ فهي الدولة المسلمة الوحيدة بين هذه المجوعة، التي أثبتت قوتها الاقتصادية على مستوى العالم، حيث يقوم اقتصادها على التنوع كما هو حال ثقافتها الفسيفسائية. فلقد تمكنت الدولة أن تنظم إلى ركب لنمور الأسيوية وتطمح اليوم أن تلحق بركب الدول الصناعية بحلول 2020.

1. البعد الاقتصادي:

بعد الاستقلال مباشرة تبنت الحكومة الماليزية سياسة إحلال الواردات، حيث كانت تهدف هذه السياسة بدرجة أولى تقليص الاعتماد على المنتجات المستوردة ومنه تقليص التبعية الخارجية. فلقد بدأت ماليزيا في تقليد اقتصاديات النمور الآسيوية الأربع(كوريا الجنوبية، وتايوان وهونغ كونغو وجمهورية سنغافورة)، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع. وفي غضون سنوات ازدهرت الصناعات الثقيلة، لوجود الاستثمارات اليابانية حيث حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي أكثر من 7 % مع انخفاض لمعدلات التضخم في الثمانيات والتسعينات[1].والجدول التالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

[1] هاجر العيادي، زوم على اقتصاد ماليزيا، متوفر على الموقع /www. almouharrer.com/ar، تاريخ الإطلاع 2022/04/07، 11.09.

الجدول رقم (10.2): نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا %)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نمو إجمالي الناتج المحلي	% 6	% 5.1	% 4.4	% 5.8	% 4.8	% 4.4	%5.6-

المصدر: البنك الدولي متوفر على الموقع: http://data.albankaldwli.org//country/malaysia ، تاريخ الإطلاع 2020/04/15، 10:30.

نلاحظ من خلال المحنى السابق نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسب متفاوتة في الفترة الممتدة ما بين(2014-2020)، حيث حقق اكبر نسبة له 6 %سنة 2014، إلا أنه انخفض سنة بسبب تراجع أسعار النفط، وانخفض سنة 2020 إلى -5.6 % وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا.

وقد تبنت ماليزيا مثل اليابان وبقية " النمور الآسيوية" إستراتيجية النمو المعتمد على تصدير واستفادة من التدفقات الكبيرة لرأسمال الأجنبي منذ الثمانينيات، كما أصبحت مصدرا دوليا لعدد كبير من المنتجات الإلكترونية لكنها لم تقتصر على ذلك بل نوعت صادراتها لتشمل زيت النخيل، الأخشاب، المطاط، الفلفل، الكاكاو، المواد الكيماوية، المنتجات المطاطية، المفروشات الخشبية، تصنف ماليزيا من الدول العشرين الأولى في التجارة الدولية، حيث تشكل الصادرات الإلكترونية صادراتها الرئيسية فبلغت 50% من إجمالي صادراتها، واعتمد النمو الاقتصادي على المدخرات الوطنية العالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما اعتمد رئيس الوزراء الأسبق الملهم مهاتير مُحَمَّد للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية ويعد أولها بل مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب، لتسيير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، والركيزة الثانية تبني إستراتيجية ممنهجة لبناء القدرات البشرية للاضطلاع بمهام التنمية الوطنية بالتركيز على التربية والتعليم بكل مستوياته وذلك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي (حيث شهدت ماليزيا إرسال عدد كبير من الطلبة إلى الدراسة بالخارج)، والركيزة الثالثة تمثلت في البحث عن دولة أجنبية مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم، ورايعها العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها[1].

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فقد اعتمدت ماليزيا على المثل الحكيم " السمك الصغير أحسن طعما من السمك الكبير" لجذب الاستثمارات الأجنبية، فقد اعتمدت في الدعوة للاستثمار على رجال الأعمال الأجانب العاملين على أراضيها أكبر من اعتمدها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات،

[1] عطا الله حدة، **مرجع سابق**، ص 126.

كذلك اعتمدت على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الإعفاءات الضريبة المقدمة والتركيز على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية.

فلقد شكلت ماليزيا مركز جذب عاملي للاستثمار الإسلامي[1]، وتم تصميم البينة التحتية في ماليزيا لتخدم مجتمع الأعمال، فهي واحدة من أفضل البنيات التحتية في آسيا بفضل شبكة الاتصالات القائمة على تكنولوجيا الألياف البصرية والرقمية. ولقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان لهذا الاستثمار آثارا إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية، وكذا على البيئة الطبيعية في ماليزيا.

لكنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي بحذر حتى منتصف الثمانيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:[2]

- ضرورة منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية؛
- تصدير الأجنبي ل 50% فقط من سلعته المنتجة محليا؛
- تحديد الوظائف للأجانب، فلا يسمح إلا لخمسة أجانب بالعمل في المؤسسة.

بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وهذا ما أكده مهاتير: "لا يمكن بناء نهضة بدون القطاع الخاص"، ولقد انتهجت الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز بما يخدم أهداف التنمية الوطنية.

لأول مرة تتمكن ماليزيا من دخول قائمة الدول العشرة الأوائل الجذابة لرجال الأعمال وفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي، بينما تمكنت سنغافورة من تصدر القائمة للعام الثامن على التوالي. حيث قفزت ماليزيا للمرتبة السادسة من المرتبة الثانية عشر العام الماضي، وذلك حسب تقرير" ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي2014. وعليه فإن المرتبة التي بلغتها ماليزيا لم تأتي من عدم بل كانت نتيجة التنويع الاقتصادي المستمر والذي تكلل في السنوات الأخيرة بالصناعات الإلكترونية وتصديرها حيث أصبحت تشكل واحدة من الدول العشرين الأولى في مجال التجارة الدولة، وهذا الانفتاح الاقتصادي خولها لبلوغ مراتب متقدمة لاسيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في

[1] نوال عبد المنعم بيومي، **التجربة الماليزية" وفق التمويل والاقتصاد الإسلامي"**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001.

[2] حسام مُحَّد زكي صالح الشمري، **أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان النامية مختارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية، جامعة المستنصرية، ص 114.

شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم[1].

1. الجانب الاجتماعي:

تتميز ماليزيا بتعداد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود، وعندما استقلت سنة1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو بشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما الصينيون 37%، والهنود 12%/ وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حد ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر بينهم بالمقارنة بغيرهم[2].

مما لاشك فيه أن ماليزيا تعد نموذجا فريدا في مجال التعليم فما حققته في أقل من أربعة عقود لم تحققه العديد من الدول النامية التي كانت لها ظروف أفضل من ماليزيا، فنظام التعليم في ماليزيا سجل قصة النجاح والكفاح التي عاشها المجتمع الماليزي خلال العقود الأربعة الماضية معتمدا في ذلك على الإرادة القوية والطموح التوثب والتخطيط الدقيق المنظم والعمل السريع الفاعل، فبعد أن كانت البلاد تعيش في مأزق التعددية العرقية، والصراعات الحضارية والأطماع الاستعمارية تتجاذبها الأطراف المتحاربة من كل حدب وصوب، استطاعت بفضل نظامها التعليمي المتفرد أن تحقق الوحدة الوطنية، ولم يكن لماليزيا تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للعنصر البشري الذي أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوى ساعد على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي إلى قطاع صناعي حديث، واليوم تقوم ماليزيا بتوظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصال[3].

فمع بوادر الاستقلال نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي شرعت ماليزيا في الإعداد لنظام تعليمي متين، وكانت البداية مع "تقرير رزاق 1956" الذي أصبح السياسة التعليمية حتى يومنا هذا، ونجد وزارة التعليم نفسها ملزمة بتحقيق متطلبات الخطط في القضايا التالية:

---

[1] حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2013/2012، ص 96.

[2] مهاتير مُحَمَّد، مُحَمَّد الصادق إسماعيل، " **التجربة الماليزية**"، الطبعة الأولى، مصر القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 14.

[3] عطا الله حدة، **مرجع سابق**، ص 128.

- الوحدة القومية، واستئصال الفقر بغض النظر عن العرق؛
- تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي في ظل العدالة؛
- تخفيض التفاوتات في التنمية الاقتصادية بين الولايات، وبين المناطق الحضرية والريفية؛
- إعادة بناء المجتمع الماليزي، ورفع تنمية الموارد البشرية؛
- صناعة العلوم والتكنولوجيا وتكامل التخطيط الاقتصادي- الاجتماعي-، وحماية البيئة.

إن ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة، وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي "رؤية 2020" الذي يهدف إلى ماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية. والتعليم في ماليزيا مجاني فمعظم المدارس في البلاد حكومية أو مدارس تدعمها الحكومة، ويبدأ التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية " التمهيدية" إلى المراحل العليا، ويتكون النظام التعليمي في ماليزيا من أربع مراحل يبدأ من مرحلة الابتدائية ومدتها ستة سنوات، والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات، يليها سنتان للمرحلة الثانوي العليا، وسنتان لمرحلة ما بعد الثانوية.

كما استفادت في مسار تطورها من البلدان المجاورة وخاصة اليابان أين كانت ترسل بعثات من الطلاب من اجل رفع مستواهم مع إلزامهم بالعودة عند نهاية الفترة التكوين، فأصبحت تتميز بكثافة عالية للرأس المال المعرفي، بفضل سياسة التعليم المعممة واستقطاب عشرات الجامعات الأجنبية الرائدة التي فتحت فروعها لها. أما في مجال البحث والتطوير، فتم منح الباحثين التي تركز أباحثهم على خلق القيمة إعفاء ضريبيا بنسبة 52/ لمدة 5 سنوات على الدخل الذي يحصلون عليه من المتاجرة بنتائج أبحاثهم، وتراوحت براءات الاختراع الممنوحة بين1500 إلى 2000 سنويا في الفترة 2010/2000.

إن ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، كما أن سبل مواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات التي وجب على الدول مواجهتها والتغلب عليها. ومن أهم التجارب التي أكللت بالنجاح في هذا المجال نجد التجربة الماليزية، فلقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر من خلال برمجة مجموعة من المخططات التنموية والتي فيها إلى حد بعيد.

فلقد استطاعت ماليزيا خلال عقود (1970- 2000) تخفيض معدل الفقر من 52.4 %إلى 5.5%، بمعنى تناقص عدد الأسر الفقيرة إلى أكثر مت تسعة أضعاف عما كان عليه في السبعينات، وبلغ معدل الفقر في سنة 2009 حوالي 3.8%[1]، كما انخفضت معدلات الفقر في صفوف السكان الماليزيين إلى 1.7% في عام

[1] البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org/country/malaysia، تاريخ الإطلاع 2022/04/15، 10:30.

2011 إلى 0.6% على التوالي في عام 2013 و2015، في حين قدر معدل البطالة ب 3% في عام 2010، وهي أقل مقارنة بنسبة 3.4% عام 2017 لفرص العمل المتاحة، إلا أن قضية التفضيل على العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي، واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالأيادي العاملة الأجنبية.[1]

تبذل الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، حيث تنفق 5% من قطاع الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية، نتيجة لزيادة تعداد وأعمار السكان، فالحكومة ترغب في تطوير المشافي الحالية من خلال إعادة تجهيزها، وبناء وتجهيز متشفيات جديدة، والتوسع في إعداد المستوصفات، وتحسين مجال التدريب والتوسع في الرعاية الصحية عن البعد[2] .

في حين وضع رئيس الوزراء الأسبق – مهاتير مُحَّد- كيف وجهت الحكومة الماليزية اهتماها نحو المواطن بدرجة أولى:" بدأت الحكومة الماليزية في الاتجاه نحو الاهتمام بالمواطن الماليزي دون أي تفرقة في العمل على تحقيق وظيفة عمل، وتحقيق فرص العمل للمواطنين من أحل تحقيق الاستقرار في الشارع الماليزي، مشيرا إلى أن الحكومة بدأت في توفير فرص عمل من خلال الاهتمام بالزراعة في تخصيص الأراضي للشباب والموطنين حتى سرعان ما نفذت الأراضي الزراعية، حتى بدأت الحكومة للاتجاه نحو الاهتمام الصناعي والتركيز على الصناعات الخفيفة في بداية الأمر التي تحتاج إلى عمالة كثيرة من أجل توفير فرص عمل أيضا للشباب والمواطن الماليزي".

3.البعد البيئي:

عملت الحكومة الماليزية على تعزيز التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية، من خلال وضع إطار عمل مؤسسي وقانوني للحماية البيئية. ويتم تشجيع المستثمرين على الأحد بعين الاعتبار العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وتسعى السياسة القومية البيئية إلى التقدم الاقتصادي لماليزيا مع تحسين نوعية حياة المواطنين في ظل ممارسات سليمة بيئيا. وتهدف السياسة إلى تحقيق: [3]

- خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة؛
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر اشتراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، وبالتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات؛
- ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.

[1] مهاتير مُحَّد، مُحَّد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] عطا الله حدة، **مرجع سابق**، ص 131.

[3] عائشة عباش، نهى الدسوقي، **أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا –دراسة تحليلية في الخلفيات. .الأسس. .الأفاق–**، الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص 132.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد السياسة البيئية القومية على:

- احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية؛
- الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي وأنظمة دعم الحياة؛
- ضمان تحسين المستثمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي؛
- دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئية؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها؛
- ضمان أعلى درجة من الالتزام بحماية البيئة والاستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص، ومستخدمي الموارد والمنظمات الأهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم والتخطيط لها وتطبيقها؛
- المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

يتم تشجيع المستثمرون على النظر في العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وتتضمن نواحي مكافحة التلوث التعديلات الممكنة في خط سير العملية لتقليل النفايات الناتجة إلى الحد الأدنى علاوة على النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه جزء من عملية الإنتاج، بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير[1].

ثانيا: لمحة عن التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تولي اهتماما بالتنمية المستدامة من كافة النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، كما أنها رائدة في مجال البحث والتطوير ويتجسد ذلك من خلال احتلالها لمراتب متقدمة في هذا المجال.

1. الجانب الاقتصادي

يرتكز اقتصاد المملكة العربية السعودية على موارد البلاد النفطية الهائلة، مع أن للمملكة العربية السعودية احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، إلا أن قطاع الغاز يشكل القطاع الأقل أهمية لاقتصاد المملكة.

كما أنها ليست بلدا مصدرا للغاز الطبيعي، ومنذ السبعينات كانت البلاد أكبر مصدر للنفط الخام، وتملك أضخم احتياطي نفط خام مؤكد في العالم (20 % من إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم)، قدرة السعودية الفريدة على زيادة أو خفض كميات كبيرة من إنتاج النفط الخام (وبالتالي الصادرات) تعني البلد الوحيد ذات التأثير الطوعي على سوق النفط الخام العالمي، وبذلك يشار إلى السعودية على أنها" المنتج المتأجح" في العالم،

[1] العلمي حسين، **مرجع سابق**، ص 102.

وضمن منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط(أوبك)، حيث أن المملكة العربية السعودية عضو مؤسس فيها، للملكة نفوذ كبير كون باقي الدول الأعضاء أقل إنتاجا وقدرة على المناورة في الإنتاج بشكل طوعي[1].

بلغ إجمالي الناتج المحلي عام 2015 إلى 646 مليار أمريكي، مقارنة مع 753.8 و744.34 مليار دولار في عامي 2013 و 2014 على التوالي، ومن المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي في عام 2017 بنسبة 3.4% مقارنة ب 2.6% و 3.7% في عامي 2016 و 2015، وفي عام 2015 بلغ نصيب الفرد الناتج الإجمالي المحلي 20583 دولار وبحسب صندوق النقد الدولي فإن نسبة التضخم ستبلغ 2% مقارنة 4 % و 2.2 % في عامي2016 و2015. حيث بلغ التضخم حوالي 5% عام 2011، كما بلغ الدين الخارجي 105.9 مليار دولار في سنة 2011، أي ما يعادل 18% من إجمالي الناتج المحلي، عام 2011 بلغ الرصيد الإيجابي للحساب الجاري 144.2 مليار دولار (الصادرات 359.9 مليار دولار، والواردات 117.4 مليار دولار)، كما بلغ الاستثمار الخارجي المباشر 214.7 مليار دولار. ويمثل قطاع البترول 45% من إجمالي الناتج المحلي، ومهما كانت النسبة فليس من المبالغة القول أن الاقتصاد السعودي سينهار دون قطاع النفط والصناعات المرتبطة، وهذا ما يشير إليه دور عائدات النفط في تمويل الحكومة: عام 2011 بلغت عائدات الحكومة 49.9 % من الناتج المحلي، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى عام 2009: الزراعة (3.2%): الصناعة (60.4%): الخدمات (36.4%).[2]

يعد البحث والتطوير عنصرا حيويا يساعد المملكة العربية السعودية لتحقيق أهدافها البعيدة المدى، ومن بين أهداف المملكة ما جاء في رؤية 2030 هو أن تكون من أفضل 10 دول في مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030، محسنة مرتبتها ال 25 في عام 2015، وهناك مكونان أساسيان لمؤشر التنافسية العالمية يرتبطان بشكل مباشر بالأبحاث والتطوير ويمكن للملكة العربية السعودية أن تحسنهما فقط من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأبحاث والتطوير[3].

إن دعم البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية جاء من خلال إعلان " رؤية المملكة 2030" التي بنيت برؤية واضحة من ولي العهد، وتركز في أهدافها على دعم البحث والتطوير في كافة المجالات من أجل

[1] شراد أحمد، **أهمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير في تفعيل البعد المؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر**– دراسة مقارنة بين ماليزيا، السعودية، الإمارات والجزائر–، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، 2018/ 2019، ص 63.

[2] البحث والتطوير، أدوات تحقيق الرؤية، متوفر على الموقع: http://w.w.w.alept.com/2019/03/27/articl، تاريخ الإطلاع 2022/05/16، 10:05.

الاستدامة، والارتقاء في خريطة العالم، حتى تحقق الفائدة من ذلك يجب تحفيز قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة في دعم البحث والتطوير بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعية والبحثية، وقد أسهمت جميع دول العالم في تحفيز وتطوير قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم البحث والتطوير، حيث أصبحت هذه المؤسسات من المؤسسات العملاقة التي تخصص جزءا من مواردها لدعم البحث والتطوير تجاوزت 40% من الدخل ويتراوح بين 10% و20% في كثير من المؤسسات العالمية المؤثرة[1]

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي بالمملكة فقد صدر بداية عام 1376هـ (1955م) والذي نص عل ألا تقل نسبة المشاركة رأس المال الوطني عن 51% من إجمالي التمويل. ثم تلاه نظام أخر صدر عام 1383هـ تميز بإعطاء عددا من الحوافز التشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي؛ أهمها تمتعه بنفس المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني والمنصوص عليها بنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات شريطة أن لا تقل نسبة المشاركة رأس المال الوطني عن 52% من إجمالي التمويل.

وفي عام 1399هـ عدل على النظام السابق وصدر نظام جديد آخر لاستثمار رأس المال الأجنبي بموجب مرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 2/2/1399هـ.يواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية؛ ثم صدر مؤخرا النظام المحدث المعمول به حاليا بالمرسوم الملكي رقم م1 وتاريخ 5/1/1421هـ والذي يؤكد على أهمية متابعة إسهام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد الوطني للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال إسهاماتهما في التطوير التقني ودعم عمليات نقل التقنية إلى المملكة[2].

2.الجانب الاجتماعي:

بلغ عدد سكان مملكة العربية السعودية 32.5 مليون نسبة في النصف الأول من عام 2017 وبزيادة بلغت حوالي 870 ألف نسمة مقارنة بنهاية 2016. ويقدر عدد سكان المملكة وفقا لنتائج الخصائص السكانية (2017) ب 32.552.336 مليون نسمة مقارنة في المسح الديمغرافي 2016، بمتوسط معدل نمو سنوي(2.52%)، ويتوزع سكان السعودية حسب الجنس بما نسبته 50.94% ذكور، 49.06% إناث من جملة السكان عام 2017، وتقترب هذه النسبة من نظريتها عام 2016 حيث كانت نسبة الذكور 50.96%، والإناث 49.04%.[3]

[1] شراد أحمد، **مرجع سابق**، ص67.

[2] مُحَّد بن عدنان الدبيان، **الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة** 2030، غرفة الرياض، 2019، ص 14.

[3] السكان في السعودية، متوفر على الموقع: http://w.w.w.alarabiya.net/ar/saudi-today، تاريخ الإطلاع2022/05/11، 13:40

تولى المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بالتعليم، وقد أوضحت نتائج المسح أن نسبة التعليم بين السكان السعوديين داخل قوة العمل بلغت 99.5%، وسجلت أيضا بين الذكور 99.5%، وبين الإناث 99.8%، كما أوضحت نتائج الحاصلين على شهادة الثانوية أو ما يعادلها أعلى نسبة من قوة العمل السعودية إذ بلغت 37.2%، يليهم الحاصلين على شهادة البكالوريوس أو ليسانس بنسبة 33.9%، ومثل الذكور الحاصلون على شهادة الثانوية أو ما يعادلها أعلى نسبة بين قوة العمل السعودية الذكور، حيث بلغت 44.3%، بينما تركزت هذه النسبة بين الإناث الحاصلات على شهادة البكالوريوس أو ليسانس إذ بلغت 68.9%.

أظهرت تقديرات المسح أن نسبة المتعطلين عن العمل قد سجلت ثبات نسبي حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2017، وقد قدرت ب 6 %، مقارنة بنسبة 2010 بلغت أقل نسبة لها ب 5.5%[1]

كما تشير البيانات الصادرة من وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية في سنة 2020 إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة ب 504 مستشفى، وبلغ عدد المراكز الصحية 2.257 مركزا صحيا، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3.005 مجمع طبي، ووصل عدد الأطباء العاملين في المملكة بما فيهم أطباء الأسنان إلى نحو 115 ألف طبيب وطبيبة، ولغ عدد الممرضين العاملين نحو 197 ألف ممرض وممرضة، وارتفع إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة بما مقداره 1600 سرير ليبلغ نحو 78.6 ألف سرير، بمعدل 2.24 سرير لكل ألف نسمة.

ارتفع معدل البطالة في المملكة بنسبة 7.4 % سنة 2020 من إجمالي القوى العاملة ، وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.6%من إجمال القوى العاملة السعودية[2].

وجاءت المملكة العربية السعودية لكي تحتل المرتبة رقم 10 عالميا في نعدل الفقر وتعتبر المملكة الأولى عربيا من حيث الفقر الأدنى في الشرق الأوسط، وهذا حسب تقرير صادر عن البنك الدولي لمعدلات الفقر في المملكة العربية السعودية إلى نسبة 12.7%.

3. الجانب البيئي:

حققت الملكة نقلة نوعية في مجال حماية البيئية وصون مواردها، واعتمد موضوع البيئية وحمايتها ضمن النظام الأساسي للحكم وفقا للمادة (32) منه، تنص على التزام الدولة بالمحافظة على البيئية وحمايتها ومنع التلوث، وكان للدعم اللامحدود من الحكومة الرشيدة للجهة المسؤولة عن البيئية بالمملكة أثر واضح وملموس، وهي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئية، وذلك إدراكا بأهمية البيئية والحفاظ عليها، وترى الرئاسة أن حماية البيئية

[1] شراد أحمد، **مرجع سابق**، ص 65.

[2] التقرير السنوي السابع والخمسون، البنك المركزي السعودي، 1442هـ/ 2021، ص 41.

والحد من تأثيرات الظواهر الجوية التزام ومطلب تشريعي واجتماعي واقتصادي وأخلاقي، وهي جزء لا يتجزأ من التنمية والتخطيط السليم.

وكانت مساحة المحميات في المملكة العربية السعودية في عام 1986 تمثل 1.66% من مساحة المملكة، وفي عام 2001 أصبحت تمثل 4.33% من مساحة المملكة، كما أنه بعد عام 2001 لم يكن هناك أي زيادة في المحميات حتى عام 2016 وفي نفس العام تم إلغاء محمية الجندلية، لتصبح المحميات تمثل 4.27% من مساحة المملكة والتي تقدر ب 2 مليون كلم، لما يتضح أم ما يتم معالجته من المياه العادمة يتراوح بين 45 % و51% من إجمالي المياه العذبة المستخدمة في القطاع البلدي خلال الأعوام 2017/2010.

كما أن نسبة مياه التحلية المصدرة تتراوح بين 92 إلى97 من إجمالي إنتاج مياه التحلية من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من عام 2010 إلى 2017، وتتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار في عام 2017 شكل ما نسبته 88.8 %من المعدل الطويل الأمد، كما بلغ أعلى نعدل مستوى لهطول الأمطار في الأعوام 2013 و2016 شكل نسبة 122 من المعدل على المدى البعيد وأن أقل هطول كان في عام 2012 بمعدل 62 % مليمير.[1]

وقد بلغت عدد محطات التحلية العاملة في المملكة العربية السعودية عام 2020م نحو 32 محطة موزعة على الساحلين الشرقي والغربي للملكة، منها 9 محطات على ساحل الخليج العربي و23 وحطة على ساحل البحر الأحمر. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام 2020م نحو 1.884 مليون متر مكعب، مقابل 1.883 مليون متر مكعب العام السابق[2].

ثالثا: لمحة عن التنمية المستدامة في الجزائر

لقد بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي إطار قانوني صارم ومتخصص، ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث البيئي وإخضاعها للمعايير الدولية، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم إنجازها بالشكل المرسوم أو المخطط.

[1] الهيئة العامة للإحصاء، **مؤشرات البيئة**، متوفر على الموقع: w.w.w.stat.gov.sa ، تاريخ الاطلاع 2022/05/11، 13:40.

[2] التقرير السنوي السابع والخمسون، بنك المركزي السعودي، **مرجع سابق**، ص 34.

البعد الاقتصادي:

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة لتعزيز نموها الاقتصادي، بما في ذلك احتياطات النقد الأجنبي الضخمة المشتقة من النفط والغاز، كما أن إستراتيجية التنمية التي تستهدف تحقيق نمو أقوى ومستدام من شأنها تنويع الاقتصاد بدءا من القطاع غير النفطي مع تعميق الإصلاحات اللازمة للتحول الهيكلي للاقتصاد[1].

وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 5564.83 دولار سنة 2012، إلى 4132.76 دولار سنة 2015 بسبب الانخفاض في أسعار البترول، كذلك نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2010 حيث انتقل من 161.21 مليار دولار إلى 213.52 مليار دولار سنة 2014، ثم انخفض إلى 167.55 مليار دولار سنة 2017 مع نهاوي أسعار البترول.

كما أنه تم تسجيل نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي والتي قدرت ب 3.5 بالمئة سنة 2010، ليبدأ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 1.72 بالمئة سنة 2015 وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون عن طريق استخدام جزء من عوائد الصادرات النفطية خاصة في ظل ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية بداية من 2006 إلى 2013، وفي السنوات الأخيرة تم اللجوء المعتبر لموارد صندوق الإيرادات، وقروض مصارف الدولة عن طريق عمليات الاكتتاب في القرض الوطني، كما سجل معدل التضخم أعلى معدلا له سنة 2016 والمقدر 6.4 بالمئة وذلك راجع إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج، زد إلى ذلك الأزمة المالية وارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق[2].

في إطار استكمال عملية التنمية عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015- 2019 بفضل إحتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة.
تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015- 2019 والذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:[3]

---

[1] شراد أحمد، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] فتوح خالد، **"قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016"**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، العدد 4، 2017، ص 67.

[3] شراد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 78- 79.

- تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ترقية وتحسين الخدمات العمومية؛
- توسيع عصرنة القطاع الصناعي؛
- تطوير النشاطات الفلاحية؛
- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

إن الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المؤسسات المحلية منخفض للغاية في الجزائر، يكاد لا يذكر باستثناء بعض الحالات المتفرقة هنا وهناك لاسيما من طرف بعض المؤسسات الرائدة على المستوى الوطني، إذ تفضل معظم مؤسسات الحصول على التكنولوجيا الجاهزة عن طريق استغلال التراخيص مثلا، ويتضح ذلك جليا في الترتيب العالمي للجزائر في مجال إنفاق المؤسسات في البحث والتطوير، فحسب تقرير العالمي للتنافسية تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا متأخرة في هذا المجال عن الدول الجوار.

ورغم المجهودات المتزايدة المبذولة من طرف الدولة، إلا أن الإنفاق على البحث والتطوير في الجزائر لا يزال منخفضا للغاية إذا ما قورن بالبلدان المتطورة وحتى بعض البلدان النامية، ويعتبر البحث والتطوير أحد المؤشرات الرئيسية للابتكار، كما أن نسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد مؤشرا رئيسيا لقياس المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال الابتكار.

حيث نجد أن نسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت قيمة لها سنة 2002 ب0.37%، ولكنها شهدت انخفاضا شديدا بعد ذلك وبلغت أدنى قيمة 2005 بنسبة 0.07%، في حين عرفت استقرار في السنوات الأخيرة، وقد بلغت سنة 2012 نسبة0.27%.[1]

البعد الاجتماعي:

يعد التعليم في الجزائر إجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس، حيث وصلت نسبة التمدرس إلى 96.8%، حيث أدى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس إلى تخفيض الأمية بالنسبة

[1] شتوان صونية،" **أثر الإنفاق على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، مارس 2019، ص ص 56- 57.

للرجال والنساء إلى نسب أقل، وقد أفاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 430 مليار دينار لسنة 2008[1].

إن الرعاية الصحية في الجزائر غير منتظمة في أفضل الحالات مع ارتفاع الجيل الشباب بين السكان، فلا يوجد كمعدل وسطي سوى طبيب واحد لكل 1000 نسمة، و2 سرير لكل 1000 نسمة، فمستوى الرعاية الصحية في الجزائر متواضعة، ويرتكز معظم الاهتمام على الرعاية الوقائية والمناعية.

وإن كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز مخصصة لوزارة الصحة في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى المخصصات المرصودة لهذا القطاع في إطار الإصلاحات المتتالية التي عرفها القطاع، إذ نلاحظ أن ميزانية التجهيز بلغت أعلى قيمة لها 2010، وهو بداية المخطط الخماسي أما ميزانية التسيير فبلغت ذروتها في سنة 2013.

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.7% في سبتمبر 2017 ما يمثل زيادة بنسبة 1.2%، أما عدد البطالين فقد بلغ 1.440 مليون شخص في سبتمبر وبلغت نسبة البطالة عند الرجال 9% و19.5% عند النساء، في حين تم ملاحظة تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن والمستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها، وبلغت نسبة البطالة لدى فئة الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة ب 28.3% في 2017، وبلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2020 حيث سجلت ارتفاعا ملحوظ تقدر ب 14.2 %، وذلك راجع لتداعيات جائحة كورونا، مقارنة بسنة 2019 بنسبة 11.4%.[2]

ويقدر تعداد السكان في الجزائر خلال سنة2017 ب41.3 مليون نسمة، مقابل 40.4 مليون نسمة سنة 2016، حسب ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات، ووفقا لأرقام الديون فإن عدد المواليد الأحياء بين 2016و2017 بلغ 900 ألف نسمة أي بزيادة ديموغرافية نسبتها 2.02%، وأوضح الديوان أن عدد السكان بلغ 4.0936 مليون نسمة سنة 2016 بزيادة 886 ألف نسمة مقارنة بسنة 2015 أي بنسبة نمو طبيعية بلغت 2.17%، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات في نفس الوقت[3].

ومؤشر الفقر في الجزائر فلقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث انخفضت نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32% سنة 2001 إلى 23% سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم

---

[1] سمير جعفر، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] نسبة البطالة في الجزائر، متوفر على الموقع: http://w.w.w .eco- algeria.com/comment/reply/ .، تاريخ الإطلاع 2022/05/21، 10:37.

[3] شراد أحمد، **مرجع سابق**، مرجع سابق، ص 76.

المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية، نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.

البعد البيئي:

لقد اتبعت الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال العديد من القوانين التي تنظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطرق تتوافق القواعد العلمية لحماية البيئة.

وفي إطار تنفيذ القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، وتحسين الحصة من الفضاءات لكل ساكن، شرعت وزارة البيئة والطاقات المتجددة بوضع برنامج إنجاز حضيرة حضرية في كل ولاية كما قامت بعمليات جرد وتصنيف وتهيئة وطنية للمساحات الخضراء. وقد نتج عن هذه العمليات، إحصاء 224 مليون م^2 فضاء أخضر سنة 2017 مقابل 2 مليون م ^{2}سنة 2007 و11 مليون سنة 2011 و80 مليون م^2 سنة 2014.

يعد التنوع البيولوجي في الجزائر موردا هاما تستفيد منه عدة قطاعات اقتصادية أهمها الفلاحة والصيد البحري والصناعة، وتتراوح حصتها المشتركة المنبثقة عن استغلال التنوع البيولوجي ما بين 20% و30% من المنتوج الداخلي الخام حسب السنوات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنتوج الداخلي الخام بغض النظر عن المحروقات، فإن هذه الأخيرة تفوق 40% وهي نسبة هامة. مع العلم أنه توجد شبكة واسعة من المجالات المحمية، والتي تغطي ما يقارب نصف المساحة الإجمالية للبلاد 44%، بما فيها الحظائر الثقافية التي تغطي مساحات شاسعة وتزخر بتنوع بيولوجي هام[1].

المطلب الثاني: علاقة التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة

باختلاف المنتجات التأمينية لمؤسسات التأمين التكافلي تختلف الجوانب التي تؤثر فيها، فهناك الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المطلب كما يلي:

أولا: الجانب الاقتصادي

لمؤسسات التأمين التكافلي أثار اقتصادية تتمثل في ما يلي:

[1] وزراه البيئة والطاقات المتجددة، متوفر على الموقع: http://www.meer.gov/dz/ar ، تاريخ الاطلاع 2002/05/22، 11:30.

1. المساهمة في الناتج المحلي:

تمثل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من أهم العوائد المنتظرة من وراء عمليات الاستثمار[1]، وفي الدول محل الدراسة، نجد أن السوق الماليزي من أكثر الأسواق ديناميكية، فالسوق الماليزية تعرف نموا مستمرا، والجدول التالي يوضح الناتج الإجمالي الماليزي للسنوات 2015- 2018

الجدول رقم (11.2): الناتج الإجمالي الماليزي للسنوات 2015– 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
GDP	1176941	1249698	1371648	1446914

المصدر: عبد الحق مسعى عون وآخرون، **أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي – دراسة تطبيقية للملكة الماليزية للفترة (2008– 2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020/2019، ص 60.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الإجمالي المحلي في تزايد مستمر خلال الفترة (2015- 2018)، حيث قدر في سنة 2015 بـ 1176941 وفي سنة 2018 تقدر بـ 1446914.

أما بالنسبة لحصة التأمين التكافلي والتأمين التجاري، من سوق التأمين الماليزي، فالجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12.2): حصة التأمين التكافلي والتأمين التجاري من سوق التأمين الماليزي الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التأمين التجاري	7144	8208	8419	9179	9825	11351	11744	12170
التأمين التكافلي	881	880	1105	1216	1551	1583	1704	1884

المصدر: معوش مُحَّد الأمين، **متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الأمارات العربية المتحدة**، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/2019، ص 124.

نجد أن حصة التأمين التكافلي من سوق التأمين الماليزي يشهد ارتفاعا من 2009 إلى 2016 ، حيث بلغت قيمته سنة 2009 إلى 881 مليون دولار أمريكي ليصل سنة 2012 إلى 1216 مليون دولار أمريكي، وكذلك من 2013 إلى 2016 ارتفع من 1051 مليون دولار أمريكي إلى 1884 مليون دولار أمريكي، لكنه يبقي التأمين التجاري هو المسيطر في السوق الماليزي، وهذا ما نلاحظه من خلال الزيادة التي بلغت 7144 مليون دولار أمريكي إلى 12170 مليون دولار أمريكي.

[1] العلمي حسين، **مرجع سابق**، ص 148.

أما بالنسبة للملكة العربية السعودية فنجد أن عمق كل نشاط على حدي ناتج المحلي الإجمالي أو في ناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبقى الريادة لقطاع التأمين الصحي مقارنة بباقي القطاعات، إذ نلاحظ أن نسبة عمق التأمين الصحي سنة 2020 بلغت 1.13 في المئة، أي أن نسبة المساهمة التأمين الصحي من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي تعد ضئيلة للغاية. ويمكن تفسير ذلك بسبب ضخامة قيمة الناتج المحلي السعودي بصفة عامة، وضخامة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للجزائر، فقد تطورت حصتها فأصبحت تقدر ب 42 مليون دولار، بنسبة 3.5% من سوق التأمينات الجزائرية، التي تجاوزت قيمتها 146 مليار دينار أي حوالي 1.2 مليار دولار تقريبا، بنسبة 0.7 %من الناتج المحلي الإجمالي، وهي حصة متواضعة دون مستوى إمكانيات الاقتصاد الجزائري واحتياجات المتعاملين.

2. التمويل للمشاريع الاستثمارية:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال السيولة المتوفرة من الأقساط التأمينية.

وفي الدول محل الدراسة، نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم بنسبة معتبرة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتعتبر مؤسسات التكافل الماليزية مصدر تمويل مهم تلجأ إليه كافة المؤسسات الراغبة في الاستثمار. كذلك الحال بالنسبة للملكة العربية السعودية، فمعظم المشاريع الاستثمارية في البلد تعتمد على مؤسسات التأمين بصفة عامة كمصدر تمويل نتيجة للسيولة التي المتوفرة، أما مؤسسات التأمين التكافلي فتساهم بنسبة معتبرة في تمويل المشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة للجزائر فنجد قلة عدد مؤسسات التأمين التكافلي ومتمثلة في شركة واحدة وهي شركة سلامة للتأمينات بالإضافة إلى نقص رأسمال مؤسسات التأمين التكافلي فهذا لا يحفز المستثمرين في الاعتماد عليها كممول رئيسي للمشاريع الاستثمارية.

3. التأمين على الاستثمارات:

تعمل مؤسسات التأمين أيضا على التأمين على الاستثمارات في حد ذاتها، فهي بهذا تساهم في التنمية الاقتصادية. ومؤسسات التأمين التكافلي تقوم هي الأخرى بالتأمين على الاستثمارات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في الدول محل الدراسة، نجد أن التأمين على الاستثمارات ضعيف نوعا ما في كل من دولة ماليزيا ومملكة العربية السعودية، ويكاد يكون معدوما بالنسبة للجزائر.

4. الاستثمار في الصكوك الإسلامية:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية حسب تقرير السوق المالية الإسلامية المالية"IIFM" لسنة 2018م، من إجمالي الإصدارات العالمية. حيث بلغ الحجم العام الإصدار لإصدار الصكوك 97.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 33.5%، حيث نجد مؤسسات التكافل لعبت دور مهما الصكوك الإسلامية.

أما بالنسبة لمؤسسات التكافل في مملكة العربية السعودية، فقد احتلت المركز الثاني عاليا بعد ماليزيا، والأولى خليجيا بنسبة 21.4%.

أما بالنسبة للجزائر في إصدار الصكوك الإسلامية يوجد هناك اهتمام إلى حد معتبر لإصدار للصكوك إسلامية.

ثانيا: الجانب الاجتماعي

إن من أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التأمين التكافلي العمل على بث الشعور بالأمن والطمأنينة في نفس المؤمن له لما توفره من حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فالتعويض الذي توفره مؤسسات التأمين التكافلي يجعل المؤمن له في أمان وأكثر استقرارا.

1. القضاء على البطالة:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على المساهمة في الحد من البطالة، فهي تقدم فرصا تشغيلية مهمة لعدد كبير من الموظفين، وفي الدول محل الدراسة نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بنسبة عالية في الحد من البطالة بين الشباب في ماليزيا.

أما بالنسبة للملكة العربية السعودية، فنسبة مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في الحد من البطالة معتبرة نوعا ما. وفي الجزائر، حيث الوعي التأميني يتسم بالتخلف والاقتصاد بالضعف.

2. المساهمة في التعليم:

تقوم مؤسسات التأمين التكافلي بالتأمين على التعليم، لكن بنسب ضعيفة جدا، في الدول محل الدراسة.

3. التكافل العائلي:

يقصد به تأمينات الحياة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يشمل أنواع التكافل التي تتعلق بالحياة البشرية والأخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاة والعجز والشيخوخة[1].

[1] الصديق محمّد الأمين الضرير، **تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص 29.

في الدول محل الدراسة، نجد أن ماليزيا كانت السباقة في تطبيق التكافل العائلي ولقد حققت فيه تطورا ملحوظا، أما المملكة العربية السعودية فتطبق التكافل العائلي، حيث نلاحظ هيمنة التأمين الصحي بنسبة 96% سنة 2020، وهذا راجع إلى الإجبار القانوني للأفراد على هذا النوع من الخدمات.

وفي الجزائر نجد التكافل العائلي يمثل نسبة ضئيلة.

بالنسبة للتأمينات الخاصة بالجانب البيئي، نجد التأمين الزراعي والذي يشمل التأمين الحيواني والنباتي، فمؤسسات التأمين التكافل توفر التغطية التأمينية ضد هلاك المواشي والتأمين على المحاصيل الزراعية من أخطار الفيضانات وغيرها. ونجد الدول محل الدراسة تعمل على القيام بالتأمين الزراعي، في كل دولة على حسب الوعي التأميني لدى الشعوب.

المطلب الثالث: عوائق وتحديات الصناعة التأمينية التكافلية في الدول محل الدراسة

لمؤسسات التأمين التكافلي عدة عوائق وتحديات وسنتطرق في هذا المطلب إلى عوائق وتحديات صناعة التأمين التكافلي في لدول محل الدراسة.

أولا: عوائق تحديات التأمين التكافلي في ماليزيا

إن نجاحات التي حققتها صناعة التكافل بماليزيا، والتي أكسبتها سمعة عالمية عالية، وجلبت لها أموال نوعية، لم تعفها من مواطن ضعف وعوائق يجب تجاوزها إن رامت حضورا قويا في السوق المالية، وتحقيقها فعليا للتنمية الاقتصادية الشاملة. ويمكن تلخيص عوائق التأمين التكافلي ومكامن تطويره في الآتي[1]:

1. **قلة الإطارات المختصة في التكافل:** يتفق الجميع على لأن الصيارفة الإسلامية الماليزية حققت تقدما نوعيا في تأهيل إطارات متخصصة استطاعت أن تغطي جوانب كبيرة من العجز في هذه الصناعة. غير أن صناعة التكافل لا تزال تعاني من قلة الإطارات المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المهنية والتمكن الشرعي. فمؤسسات التكافل تعاني شحا واضحا في هذا النوع من الإطارات، وتعاني من جهة أخرى ضعف تواصل بين الإطارات الشرعية والمهنية بسبب ضعف البعد التكاملي بين التخصصات. وقد كان لهذا الأمر تداعيات كثيرة منها:

أ. تصدر الحاصلين على شهادة جامعية في التأمين التقليدي، وكذا المهنيين ممن ليس لهم دراية بأساسيات الشريعة الإسلامية للتكافل وضبابيتها؛

ب. محاكاة مؤسسات التكافل للتأمين التقليدي في كثير من المنتجات والاكتفاء بإجراء تعديلات شكلية على بعضها؛

[1] محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **مرجع سابق**، ص 321.

ت. ضعف التواصل بين الإطارات المهنية من خريجي المؤسسات الوضعية، والمتخصصين الشرعيين المتخرجين من الأقسام الشرعية.

وقد أدركت الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي هذا العجز، وحاولت تداركه من خلال تأسيس جامعات تعنى بتأهيل إطارات تتناول المالية الإسلامية على وجه العموم والتكافل على وجه الخصوص من مقاربة تكاملية شاملة، غير أن الطريق لا يزال طويلا أمام هذا المبتغى.

2. **عدم الحسم في قضايا شرعية عالقة:** من مواطن ومكامن التطوير في التكافل الإسلامي وجود قضايا شرعية أدى عدم الحسم فيها إلى تلبس بعض منتجات التكافل ببعض الشبهات الشرعية.

ولعل أول القضايا التي شوشت على استقرار منتجات التكافل هي المراجعات التي دارت حول التكييف الشرعي لمنتج تكافل، والانتقادات التي قدمت حول تكييف الالتزام بالتبرع، وظهور تكييف شرعي يميل إلى ابتغاء التكافل على التعاون.

ومن القضايا العالقة التي أثرت سلبا على صناعة التكافل والتي تحتاج إلى تعميق البحث فيها، وبيان تفصيلي لحكمها الشرعي مشاركة مؤسسات التكافل للمشتركين في الفائض التأميني على أساس الحافز أو الجعالة، وكذا قضية المخاطر القابلة للتأمين والمصلحة التأمينية Lnsurablerisks , SurrenderBenefits ، آخرها انتقاد مؤسسات التكافل إلزامها بالاشتراك مع مؤسسة ضمان الودائع الماليزية ودفع رسوم لهذه الأخيرة بالرغم من أن التكافل يقوم على التبرع وأن مؤسسات التكافل ملزمة بنص القانون بدفع قرض عند العجز، وملزمة كذلك باتخاذ شتى أنواع الاحتياطات والتي منها إنشاء صندوق للاحتياط، والاشتراك في مؤسسات إعادة التكافل.

3. **تداخل البعد التعاوني والتجاري:** هناك عدم ارتياح من قبل البعض لمبدأ صناعة التكافل الحالية حيث يتهمها بأنها أسست ابتداء على أمنا تعاونية، ولكنها سرعان ما اقتصرت على الخدمات التجارية، حيث تفرض المؤسسات أحيانا دفع قسط تكافل عال، أو تفرض دفع أجرة للخدمات الخاصة، وهي أحيانا غير فعالة ولا سريعة في حل قضايا المشتركين ومطالباتهم[1].

وأحيانا أخرى توجه تركيزها على الخدمات التي تتعلق بالاستثمارات قبل توفير الحماية الكافية أو تحسين الخدمات القائمة. وقد يكون أيضا بسبب قلة الثقة بعنصر التعاون الموجودة في التكافل، إذ ‘ن التعاون لا يكون إلا بين المشتركين دون اشتراك الإدارة وحملة وثائق الأسهم لمؤسسات التكافل فيها.

[1] عطا الله حده، **مرجع سابق**، ص ص 177- 178.

إن العلماء دعوا إلى تحسين الخدمات وفرض أسعار تنافسية ومناسبة للخدمات المقدمة وتطبيق تصور مقاصد الشريعة في التكافل والتي منها توفير خدمات التكافل للفقراء والمساكين والمحتاجين وتطويرها والقيام أيضا بالعمليات الخيرية، ويمكن استغلال أموال الزكاة الواجبة على مؤسسات التكافل لهدا الغرض أيضا.

4. **ضعف السرعة والكفاءة في توفير الخدمات:** إن من التحديات الحالية توفير الخدمات في أقصر وقت وبأسرع وقت ممكن يستمتع المشترك بفائدة التكافل في أسرع وقت ممكن عندما يصيبه الضرر، فما زالت الخدمات تحتاج إلى تحسين أحيانا ولمبررات إدارية، وبالتالي يتأخر موعد الاستجابة للمطالبات ودفع التعويضات.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من التأكد من أن ممارسات التأمين محققة لمصلحة المشتركين، وأن تكون بنود العقد عادلة وواضحة ولا تتضمن شروطا تخالف مقتضى العقد ومقاصده. وهذا يعني أن التزام المستأمن بدفع القسط وقيامه به يجعله يستحق التعويض متى لحقه الضرر، ويلزم الصندوق السعي إلى تحقيق ذلك له في أقرب وقت ممكن.

5. **ضعف تطوير المنتجات وتوسيع الخدمات:** لا تزال صناعة التكافل قاصرة عن بلوغ خدمات مهمة منها: الحماية من أخطار الكوارث الطبيعية التي بدأ يكثر حدوثها وتضرر الناس منها لما جرى من تغير مناخي في شتى أنحاء العالم.

فمن التحديات التي تواجهها صناعة التأمين التكافلي في أنحاء العالم تغطية أوسع الاحتياجات التأمينية من حيث النوع والحجم فتوسع إطار التكافل سيكون ميزة للصناعة إذ إنها ستوفر خدمات أكثر مما توفرها خدمات التأمين التقليدي وتمضي فيه إلى أمده البعيد.

6. **عدم تكافؤ المنافسة مع مؤسسات التأمين التقليدي:** لا شك أن أهم عامل يجذب المؤمنين إلى الاشتراك في التأمين هو مصداقية المؤسسة وفعالية خدماتها، وقد مثل هذان العاملان إلى حد ما عائقا للتوسع السريع لكثير من مؤسسات التكافل الماليزية، حيث إنها وبسبب حداثة نشأتها وقلة تجربتها، ومحدودية هياكلها المادية والبشرية، لم تتمكن من منافسة خدمات مؤسسات التأمين التقليدية، ذات التجربة العريقة، والهياكل المادية والبشرية الهادئلة[1].

7. **ضعف ثقافة التكافل وقلة التوعية الدينية به:** يظهر من خلال إحصائيات التكافل في الدول الإسلامية لسنة 2011م أن ثقافة التكافل في ماليزيا وإن كانت أفضل حالا من مثيلاتها في الدول الإسلامية الأخرى، غير أن لا تزال تحتاج إلى مزيد من الوعي والعناية. ذلك أن مسبة اختراق مؤسسات التكافل للسوق التأمينية لسنة 2009م لم تتجاوز 0.60% وهذا مقارنة ب 4.84% %التأمين التقليدي. والأمر ينسحب على التوعية الدينية بضرورة

[1] عطا الله حده، **مرجع سابق**، ص 179.

الالتجاء إلى التكافل المنضبط بالضوابط الشرعية بدل التأمين التقليدي، فلا يزال كثير من المسلمين في ماليزيا يفضلون التأمين التقليدي على التكافل، لأنه يوفر في نظرهم مزايا خدمية لا توفرها مؤسسات التكافل الناشئة، وكثير منهم لا يرى فارقا واضحا بين التكافل والتأمين التقليدي[1].

ثانيا: عوائق وتحديات التأمين التكافلي في مملكة العربية السعودية

عند الوقوف أمام واقع مؤسسات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية نجد أن هناك معوقات وتحديات تقف حائلا أمام التطبيق الكامل والمقنن لمؤسسات التأمين التكافلي، نستعرض هذه المعوقات فينا يلي:

1. **المعوقات الشرعية:** المجتمع السعودي هو من أكثر المجتمعات شديدة الحساسية للمشاكل الشرعية وخاصة المتعلقة بالمسائل الحياتية للفرد، وأكثرها حساسية بالمعاملات المالية، وقد نال التأمين النصيب الأوفر من الجدل الشرعي في المجتمع السعودي، سواء من ناحية التأمين واختلاف العلماء في شرعيته أو من ناحية ضوابط التأمين التكافلي الخاصة، فالمجتمع السعودي مازال محجما عن الإقبال على التأمين وخاصة في مجال التأمين الاختياري نظرا لعدم وضوح الرؤية الشرعية بالنسبة لكثير من هؤلاء الناس[2].
2. **المعوقات الثقافية:** يمكن القول بأن ثقافة التأمين تعد من الثقافات المتدنية جدا لدى المجتمع السعودي، فالتأمين ينظر إليه باعتباره ممارسة مجهولة حتى عند قطاع عريض من فئة المتعلمين في المجتمع لدينا، وكان اهتمام أفراد المجتمع السعودي بجانب واحد من جوانب المعرفة التأمينية، وهو الجانب الشرعي، ولم يكن هناك اهتمام بالجوانب الأخرى على الرغم من أهمية هذه الجوانب مثل: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية للتأمين[3].
3. **المعوقات الفنية:** إن ضعف التأصيل العلمي أدى إلى ضعف الوعي الاقتصادي والكفاية الفنية مما أثر على عدم وجود إدارة متميزة متخصصة فنيا، فكثير من العاملين في حقل التأمين التكافلي يكادون لا يفرقون بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي، بسبب طول الخبرة في التأمين التجاري وتعودهم عليه، والرجوع إلى طريقته عند عدم وضوح الرؤية عندهم في بعض الإشكالات التي تواجههم.

---

[1] مُحَّد أكرم دلال، سعيد بوهراوة، **مرجع سابق**، ص 325.

[2] نوال بيراز، **واقع الصناعة التأمينية التكافلية وتحدياتها المملكة العربي السعودية نموذجا**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد3، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019، ص ص896-897.

[3] مُحَّد بن سعيد زارع العميري الشهري، **التأمين وتطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير جامعة المدينة العالمية، ماليزيا 2012، ص 109.

4. **المعوقات التنظيمية أو الرقابية:** الرقابة على السوق التأمين السعودي تتقاسمه جهتان مهمتان، وهما مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تشرف على سوق التأمين السعودي بشكل عام، ومجلس الضمان الصحي والذي يشرف على سوق التأمين الصحي فقط.

ومع المجهودات التي تبذلها كل من الجهتين إلا أن نقص الإمكانيات، وعدم توفر الخبرة اللازمة في هذا المجال وقلة الكوادر البشرية، إضافة إلى عدم وضوح الآليات التي تمارس من خلالها مؤسسة النقد الرقابة على سوق التأمين، أدى إلى وجود صعوبات متعددة تتعلق بتنظيم سوق التأمين السعودية.

5. **المعوقات التشغيلية:** يعد التأمين من النشاطات أو المهن المتميزة التي لها قواعدها وأسرارها العملية التي لا يتقبلها من اكتشف مكونات هذه المهنة، والأمر مرتبط بمسألتين مهمتين هما:

مسألة فنية ومسألة بشرية، وهذين العنصرين يلزم وجودها حتى يمكن لأي مؤسسات تأمين أن تعمل وفقا للأصول المهنية المتعارف عليها. فعمل مؤسسات التأمين بالمملكة لا تعير اهتماما للمعايير العلمية والفنية الضرورية لممارسة نشاط التأمين بشكل مهني صحيح، وهي تعاني أيضا من نقص حاد وكبير في الكادر البشري اللازم وجوده لمؤسسة تأمين تكافلي.[1]

6. **المعوقات المتعلقة بصورية هيئة المشتركين:** إن نظام مؤسسة التأمين التكافلي يقوم على أساس وجود حسابين ماليين منفصلين، أحدهما" حساب المشتركين" أو "هيئة المشتركين" والآخر "حساب المساهمين" أو " هيئة المساهمين"، حيث نشأ بين الحسابين مجموعة من العلاقات المالية المركبة بين الربحية والتكافلية، وإن من التحديات التي تواجه صناعة التكافل الإسلامي هي الصورية القانونية لهيئة المشتركين، فإن هيئة المشتركين كمصطلح قانوني له أثره المالي المتمثل في الفصل الحسابي التام بين الحسابين، إلا أن الأثر القانوني لهذا المصطلح لا يزال صوريا وغائبا عن التأثير الحقيقي أو المباشر لمسيرة المؤسسة التكافلية ولا شك أن غياب هذه الوسيلة سيخل بالتطبيق الأمثل للمقاصد التكافلية بمؤسسات التأمين التكافلية.

7. **المعوقات الاقتصادية والعلمية:** تعتبر الملاءة المالية لصندوق التأمين الإسلامي من أهم التحديات والمعوقات الاقتصادية التي تواجه مؤسسات التأمين التكافلي للبقاء والنمو والمنافسة مع مؤسسات التأمين التجاري، لذا من المهم مراقبة الملاءة المالية في قدرة مؤسسة التأمين التكافلي على الوفاء بالتزاماتها في جميع العقود وفي أي وقت كان، فإذا كانت الأصول والموجودات لا تغطي قيمة المطلوبات، فإن ذلك يؤدي إلى العجز في صندوق المشتركين

[1] فهد بن حمود العتري، **معوقات صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية**، ملتقي التعاوني ، الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009، ص 10.

عدد دفع تعويضات الخسائر، وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر أخرى، وهي مخاطر السمعة التجارية لمؤسسة التأمين التكافلي، ويؤثر بشكل كبير على المنافسة السوقية، ويؤدي دلك إلى مخاطر تطبيقية تصفية المؤسسة وإعلان إفلاسها[1].

ثالثا: عوائق وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر

يواجه التأمين التكافلي في الجزائر بعض العراقيل على المستوى العام والخاص، الأمر الذي جعل صناعته لا تعرف نموا رغم انتشارها على مستوى العالم ومن أهم هذه العراقيل والمعوقات ما يلي:[2]

أ. قانون التأمينات الحالي لا يسمح بتقديم منتجات والتأمين التكافلي بشكل صريح؛ كما هو الحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة منها ماليزيا، السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ب. قامت مؤسسة سلامة باستحداث رصيد خاص يشمل الفوائد التي تتحصل عليها، بغرض فصلها عن الأرباح السنوية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها؛

ت. يفرض القانون الجزائري على مؤسسات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل المؤسسة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية، وهذا يتنافى مع معاملات التكافلي؛

ث. قامت مؤسسة سلامة بإعداد قوائمها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس العمل التأميني التكافلي، ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين؛

ج. عدم دخول بنوك إسلامية إل السوق الجزائرية، مما لا يسمح لمؤسسة سلامة باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع، حيث أن البنوك الإسلامية هي المحرك رئيسي لقطاع التأمين التكافلي؛

ح. انخفاض دخل الأفراد وارتفاع نفقات المعيشة؛

خ. النظرة السلبية للتأمين واعتباره كضريبة، نتيجة عدم توافر ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائريالتي تنامت في ظل الاقتصاد الاشتراكي، حيث كانت الدولة توفر الحماية وتعوض الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين، بالإضافة إلى تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع.

---

[1] محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، **مرجع سابق**، ص 114.

[2] قريش عبد القادر، حمدي معمر، **التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية** ، الواقع العلمي وآفاق التطوير، تجارب الدول، الجزائر، الشلف، جامعة حسيبة ين بو علي، يومي03-04 ديسمبر 2012، ص 12.

د. قصور مؤسسات التأمين في ممارسة دورها في نشر الوعي التأميني في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم النشاط؛

ذ. ضعف وقصور مجالات الاستثمارات وغياب السوق المالية؛

ر. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على أساليب الحديثة، ما يلاحظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين؛

ز. تحدي المنافسة من طرف مؤسسة التأمين التقليدية واحتكارها السوق مما يخلق صعوبات على مؤسسة سلامة لإيجاد موقع لها في السوق؛

س. افتقار السوق الجزائرية لمؤسسات التأمين التكافلي وإعادة التكافل، الأمر الذي يحد من القدرات التنافسية لمؤسسة سلامة ويعيق نشاطها[1].

[1] هرموش إيمان، مقيمح صبري، **واقع وأفاق التأمين التكافلي في الجزائر – محاكاة تجارب عالمية–**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2019، ص 73.

خلاصة الفصل:

لقد درسنا من خلال هذا الفصل تجارب دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة للدول محل الدراسة وهي ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، حيث تناولنا في بداية هذا الفصل نظرة حول واقع التأمين التكافلي غلى الصعيد العالمي بشكل مختصر، ثم تطرقنا إلى واقع التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة، وأيضا إعطاء لمحة عن التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، وفي الأخير قمنا بعرض علاقة مؤسسات التأمين التكافلي بالتنمية المستدامة، وإبراز أهم العوائق وتحديات التي تواجهها الدول محل الدراسة.

وتوصلنا في الأخير إلى نتائج عديدة نذكر منها:

- بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في العالم 2019 حوالي 353 مؤسسة، وهذه المؤسسات تقدم منتجات تكافلية في 33 دولة على الأقل على مستوى العالم وترتكز معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي ومناطق جنوب شرق آسيا؛
- نجحت ماليزيا في الصناعة التكافلية فقد شملت انجازات نوعية شملت قوانين والسياسات والمنتجات منذ تأسيسها، فهي تمتلك أكبر سوق تكافلي في العالم؛
- تعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي اهتمت بصناعة التأمين التكافلي خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، وتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، بغرض تنمية نشاط التأمين التكافلي ولتحل محل مؤسسات التأمين التكافلي محل مؤسسات التأمين التجاري، كما تم التوصل إلى هيمنة القطاع الصحي والمركبات على القطاع بسبب الإقبال الإجباري للأفراد على هالتين الخدمتين، ولكن بالرغم من هذا تبقى مساهمتهما في الناتج المحلي غير النفطي ضئيلة جدا؛
- إن النظام المالي الجزائري هو نظام يسير كلية وفق النمط التجاري، حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة، تعاني عدة صعوبات معظمها نابع من طبيعة النظام المالي المسير، إضافة إلى نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في عدم انتشار هذه الصناعة ونموها، الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل جهود كل من السلطات ومؤسسات التأمين التكافلي من خلال إصدار قانون ينظم نشاطها والعمل على نشر خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائرية، أما مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر فيساهم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7%، وهي حصة متواضعة دون مستوى إمكانيات الجزائر واحتياجات المتعاملين.

الخاتمة العامة

خاتمة:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التغطية التأمينية لمختلف الأفراد والمشروعات من الأخطار المحتملة، الأمر الذي دفع العلماء المسلمين إلى البحث في مدى مشروعيته وتكييفه في صور التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري، ورغم تشابه التأمين التكافلي مع هذا الأخير من حيث الأسس الفنية المعتمدة في تقدير الخسائر والأقساط، إلا أنه يتميز عنه أساسا من حيث آلية استثمار أموال المساهمين، وضرورة وجود جهاز للرقابة الشرعية على أنشطة مؤسساته قصد ضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي من خلال التغطيات التأمينية التي توفرها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والسعي لتحقيق تنمية اجتماعية، كما أن لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في الجانب الاستثماري، حيث تعمل على استثمار أموالها وفق ضوابط التنمية المستدامة. فتبني مبادئ وأهداف التنمية المستدامة يقتضي من مؤسسات التأمين التكافلي مراجعة سياستها واستراتيجياتها بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة.

من الدول التي عممت قانون التأمين التكافلي بدل التأمين التجاري، نجد دولة السودان فلقد حظيت بفضل السبق في التأسيس، بحيث تعتبر أول دولة ظهرت فيها صناعة التأمين التكافلي، ومن التجارب الرائدة في مجال الصناعة التكافلية نجد ماليزيا، كما نجد المملكة العربية السعودية، أما في الجزائر فهناك شركة وحيدة وهي شركة سلامة للتأمينات.

أولا: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فالنتائج النظرية والتطبيقية للدراسة تتمثل في:

1. النتائج النظرية:

أ. التأمين ضرورة اقتصادية، وقد دعت هذه الضرورة إلى البحث عن بديل شرعي له، لتغطية المطالبات المتزايدة وتلبية رغبات المتلتزمين في معاملاتهم المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، لذا فالتأمين التكافلي يعد البديل الشرعي للتأمين التجاري؛ وهناك فروق واختلافات بين نظام التأمين التجاري ونظام التأمين التكافلي أهمها من حيث الهدف: يهدف التأمين التجاري إلى تحقيق الربح بينما الهدف من التأمين التكافلي هو التعاون بين المشتركين باعتباره عقد للتبرع. أما من حيث الشكل: في التأمين التجاري المؤمن هو عنصر خارجي بالنسبة للمؤسسة أما في

مؤسسة التأمين التكافلي المؤمن هو نفسه المستأمن. وأيضا من حيث الفائض التأميني: يمتاز التأمين التجاري عن التأمين التكافلي بالفائض التأميني وهو المال المتبقي في صندوق التأمين الخاص بالمستأمن.

ب. تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على توفير التغطية التأمينية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على استثمار الأموال المجمعة لديها في مجالات عديدة؛

ت. أن مؤسسات التأمين التكافلي ليست هي الوحيدة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بل يوحد عوامل أخرى تسعى لتحقيق التنمية وهي التدخل الحكومي، و الحوكمة، وتوفر البنية التحتية.

ث. إن الأثر الاقتصادي لمؤسسات التأمين التكافلي يمكن أن تكون من حيث المنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات للمشتركين، أو من خلال الاستثمارات التي تقوم بها هذه الأخيرة في المجال الاقتصادي؛

ج. تؤدي مؤسسات التأمين التكافلي دورا تنمويا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التغطيات التأمينية التي تقدمها، فهي تسهم في زيادة الإنتاج وتوظيف العمالة وتنشيط الاستثمار فهي تعمل على دعم التنمية سواء من خلال تمويلها أو من خلال توفير مصادر تمويلها.

ح. يحتل الجانب الاجتماعي أهمية كبيرة في مؤسسات التأمين التكافلي، فهي قائمة بدرجة أولى على توفير الأمن والاطمئنان للمشتركين؛

2. النتائج التطبيقية:

أ. من خلال تحليل واقع صناعة التأمين التكافلي في العالم تبن أن أغلبية المساهمات في التأمين التكافلي ترتكز منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا حيث يعد دول المجلس أكبر سوق تكافل في العالم في عام 2018 بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا، والإمارات وذلك بمساهمة تبلغ 11.7 مليار دولار بما يمثل 43 % من إجمالي المساهمات التكافلية العالمية؛

ب. بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في العالم 2019 حوالي 353 مؤسسة، وهذه المؤسسات تقدم منتجات تكافلية في 33 دولة على الأقل على مستوى العالم وترتكز معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي ومناطق جنوب شرق آسيا؛

ت. نجحت ماليزيا في الصناعة التكافلية فقد شملت انجازات نوعية شملت قوانين والسياسات والمنتجات منذ تأسيسها، فهي تمتلك أكبر سوق تكافلي في العالم؛ حيث بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا إلى 15 مؤسسة ؛

ث. تعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي اهتمت بصناعة التأمين التكافلي خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، وتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، بغرض تنمية نشاط التأمين التكافلي ولتحل محل مؤسسات التأمين التكافلي محل مؤسسات التأمين التجاري؛

ج. إن النظام المالي الجزائري هو نظام يسير كلية وفق النمط التجاري، حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة، تعاني عدة صعوبات معظمها نابع من طبيعة النظام المالي المسير، إضافة إلى نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في عدم انتشار هذه الصناعة ونموها، الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل جهود كل من السلطات ومؤسسات التأمين التكافلي من خلال إصدار قانون ينظم نشاطها والعمل على نشر خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائرية؛

ح. استقلالية الأطر القانونية والتشريعية للتأمين التكافلي، فكل دولة تضع قانون تكافلي خاص بها مما يؤدي إلى صعوبة الاستثمار؛

خ. حداثة التجربة وصغر حجم مؤسسات التأمين التكافلي لم تمكنها من الاهتمام الكافي بالجانب البيئي، وبالتالي لا تعمل في ظل ضوابط الاستدامة.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا كما يلي:

الفرضية الأولى: تمحورت هذه الفرضية حول التأمين التكافلي كونه عقد مبني على التكافل والتعاون ويخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتم العمليات الاستثمارية لمؤسسات التأمين التكافلي عن طريق المضاربة، والوكالة، والوقف، وقد توصلنا من خلال الدراسة إثبات صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: هناك جهود مبذولة لتنمية المستدامة في كل من ماليزيا، المملكة العربية السعودية، والجزائر، وهذا تجسد من خلال أبعاد التنمية المستدامة إلا أن الجزائر لم ترتقي للمستوى المطلوب مقارنة بالدول محل الدراسة وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة:

من خلال التجارب الدولية التي كانت محل الدراسة لاحظنا أن هناك اهتمام بمؤسسات التأمين التكافلي، ففي ماليزيا تجسد من خلال توفير إطار قانوني وتشريعي والقيام بإدخال خارطة طريق لإصلاح التأمين على الحياة وإطار التكافل العائلي، كما تم تصميم إطار لدعم التطوير طويل الأجل للتأمين على الحياة، والتكافل العائلي، بالإضافة إلى دعم الحكومة لصناعة التكافل، أما المملكة العربية السعودية فسعت إلى تطوير الإطار التنظيمي

القانوني للتأمين التكافلي، وتطبيق نظام مراقبة مؤسسات التأمين التكافلي، وهذا ما أدى إلى زيادة مؤسسات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، أما الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى وضع إطار قانوني وتشريعي، وبالرغم من هذه الإصلاحات إلا أنها مازالت تعاني من نقص الوعي للثقافة التأمينية التكافلية، وهذا ما يثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثالثة.

باختلاف منتجات التأمينية لمؤسسات التأمين التكافلي تختلف الجوانب التي تؤثر فيها على التنمية المستدامة فهناك الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والبيئي. فوجدنا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا والمملكة العربية السعودية في زيادة مستمرة، أما بالنسبة للجزائر فمساهمتها ضعيفة ب0.7% .

أما الجانب الاجتماعي فهي تقدم فرص تشغيلية وتساهم بنسبة عالية في الحد من البطالة، أما الجانب البيئي فنجد أن مؤسسات التأمين التكافلي توفر التغطية التأمينية للمحاصيل الزراعية من أخطار الكوارث الطبيعية وهذا يثبت صحة الشق الثاني من الفرضية الثالثة.

ثالثا: توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من التوصيات وهي:

أ. العمل على توجيه صناعة التأمين التكافلي إلى غير المسلمين؛

ب. إيجاد آلية وصيغة نظامية يتمكن منها حملة الوثائق من حق الرقابة وحماية مصالحهم؛

ت. العمل على تشجيع استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي بما فيها للاستثمارات البيئية؛

ث. تبني السلطات الإشرافية في كل دولة إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم نشاط التأمين التكافلي؛

ج. ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم مؤسسات التأمين التكافلي بما يساعد على حسن أدائها لرسالتها، والتماشي مع المستجدات من المعاملات ومتطلبات السوق والمجتمع، وحماية جميع الأطراف ذوي العلاقة؛

ح. تأسيس معهد إسلامي متخصص للدراسات والبحوث التكافلية والتأمينية يهدف إلى إيجاد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة مؤسسات التأمين بفكر أساسه التعاون في تحمل الأخطار بتجزئتها وتوزيعها على أكبر عدد بما يخفف من تأثيرها، والبعد بالممارسة التأمينية عن الاستغلال؛

خ. ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني التكافلي لدى أفراد المجتمع من خلال تنظيم الندوات والملتقيات واللقاءات التلفزيونية، ... والتي تبرز دور وأهمية قطاع التأمين التكافلي في رفع الحرج عن البلدان الإسلامية؛

رابعا: آفاق الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة وما تم التوصل إليه يتيح لنا الفرصة لمواصلة البحث في العديد من الجوانب التي تعتبر منطقا وآفاق لدراسات جديدة، والتي نذكر منها ما يلي:

- أفاق وتحديات الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي في ظل ضوابط الاستدامة؛
- دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة؛
- متطلبات تحقيق التأمين التكافلي في الجزائر في ظل رهانات التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. جابر ساسي دهيمي، **الإدارة البيئة والتنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.
3. جابر عبد الهادي الشافعي، **البديل الإسلامي للتأمين، رؤية فقهية وتطبيقية مستقبلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2007.
4. سامر مظهر قنطقجي، **التأمين الإسلامي أسسه ومحاسبته**، دار شعاع للنشر والتوزيع، سوريا، 2008.
5. سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. عبد اللطيف محمود أل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
7. عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية – وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**–، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2014.
8. عثمان مُحَّد غنيم– ماجد أبوزنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
9. عز الدين فلاح، **التأمين – مبادئه، أنواعه–**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. عائشة عباش، نهى الدسوقي، **أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا –دراسة تحليلية في الخلفيات.. الأسس.. الأفاق–**، الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
11. علي بن مُحَّد بن نور، **التأمين التكافلي من خلال الوقف دراسة تطبيقية فقهية معاصرة**، الطبعة الأولى ، دار التدمرية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2012.
12. علي محي الدين القرة داغي، **التأمين الإسلامي**، دراسة فقهية تأصيلية، ط3، دار البشائر، بيروت، 2009.
13. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
14. كرسي سابك، **النظام المالي الإسلامي :المبادئ والممارسات**، جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية ،الرياض، 2014.
15. كريمة عيد عمران، **تأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان، 2014م.
16. مصطفى أحمد الزرقاء، **نظام التأمين حقيقته ورأي الشرعي فيه**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.
17. مُحَّد بن عدنان الدبيان، **الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة** 2030، غرفة الرياض، 2019.
18. مُحَّد عدنان بن ضيف، **العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية**، الأردن، دار النفائس، 2017.
19. مُحَّد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
20. مهاتير مُحَّد، مُحَّد الصادق إسماعيل، " **التجربة الماليزية**"، الطبعة الأولى، مصر القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع،2014.

21. ناصر عبد الحميد، **التأمين التكافلي التطبيق العلمي للاقتصاد الإسلامي " التحديات والمواجهة"**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014.

22. نوال عبد المنعم بيومي، **التجربة الماليزية" وفق التمويل والاقتصاد الإسلامي"**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001.

23. وراد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

ب. المجلات:

1. العيد قريشي وآخرون، **فائض التأميني كآلية لتمويل التنمية المستدامة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر،2018.

2. إلياس بدوي، جوادي سميرة، **واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور السوق التأمين التكافلي– دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر–**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021.

3. إيمان بغدادي، سيف الدين كعبوش، **الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإسلامية، مجلد 03 ،العدد 01، 01 جوان 2021.

4. بن الزاوي إشراق، خالدي مليكة، **عوامل نجاح ومكامن تطوير صناعة التكافل الجزائري– دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا –** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

5. بوزورين فيروز، جيرار فيروز، **متطلبات تطوير صناعة التأمين التكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية– دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية–**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2020.

6. بونشادة نوال، أوزازنة سامية ، **نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التامين التكافلي (نظرة استشرافية لتطوير صناعة التامين التكافلي في العالم)** ، مجلة الإستراتجية والتنمية ، المجلد 11، العدد 04، جامعة سطيف 1، الجزائر، جويلية 2021 .

7. جلولي سهام، **تطبيق المنتجات التأمينية الإسلامية في الجزائر كبديل للمنتجات التقليدية لتمويل الاقتصاد الوطني – الواقع والأفاق–**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021.

8. رقيق عقبة، لباز الأمين، **التجربة الماليزية في التأمين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي" مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"** مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، جلفة، الجزائر، أكتوبر 2021.

9. زايد مُحَّد عبد اللطيف وآخرون، **التأمين الرقمي– دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي–**،المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 01، 2019.

10. زكية بوصيودة، مُحَّد عدنان بن ضيف، **التأمين التكافلي سوق واعد – عرض أهم تجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07،العدد 02، جامعة مُحَّد خضبر بسكرة، الجزائر، 2021.

11. سامية معزوز، **التأمين التكافلي لإسلامي: عرض تجارب بعض الدول**، مجلة لإنسانية، مجلد أ، العدد 44، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2015.

12. شتوان صونية،" **أثر الإنفاق على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، مارس 2019.

13. عبد الرحيم، عبد الحميد الساعاتي، **هل التأمين الإسلامي مركب تأمين تعاوني أو تجاري** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي جدة، مجلد 22، العدد 2، 2009.

14. عبد العزيز سمارة، **ماهية التأمين التكافلي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة، المجلد54، العدد 03، بدون تاريخ نشر.

15. عبد القادر مطاي، **صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها دراسة تحليلية**، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيك، الجزائر، 2018.

16. فتوح خالد، **"قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016"**، مجلة التنظيم والعمل،المجلد 6، العدد4، 2017.

17. كريم حرز الله، **التجربة الجزائرية الخاصة بنظام التأمين التكافلي" شركة سلامة للتأمينات نموذجا**، دفاتر البحوث العلمية ، المجلد 09، العدد 01،المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تبيازة، الجزائر، 2021.

18. معمر حمدي، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم أداء الشركات التامين التعاوني (دراسة حالة شركة التكافل الراجحى السعودية**)،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا2020، المجلد 16، العدد 22.

19. نصارى عبد القادر، بوعزيز أزهر، بن يبا مُحَّد، **العوامل المؤثرة على ربحية مؤسسات التأمين التكافلي – دراسة قياسية لمؤسسات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة(2012–2019)**، مجلة التكامل الاقتصادي، ، المجلد 08، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

20. نوال بيراز، **صيغ استثمار أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات. الجزائر**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ديسمبر 2018.

21. نوال بيراز، **واقع الصناعة التأمينية التكافلية وتحدياتها المملكة العربي السعودية نموذجا**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد3، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2019.

22. نوال لعشوري، **واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية**، مجلد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2021.

23. هرموش إيمان، مقيمح صبري، **واقع وأفاق التأمين التكافلي في الجزائر – محاكاة تجارب عالمية–**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2019.

ت. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006/2005،

2. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

3. أمال بوسمينة وآخرون، **واقع وتحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

4. براق سمية، **تسويق خدمة التأمين التكافلي دراسة تحليلية تقييمية– حالة الدراسة شركة سلامة للتأمينات الجزائر(المديرية العامة)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018.

5. بن الزاوي إشراق، **متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي – دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمينات–** الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020/2019.

6. حسام مُحَّد زكي صالح الشمري، **أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان النامية مختارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية، جامعة المستنصرية، ص 114.

7. حسان ناصيف ، **دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال –دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أُمُحَّد بوقرة، الجزائر،2018/2017.

8. حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2013/2012.

9. حماني فضيلة ، سعدي سلوى، **دور قطاع التامين في تعبئة المدخرات غير نقدية في الاقتصاد الوطني دراسة مقارنة بين تأمين التجاري والتامين التكافلي– حالة المسيلة –**، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة ، 2021/2020.

10. زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

11. سمير جعفر، **التنمية المستدامة و إستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خضير، بسكرة، 2019-2018.

12. شراد أحمد، **أهمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير في تفعيل البعد المؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر**- دراسة مقارنة بين ماليزيا، السعودية، الإمارات والجزائر–، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، 2018/ 2019.

13. عبد الحق مسعى عون وآخرون، **أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي – دراسة تطبيقية للملكة الماليزية للفترة (2008– 2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020/2019.

14. عبد القادر شيباني، **دور التأمين التكافلي الإسلامي – صناعة التكافل– في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، قسم كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 ديسمبر 2019.

15. عثمان ميلاد مُحَّد الطليس، **استراتيجيات تفعيل مستوى السيولة في التأمين التكافلي**، رسالة ماجستير في مجال الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جمهورية إندونيسيا، جامعة مولاتا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، 2016.

16. عطا الله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014/2013.

مُحَّد بن سعيد زارع العميري، **التأمين وتطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير جامعة المدينة العالمية، ماليزيا 2012.

17. معوش مُحَّد الأمين، **متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الأمارات العربية المتحدة**، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/2019.

18. ميلودي نادية ، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في المصارف الإسلامية، – دراسة إستشرافية للجزائر**– ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد لخضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

19. نذير غانية، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة**– دراسة حالة بعض الاقتصاديات–، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2016/2015.

20. نوال بيراز، **تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية المصرفية** ، دراسة حالة سلامة للتأمينات الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم العلوم الاقتصاد والإدارة، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019 2020.

21. ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، دراسة تقييميه، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ث. الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد سالم ملحم، **بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي**، بحث مقدم للملتقى الدول حول التأمين التكافلي، جامعة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 11-13 أفريل 2012.

2. السيد حامد حسن مُحَّد، **صيغ مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني**: تحليل وتقييم بحث مقدم للملتقي التامين العالم الإسلامي ، الرياض، يومي 20-22جانفي 2009.

3. الصديق مُحَّد الأمين الضرير، **تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

4. بالعجوج بلعيد، معزوز سامية، **سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي**، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.

5. بلال شيخي وآخرون، **واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية، عمان، الأردن، يومي 16-18 نوفمبر2017.

6. بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والأفاق –**، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية الواقع العلمي وأفاق التطوير" –تجارب الدول – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

7. حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة و المستدامة ومؤشرات قياسها**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، يومي 07-08 أفريل 2008.

8. رياض منصور الخليفي، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي**، مداخلة ضمن ملتقى التأمين التكافلي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الكويت، يومي 20- 22 جانفي2009.

9. شعبان مُحَّد البراوي، **الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين للمؤتمرات بفندق كراون بلازا، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010.

10. صالح أحمد بدار، **التأمين التكافلي الإسلامي**، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، اليمن، يومي 20-21مارس 2010.

11. صالح شنايت، خضير خنفري، **التأمين التكافلي والآفاق**، الملتقي الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع وآفاق التطوير– تجارب دولية–، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

12. صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مدخلة ضمن الملتقي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي– سطيف، 2008.

13. عبد الستار الخويلدي، **مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي(مع نظام أساسي نموذجي لمؤسسة التأمين التكافلي)**، الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر، 2012.

14. عبد القادر جعفر، **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي،" مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، سطيف ، يومي 25- 26 أفريل 2011.

15. عجيل جاسم النمشي، **الالتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني**، مؤتمر التأمين التعاوني – أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه–، يومي 11-13أفريل 2010، الأردن.

16. عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، **واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر–مع الإشارة إلى شركة السلامة للتأمينات بالجزائر–**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي– الواقع ورهانات المستقبل–، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ، يومي 23- 24 فيفري 2011.

17. فهد بن حمود العتري، **معوقات صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية**، ملتقي التعاوني ، الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009.

18. قريش عبد القادر، حمدي معمر، **التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية** ، الواقع العلمي وآفاق التطوير، تجارب الدول، الجزائر، الشلف، جامعة حسيبة ين بو علي، يومي03-04 ديسمبر 2012.

19. مُحَمَّد أكرم لال الدين، **الحوكمة الشرعية في التأمين التعاوني– تحليل عملية الرقابة الشرعية لصناعة التأمين التعاوني (التكافل) في إطار الحوكمة الشرعية في ماليزيا–**، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، يومي 17-18 أفريل2013.

20. مُحَمَّد أكرم لال الدين وآخرون، **تجربة التعاون في ماليزي**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، يومي 7- 8 ديسمبر 2001.

21. هيثم مُحَمَّد حيدر، **الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي**، ملتقى التأمين التكافلي، قاعة الملك فيصل فندق الانتركونتنتال الرياض، يومي 20-22 يناير 2009.

22. وليد سعود، **التأمين التكافلي الآلية والتطبيق :تجربة سلامة للتأمينات الجزائر**، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي وواقع وتحديات ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، يوم: 2010/12/09.

ج. التقارير القوانين والتشريعات:

1. التقرير السنوي السابع والخمسون، البنك المركزي السعودي، 1442هـ/ 2021.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26 المؤرخ في 24 أفريل سنة 1996م.
3. الجريد الرسمية الجزائرية، العدد 14 المؤرخ في 28 افريل2021م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. François Macedo, **Le développement durable**, **Armand Colin**, 2e édition, Paris, 2010.
2. Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, Ellipses, paris, France,2008.
3. Taladidiathiombiano, économie de l'environnement et des ressources natuerlles, édition l'ahramattan, paris, France,2004.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. Islamic Financial Sernices Industry Stability Report 2020.
متوفر على الموقع: http://www.ifs.org، تاريخ الإطلاع 2022/05/14، 14:12.

2. Refinitiv Islamic Finance Development Indicator (IFDI), 2020.
متوفر على موقع: http://icd-ps.org ، تاريخ الإطلاع 2022/05/14، 09:30.
3. Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, **Improving the Takaful Sector In Islamic Countries**, COMCEC COORDINATION OFFICE October,2019.

متوفر على موقع:

1. http://www.sbb.gov.tr/w/p-content/uploads/2019/10/lmproving-the-takaful-Sector-In IsIamic-Coutries-2019-October.

تاريخ الإطلاع 2022/05/12.

4. https://www.theedgemarkets.com/artucle/highilghts-sc-annual-report-2020.

تاريخ الاطلاع 2022/05/14.

5. www.assawt.net

تاريخ الإطلاع 2022/04/30.

6. www.Aidazaironlme.con

تاريخ الإطلاع 2022/05/13.

البحث والتطوير، أدوات تحقيق الرؤية، متوفر على الموقع:

7 . http://w.w.w.alept.com/2019/03/27/articl.

تاريخ الإطلاع 2022/05/16

السكان في السعودية، متوفر على الموقع:

8. http://w.w.w.alarabiya.net/ar/saudi-today

تاريخ الإطلاع 2022/05/11.

البنك الدولي متوفر على الموقع:

9. http://data.albankaldwli.org//country/malaysia

تاريخ الإطلاع: 2020/04/15.

الهيئة العامة للإحصاء، **مؤشرات البيئة**، متوفر على الموقع:

10. w.w.w.stat.gov.sa

تاريخ الاطلاع: 2022/05/11.

دليل شركات التأمين الإسلامي، النشرات الصحفية، متوفر على الموقع:

11. http://www.takaul-re.ae/ar/press.php.

تاريخ الإطلاع 2022/04/15.

راتو مُحَمَّد ، مداحي مُحَمَّد، **صناعة الطاقة المتجددة وتوجه الاقتصادي لمشاريع الطاعة المتجددة كمرحلة لتأمين الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتيك"**.

متوفر على الموقع:

12. http://ifpedia.com/arab

شركة سلامة للتأمينات الإماراتية، متوفر على الموقع

13. http://Salama. ae.

تاريخ الاطلاع 2022/05/17.

فاطمة لعلمي، **أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية– دراسة حالة المملكة العربية السعودية–** تم الاسترداد من:

14. http:e-biblio,univ-mosta, dz/ handle/123456789/7671.بدون نشر

مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، **تقرير سوق التأمين السعودي**: الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين، تم الاسترداد من:

15. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/pages/AboutISD.aspx .

تاريخ الاطلاع 2022/03/16.

المؤسسة النقد العربي، التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014- 2020) متوفر على الموقع:

16. http://www.sama.gov sa/ar-sa/Economic Report/Pages/Annual Report.aspx

تاريخ الإطلاع: 2022/05/15.

وزراه البيئة والطاقات المتجددة، متوفر على الموقع:

17. http://www.meer.gov/dz/ar .

تاريخ الاطلاع 2002/05/22.

نسبة البطالة في الجزائر، متوفر على الموقع:

18. http://w.w.w. eco- algeria.com/comment/reply/ .

تاريخ الإطلاع: 2022/05/21.

هاجر العيادي، زوم على اقتصاد ماليزيا، متوفر على الموقع:

19. www. almouharrer.com/ar/.

تاريخ الإطلاع 2022/04/07.